رسالة في تحقيق أن المخطئ في
العقليات معذور أم لا

وبه نستعين وعليه نتوكل

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي منّ علينا بمعرفته باليقين وخصّنا بكشف حقائق الايمان
وفضائل الدين والصلوة على سيدنا وسيد الكل خاتم المرسلين
محمّد المبعوث على الخلق اجمعين وعلى آله الطيبين الطاهرين
المعصومين الكاملين اما بعد فيقول الفقير الحقير
الجاني الفاني محمد تقي النوري المازندراني انه لما بعد العهد
عن الائمة الطاهرين وكثر الخلل وزاد الفتن في الدين وتعدّد
السبل وشاع الاختلاف وظهر طرق الضلال واشتبه الحق
بالباطل بحيث لو شاء احد ان يصير عارفا بالاحكام الشرعية
بالبصيرة واليقين لا يكفيه بذلك المجاهدة في تمام عمره وبذل
جميع دهره بل هو مع ذلك لم يؤت من العلم الا قليلا فلذلك
وقفت عمري وحبست دهري على النظر في الاحكام الشرعية

واخذ المسائل

واخذ المسائل الفقهية الاتم فاللازم لتحصيل الحجة في يوم المعاد
ومنعني ذلك عن اقتناء سائر المزايا والفضائل وصرف العنان
الى تدقيقها وتحقيقها وكشف القناع عن وجوهها فلو كان لي حظ
من ذلك فهو من فضل الله تعالى وعنايته من غير طلب واكتساب لانه
الجواد الوهاب يؤتي الحكمة من يشاء فصددت بذلك عن تسويد
ما منحني الله من تلك المزايا والفضائل على وجوه الاوراق وبقي
الخبايا في الزوايا وعلى هذا المنهاج مضى دهري وخلى عمري ومنه
انكسر قلوب اخواني وكدر مرايا احبائي وقد كنت باحثت مع
جماعة من الفقهاء الاصحاب في هذه الازمان في تحقيق مسائل اصول
الفقه حتى بلغ المباحثة الى تحقيق مسئلة ان المحظور في العقليات
الصرفة ائم ام لا فسئلني الافاضل منهم في ان احرر ما هو حظي في هذه
المسئلة المعضلة التي هي من امهات المسائل الدينية ومجال
الفكر فيها في غاية السعة فابيت عن اجابتهم لوجوه ما سلف من
العائق المستمر مع قلة البضاعة فاصرّوا والحّوا ورددت
سؤالهم بما هو عندي من العوائق الى ان طوّع حتى آل الامر الى الاستنكاف

ذلك من الكتاب المجيد الذي هو مفتاح الغيوب وكاشف الكروب
وكان ذلك مرات ففي كل مرة امرني الله تعالى باجابة سؤالهم بالبيان
اللطيف الخفي الذي يلوح منه اشارات لطيفة ورموز عنايته
واذا بشرت به شمرت ذيلي وعزمت قصدي في اجابة سؤالهم
وقضاء مامولهم مستمدا من فضله الواسع العميم ولطفه الشامل الكريم
وسلكت في ذلك مسلك الاقتصار واخترت طرز الايجاز فانه
الاقرب الى السداد واعرضت عن تطويل ذيل الكلام وان كان
يليق به حق المقام فان الزمان قصير والعائق كثير ولما انا اشرع
الى المقصود فاقول اعلم يا اخي وفقك الله تعالى ان المقصود
من العقليات التي هي محل النزاع ليس هو المسئلة العقلية التي يبحث
عنها في فنون الحكمة مطلقا اذ المخطئ في ان الارض بسيطة مثلا وان
الطبيعة هي مبدء ميل مستقيم ليس بآثم قطعا اذ الاثم الذي يوجب
الخلود في النار وهو محل النزاع بل الاثم مطلقا لا يتحقق الا مع
العصيان ومخالفة امر الله ولا تكليف ولا امر بالنسبة الى جميع
العقليات والا لا يكون المؤمن مؤمنا الا اذا عرف جميعها واعتقدها

اعتقادا

اعتقادا حقا وهذا باطل بالضرورة من العقل والدين بل بداهة جميع
وعليه اتفاق جميع الحكماء والمتكلمين والفقهاء والمحدثين كيف
وهذه الدرجة لا ينالها الا وحيد العصر وفريد الدهر بل هو من
العلماء فاقد البديل وان الزمان لمثله لبخيل فمن اين يصح
دعوة عامة الناس مع قصور فطانتهم وسفالة فطرتهم الى
البلوغ الى هذه الدرجة الرفيعة العليا التي هي مرتبة خاص
الخواص فبالضرورة لا يكون الغرض ان المخطئ في الفنون العقلية
مطلقا آثم عاص مخلد في النار مستحق لسخط الجبار بل الغرض ان
الامور العقلية التي هي ملاك الايمان ومدار الايقان من معرفة الله
تعالى ومعرفة صفاته الثبوتية والسلبية وعدله وما اشبه ذلك
مما هو مقرر في محله يكون المخطئ في شيء منها آثما خارجا عن الايمان
مخلدا في النيران واما ما عداها من العقليات التي هي كمال
النفوس البشرية بحسب درجاتها وتعد من الفضائل فالخطاء
فيها فقد كمال وسلب فضيلة ورفع درجة واقتناء منقصة
وليس بالعصيان والمخالفة والتخطئ واستحقاق العقاب واهلية

العقاب الى سبيل وهذا في جليلة لا يخفى على البيان ثم انه لا ريبة
في انه لا يتصور التصويب في العقليات المتنازع فيها مع اختلاف
الاعتقاد وتعدده وان كان يمكن تقريبه الى العقل في الشرعيات
في بادي الراي بتمحل عقلي اذ التصويب مع التعدد والاختلاف
يتصور على وجهين احدهما ان الصواب والاجر وحصول
الواقع بالعلم والاعتقاد والاخر مطابقة القضية العقلية للقضية
النفس الامرية فيكون العلم مطابقا للواقع وكلاهما باطل اذ الاول
يستلزم كون الاعيان بل اصولها وحقايقها واقعة بعلومنا
وتقدم ما هو المتاخر عما هو المتاخر عنها عليها والثاني يستلزم
اجتماع المتقابلين كوجود الصانع وعدمه ولذا اتفق العقلاء
على انتفاء التصويب في العقليات وان اختلفوا في تحققه
في الشرعيات لشبه واهية عرضت لنفوسهم فيها فهم متفقون
في ان المصيب في العقليات واحد والباقي مخطئ فالواقع المحكي
عنه امر واحد والعلوم التي هي حكايات ومرائي له يكون احدها
مطابقا له والاخر غير مطابق وبعد الاتفاق في وحدة المصيب وخطاء

الباقي

الباقين في العقايد الحقة التي هي الايمان القلبي اختلفوا في ان المخطي
آثم بالاثم الموجب للخلود في النار ودوام العقاب وابدية
العقاب كما هو شان فاقد الايمان والجحود الاسلامي ام لا وتحرير
النزاع يمكن بوجهين احدهما ان يكون الغرض بيان حكم الشرطية
اللزومية من غير ملاحظة الواقع وهو ان من اخطا في شي من اركان
الايمان القلبي واعتقد ما هو خلاف الواقع فهو كافر بالكفر
الجحودي ومن اهل النار ابدا سواء اجتهد ولم يقصر في الطلب
بان رفع عن وجه قلبه غشاوة العصبية والعناد واللجاج وما
شابه ذلك من الغواشي والحجب وبذل جهده في طلب الحق بقدر
الطاقة البشرية من مظانه ودخل البيوت من ابوابها ام لا
بان اعتقد شيئا من الاباطيل مع وجود شي من الحجب والغواشي
باقتضائه ودعوته وحيلولته بين الحق كما هو شان غالب الكفرة [illegible]
لوم نفس الكتب فالنزاع متعلق بهذه الشرطية وصدقها فمن
قال بان المخطي آثم قال بان هذه الشرطية صادقة صدقا لزوميا
ومن قال بخلافه قال بكذب هذه الكلية وفصل بين المقصر وغيره

فقال بكون الاول آثما دون الثاني وعلى هذا يكون صدق الشرطية
بالنسبة الى المقصر المحجوب عن شمس الحق بغياهب الظلمات الشيطانية
وسحايب الدواعي النفسانية مسلما بين الكل وصادق عند الجميع و
انما يكون التشاجر مخصوصا بصدقها بالنسبة الى من ازال هذه الغشوات
والحجب وطلب الحق بالتخلية الكاملة والنية الصادقة واخطأ مع ذلك
ففي هذا النزاع ليس النظر الى حال الواقع من اهل الخطاء في ان كلهم او
بعضهم آثم ام لا ومن اهل التقصير ام لا وما بينهما ان يكون الشرطية
مسلمة بالنسبة الى اهل التقصير والمعصية والعناد والفتور وعلى
كذبها بالنسبة الى من اجتهد وطلب بالتخلية الكاملة والهمة العالية
لكنه كان الاختلاف راجعا الى حال الواقع بالفعل في احد اللازمين
فكان القول بان المخطئ آثم آئلا الى ان الشرطية القايلة ان
من اخطأ في شيء من العقايد الحقة فهو آثم مقدمها ممتنع الصدق
اذا كان الخطأ مقرونا بالاجتهاد التام المصاحب بالتخلية و
الطلب الحق الايماني فليس الواقع من الخطاء والجحود والضلال الا
مقرونا بالتقصير والعصبية والكلال والتهاون وفتور الهمة وقصور

العزيمة

العزيمة والقول الآخر راجع الى ان مقدمها ممكن الصدق بل صادق
بالفعل بالنسبة الى الفريقين فالمخطئ بالفعل عند هؤلاء اما مجتهد غير
آثم او مقصر آثم وعند الاولين لا يكون الا مقصرا آثما وعلى
التحرير الاول للنزاع يكون الواقع من المخطئ مطلقا آثما عند ارباب
القول الاول ايضا الا ان الاثم لازم على الاول مع عدم التقصير
ايضا وعلى الثاني لا يلزم الا مع التقصير واما ارباب القول
الثاني فيمكنهم القول بكون الواقع من المخطئ آثما باعتبار التلازم
بين الخطاء والتقصير وبالتعصب باعتبار عدم التلازم هذا
على التحرير الاول واما على التحرير الثاني فلا يمكنهم الا الاحتمال
الثاني ثم ان الظاهر من ملاحظة اطلاق عنواناتهم وتصريح جماعة
فيها بالتعميم بين الاجتهاد وعدمه ان الاولين كان نظرهم الى
صدق الشرطية مطلقا فهم قايلون بخلود المخطئ في النار ولو لم يكن
من اهل التقصير بل كان قاصرا او عاجزا واصلا باعتبار سد الابواب
مع بذل غاية جهده ويؤكد ذلك فرقهم بين الاصول والفروع
اذ لا ارتياب في ان المخطئ في الفروع اذا كان من اهل التقصير آثم ايضا

فاذا لم يكن المخل في الاصول مع عدم التقصير آثما عندهم اشق الفرق لان
وهذا اشفاق ان طريهم وخلاف ظواهرهم لكن ما ذكره عند اقامة
البرهان على كون المخل آثما تشعر بان نظرهم الى الواقع وثبوت الملازمة
بين الخطاء والتقصير فكلامهم مختلط مضطرب بوضوح البرهان ووضوح
البشت ويلائم الاول ويؤيده ما يستفاد من كلماتهم في المقامات
المتشتتة من كون فعل القبيح موجبا للذم والعقاب مطلقا وكون الحسن
مستلزما للمدح والثواب مطلقا فالقبايح كالسموم القتالة
تهلك وان شربت لا بقصدها والحسان كاسباب الحيواة و
النشاط والفرح فهي توجب جزاء وان لم يشعر فاعله بوجه حسنها
الا يرى ان الخمر تسكر سواء شربت بقصدها او بقصد الخل او
المعاجين المفرحة تفرح وتنشط لك وهذا النوع من التأثير لا يشترط
في تحققه العلم والشعور بل هو واقع مع الجهل ايضا والاسباب الطبيعية
كلها كذلك فعندهم الافعال الاختيارية اثرها مقسم الحسن والقبح
من الاسباب الطبيعية كالمعادن والنباتات والحشيشات و
غيرها ولذا استندوا في حسن الاحتياط بالاجتناب عن الشبهات

بان السم

السم يؤثر ويهلك مع الجهل ايضا فلعل المشتبه حرام في الواقع فيهلك النفس
من حيث لا يشعر وبالغوا في ذلك حتى زعم جماعة ان الاحتياط بالاجتناب
عن الشبهات واجب باعتبار هذا الاصل المقرر عندهم والامر كذلك مع
فرض صدق هذا الاصل لان دفع الضرر المظنون بل المشكوك اذا كان
عظيما كالضرر الاخروي الذي لا ضرر اعظم منه واجب عقلا بالضرورة
ومن هنا حكم جماعة بحرمة التعبد بالظن عقلا لاحتمال الخطاء فيه
فيهلك من حيث لا يعلم فاشكل الامر على اهل الاجتهاد وباعتبار مقالتهم
بجواز العمل بالمظنة وبعدم وجوب الاحتياط اذ دفع مثل هذا
الضرر المحتمل واجب عقلا وبين العقل والشرع تطابق وتلازم
عند العدلية فكان عليهم ان يقولوا بحرمة الاول ووجوب الثاني
مع انهم يتحاشون عن الحكمين تحاشيا عجيبا ومسلكهم في غالب الفروع
على خلافهما وقد تكلف بعض افاضل متاخري المتاخرين في الخلاص
عن ذلك بان الايمان والانقياد وقبول حكم الله تعالى كالترياق
الفاروق الرافع للسموم فكما ان السم مع اثره قتال بالطبيعة
ويهلك الشارب مع الجهل قد يبطل تاثيره باستعمال المصلحات

كالترياق الفاروق ونحو ما اشبه ذلك فكذلك حال الافعال القبيحة
فانها مع كونها مهلكة قتالة بالطبع لا يشترط في تاثيرها العلم بل يبطل
تاثيرها باستعمال المصلحات وهو الايمان والانقياد والاطاعة
فانه اذا وصل الينا الاذن من الشارع في التعبد بالظن وجواز
الفعل في مقام الاشتباه واحتمال الحرمة فعملنا بالظن وفعلنا المشتبه
ايمانا بالله وتصديقا باحكامه وانقيادا لاذنه فهذا الانقياد و
القبول يرفع السمية النفس الامرية المحتملة ويبطل التاثير
الاحتمالي الواقعي والاذن في المقامين موجود فتامل وجه
التاييد ان العقايد الحقة التي تحصل الايمان القلبي من اجتماعها
في النفوس امور حسنة توجب الخلود في الجنة لو كانت باقية
عند الموت ولم تبطل بالارتداد والاعتقاد الباطل والكفر
الجحودي وسلب الايمان مع العقل والشعور والقدرة والاختيار
والبلوغ امور قبيحة توجب الذم الابدي والعقاب الخلودي
لو كانت باقية عند الموت ولم تفسد بالتوبة والانابة و
الايمان الاخروي ومقتضى مؤثرية الاولى للاولى والثانية

للثانية

للثانية في مقام الدهر ترتب الاثرين على المؤثرين مع الجهل وعدم التقصير
اذ الطبيعة المؤثرة لا يشترط في مقام ترتب اثرها عليها علم مستعملها
وعدم تقصيره ببداهة العقل وضرورة حكمه واللازم من ذلك كون
اهل الخطاء مخلدين في النار وان لم يكن كفرهم وضلالتهم وجحودهم
عن تقصير وتهاون فينبغي ان يكون مختارهم في هذا المقام ما
هو الظاهر من عنوانهم الترسطيولي في هذه المسئلة والمذهب
الذي يحتمله جلالة ذلك الفاضل لا يتطرق احتماله في هذا المقام اذ
الجهل في الايمان يبطل الاعتقاد والانقياد والقبول اذ فيه
يكون متوجها الى انكار الصانع تعالى وعلمه وعدله وحكمته و
دينه وكتبه ورسله وثوابه وعقابه فليس بالله موقنا بكتبه ورسله
واوامره ونواهيه حتى يقلب ذلك الاعتقاد الباطل الاطاعة تعالى
والانقياد والايمان به حتى يكون ذلك التسليم والقبول ترياق
للسمية الحاصلة لذلك الخطاء كما قيد ذلك في الخطاء في الفروع
ممن كان عدو الله تعالى وعبد الشيطان كيف يطيع الله تعالى
وينقاده في شيء مع انه معتقد في ان الخير في مخالفته والحق

في شقاقه فيلزم خلود ارباب الخطاء في الايمان في النيران وان لم يكونوا
مقصرين كما هو ظاهر عنوانات اساطيرهم وسيجيء فيما بعد زيادة
تحقيق لهذا المطلب فظهر التأييد ولكنه ليس بسديد لانه يوجب
اسناد الظلم والجور الى الغني المطلق والحكيم العدل اذ تعذيب
الجاحد الذي لم يقصر في الطلب ولم يعاند عنادا قلبه العصبية
والهوى ولم يصل الى الحق مع ذلك ظلم صريح وجور بحت وقبيح
صرف ولا سيما اذا كان العذاب ابديا او دائما لا يخفف عن اهله
ويدوم مدته ولا انقضاء ولا نهاية ولا انصرام له تعالى عما
يقول الظالمون علوا كبيرا ان الله لا يظلم الناس ولكن الناس
انفسهم يظلمون كيف يجوز تعذيبه وتوبيخه واهانته مع انه لم
يخالف امر الله تعالى باختياره ولم يتيسر له الوصول الى الحق
ولم يتوجه اليه خطاب ولم يرد به كتاب تعالى وتقدس ذاته عن شائبة
هذه الاوهام الباطلة الشيطانية الظلمانية السخيفة فيشكل
الامر عليهم في الغاية ولا ينفع في ذلك مجرد صرف عنواناتهم عن
ظواهرها بقرينة مبانيهم اذ هذا الاصل الذي سقناه الكتاب

مقاصد عندهم

مقاصد عندهم كما ذكرناه ورمزنا جملة من الاشارات الى هذه
عليه والذي لاح في هذا المقام انهم قد غفلوا عن تحقيق معنى الحسن
والقبح واخطأوا في جعلهما من الاسباب والمؤثرات الطبيعية
التي لا تزاحم تأثيرها الجهد وعدم التقصير وشرحه على الوجه الموجز
اللائق ان يقال ان موضوع الحسن والقبح هو الفعل الاختياري
بما هو اختياري فيجب ان يكون للاختيار وهو صدور الفعل عن
علم وشعور وارادة دخل في هذا الاتصاف بمعنى انه يجب ان
يكون هذا الفعل من جهة انه موجب لاهلية فاعله للاثم والعقاب
او المدح والثواب صادرا عن العلم والشعور والارادة و
الاختيار وهذا لا يتحقق الا اذا كان الفاعل عالما بالجهة
الاهلية والاستحقاق تفصيلا او اجمالا عند الفعل ومؤثرا
له بالارادة والاختيار فمتى انتفى الامران من هذه الجهة ولذا
لم يكن الفعل من جهة انه اختياري موضوعا للحسن والقبح لانه
اذا لم يكن شاعرا بالجهة الحسن والقبح باحد الوجهين لم يكن شعوره
واختياره وارادته متعلقة بالحسن او القبح من حيث انه كذلك

بل بمعانى جهة اخرى وكان صدوره من هذه الجهة لا عن اختيار الا
ترى انه هذا الفعل لو صدر من المجانين والصبى الغير المميز وامثالهما
ممن لا شعور له بالجهة الاهلية فى حالة الصدور لا يلحق بذلك شيء
من الثواب او العقاب والمدح او الذم وليس ذلك الا لانتفائه من
سببية جهة الاختيار للاهلية ومن المؤكدات لذلك ان اوامر
المولى الحكيم عبده بشيء هو مطلوبه فاتى العبد بما ليس بمطلوبه لا عن
تقصير بل بعد غاية جهده وتشميره فى اطاعة المولى او نهاه عن
شيء قبيح فاراد العبد مخالفته واتى بما هو حسن محبوب عنده من
باب الاتفاق فلا ريب فى انه لا يلحق المدح على الثانى والذم
على الاول فلو كان ذات الفعل من حيث هو منشأ للاهلية
لما كان الامر كذلك بل كان العبد مستحق للذم على الاول والمدح
على الثانى فلو عاقبه المولى على الاول وعظمه على الثانى كان
فعله مستقبحا مستهجنا عند ارباب العقول الناضجة والنفوس
الصافية بلا مرية وهكذا الحكم لو صدق احد من غير شعور و
علم بكونه صادقا وكذب من غير روية بكونه نافعا فيترتب
المضرة

المضرة العظيمة على الاول والنفع الجليل على الثانى لا يذم ولا يعاقب
على الاول ولا يمدح ولا يثاب على الثانى وامثلة هذا المقصد وافرة
وشواهده غير حاصرة وتحصل من جميع ذلك الشهادة على ما اومأنا
اليه ويتحصل من ذلك ان الحسن هو الذى يستحق فاعله من جهة حسنه اجمالا
او تفصيلا بمعنى ان الفعل على ما لجهته حسنة ترتب عليه المدح والثواب
والقبيح هو الذى يكون فاعله من جهة قبحه باحد الوجهين العقاب
فالفعل اذا كان اختياريا من جهة الحسن والقبح سببا للاستحقاق
المذكور لا مطلقا وهذه الجهة ثابتة فى الفعل مطلقا لكن تاثيرها فى
الاهلية مشروط بصدور الفعل كذلك واثرها مترتب وذلك
كما ان النار محرقة وجهة الاحراق وهى الحرارة موجودة فى ذاتها
من غير اشتراط بشيء لكن ترتب الاحراق على هذه الجهة مشروط
بملاصقة النار للجسم اليابس القابل للاحراق ففى ذات
الفعل جهة حسن مثلا وهى سبب لترتب المدح والثواب
لكنه مشروط بكون الفاعل عالما بجهة الحسن وفاعلا من حيث
انه حسن وهكذا الحال فى القبيح وعلى هذا اذا صدر الحسن

صرفاً
عن رحمة لم يعاقب لا اجمالا ولا تفصيلا بل كان جاهلا به جهلا
او علم ولكنه كان صدوره عن سهو وغفلة لم يستحق لها ولا يترتب
على هذا الاصدار شيء من الآثار واذا اصدر القبيح عن رحمة جاهلا
بقبحه جهلا ساذجا او كان صدوره عن غفلة ونسيان لا يتأمل
في حقه الدهر بشيء من الذم والعقوبة والعتاب والتعيير و
التوبيخ فتأثير الفعلي في حق الدهر انما هو عند كون صدورهما
لكن من جهة الحسن والقبح وعند الشعور بهما واذا لم يكن صدورهما
لكن لم يكونا سببين للآثار الموقوفة فيها لبيان الاسباب الطبيعية
التي كان المحل غير دخيل في تأثيرها بخلاف الاسباب الاختيارية
التي كان تأثيرها مشروطا في حالة الشعور والاختيار وبطور
آن الافعال الاختيارية ليست عللا مؤثرة للنعيم والجحيم بل
معدات لافاضة الصور النورانية الفردوسية والهيئات
الظلمانية الجهنمية من واهب الصور عند صدورها من القواعد عبادة
للرحمن والطاعة للشيطان بل الامران هما الاصل الاصيل في
استجلاب الرحمة الالهية والنقمة الجبارية ... عليك

توابع لها

توابع لها في ذلك فهي كالاجسام والامران كالارواح والملائكة
فقر الى الآخر لكن احدهما هو الملك القاهر المسخر المدبر والآخر
المملوك المقهور المسخر ولذا ترى ان الاخلاص يجلب الرحمة الالهية
وان وقع الخطأ في الفعل لعدم تقصير فيتوهم الحرام واجبا والقبيح
حسنا والفعل لا يوجبها اذا انتفى الاخلاص وان كان حسنا
خيرا اذ البيان لا فضل له اذا فارقه الروح كبدن فارقه الروح فان
لها آثار رحمانية او شيطانية عند المفارقة ولا ريب في انه
يندرج في الاخلاص والنفاق صدور الفعل من جهة خيرية وشرية
على سبيل الاجمال وهذا القدر كاف في اهلية الثواب والعقاب
والمدح والذم ولكن بين الثواب والمدح تفارق من وجه بمعنى
ان الثاني قد يوجد والاول قد انتفى اذ يكفي في ترتب المدح العلم
بانه حسن صحيح المقدور وكون الباعث عليه هو جهة الحسن
ولكن الثواب الاجلي لا يكفي في ترتبه ذلك بل لا بد فيه مع ذلك
من مقارنة الاخلاص ودعوة الايمان وشوق التقرب بخلاف
العكس فانه لا ينافي ترتب الثواب المدح اذ الاخلاص مقتضى المعلم كاتبه

الحسن اجمالا وهو كان كافيا في المدح وهكذا الامر في الشبهة يعني العقاب والذم
واذا انكشف لك بهذه التلويحات والاشارات فاستمع لما يتلى عليك
وهو ان ما استفاد من كلماتهم في المقامات المتفرقة المتشتتة من كون
الافعال الحسنة كالمعاجين المنشطة فتؤثر في ترتب الثواب والعقاب
مع الجهل عن تقصير او لا عن او النسيان ايضا وكون الافعال القبيحة كالسموم
القتالة يهلك كلام خال عن التحقيق ليس فيه شئ من الحق
بل التحقيق انها مؤثرة حين صدورها عن اختيار وعلم وارادة و
شعور بجهتي الحسن والقبح ولو عن سبب الاجمال والاندماج كما نبهناك
عليه وجه سقط التفاريع التي فرعوها على اصولهما اصلوه من كون
الاجتناب عن الشبهات حسنا لذلك او واجبا على ما فرط
فيه وجماعة وما اشبه ذلك اذا ارتكاب الشبهة اذا عري
عن العلم بحرمته ولو عن سبب الاجمال ولم يكن فيه حق الله لنا
لا يوجب الذم ولا العقاب في متن الدهر وان كان قبيحا فيه
فليس فيه احتمال ضرر حتى يكون اجتنابه حسنا او واجبا بل هو
كمباح من غير اشكال بمعنى عدم الجلب للضرر اصلا قطعا في
الواقع

الواقع ولا يرد عليه الاشكال بان دفع الضرر المحتمل اذا كان عظيما جليلا
في الغاية واجب عقلا فلا معنى لاستحباب الاحتياط لانا قاطعون
بانتفاء الضرر حتى بحسب الواقع فلا يجب علينا شئ بل الحق ان حسن
الاحتياط حتى انما هو لرجاء النفع باحتمال الحرمة او باعتبار
احتمال تقصيره في الواقع وان لم يكن معتقدا باعتقاده او نحو ذلك
بحسب مقامات الاشتباه وكذا اندفع الاشكال الوارد على اهل
الاجتهاد باعتبار العمل بالمظنة لان الظن بالوجوب حين بعد
الاجتهاد ولا يعلمه المجتهد الا بقصد انه حسن مطلوب لترقي في
تحصيل الطاعة وامتثالا فلو كان قبيحا في متن الدهر لا يترتب
عليه فعله الذم في العاجل والعقاب في الآجل لانتفاء الاختيار
والشعور بالنسبة الى هذا الفعل من جهة انه قبيح بل هو فاعله
بمظنة حسنه وتعلق الامر الالهي به فليس في ارتكاب هذا الفعل
احتمال ضرر حتى يكون الاجتناب عنه لازما بحكم العقل الصحيح
الذي ولا يكون التعبد به جائزا عقلا كما زعمه شرذمة
حموا للاحكام له ولا يرد على المتحرزين للعمل بالظن اشكال حتى يحصل

امثال
الافتقار في دفعها الى تجشم بعض الافاضل وهكذا يكشف القناع عن وجوه
هذه الاوهام والمغالطات الناشئة عن عدم امعان النظر في سر هذا
المطلب الشريف الدقيق العقلي الذي من اعظم اصول الفرقة الناجية
واتم اركان دين الائمة العدلية ومما يؤكد ذلك ان بناء علمائنا
كافة على اباحة الفعل في مقام عدم الشك والريبة في حكم الشرع في الجملة
بمقتضى العقل بتجويزه والتصديق بانه لا تكليف الا بعد البيان
ولا حجة الا بعد البرهان اذ هذا على اعتقادهم ان العقاب لا يترتب
في قطع وان ترتبه انما هو عند العلم بقباحة الفعل ومشروعيته
وحرمته وصدوره من حيث انه قبيح موجب لمخالفة حكم الله تعالى
وهذا على الرغم الذي اشرنا اليه هذا مع ان ما يظهر من اشارات
مقاصدهم مما ذكرناه بالاشارات الواضحة والتلويحات
البينة من كون الآثار مترتبة على الافعال الاختيارية في مائة
الدهر مطلقا من غير ان يكون للعلم والشعور والاختيار مدخلية
يكفي في تزييف عدم الاثبات عليه لانه ليس من صنوف البديهيات
التي لم يكن تقربها الى العقل مفتقرا الى نظر وترتب مقدمات

وهذا في الظهور

وهذا في الظهور ونفي العناد فبقي ان نقول ان ما الدليل على هذه الدعوى
السقيمة وما الحجة على ذلك ولا سبيل الى الاستناد في ذلك الى
غير العقل اذ الدعوى من اثبات التحسين والتقبيح العقليين و
بيان حكم العقل الصافي بترتب المدح والذم والعقوبة والثواب
على الافعال الاختيارية من حيث انها كذلك هي التي يتم بها بنيان حقيقة
الشرائع والاديان وارسال الرسل وانزال الكتب فان شهد
على ذلك ليس الا العقل وهو يكذب عليه دعواه ولا يشهد له عليه
اصلا كيف واي عقل يشهد بان من لم يقصر في الطلب واخطأ
الحكم الالهي وزعم ما هو الواجب حراما فاجتنب فهو اهل التعيير
والتوبيخ والعقاب وفي الذم وكذا في سائر انواع الخطأ والزلل
من غير تقصير وتهاون بل العقل الصريح يحكم بكمال عبوديته وتمام
اطاعته واستحقاقه للتعظيم والثواب واللطف الخفي و
هكذا الحكم في المقامات المشابهة لذلك مع ان المدعي يكفي
في دعوة المنع فنحن نمنع ان الحسن ما يستحق فاعله المدح
والثواب مطلقا وان القبيح ما يستحق فاعله الذم والعقاب

لك ونقول ان اى دليل على ان الامر كذلك حتى تقول ان تلك الآثار
مترتبة على تلك الافعال في متن الدهر على سبيل الاطلاق ويرد
عليه الاوهام والشكوك ويحتاج في دفعها الى التجشم والتكلف في اثبات
هذه الكلية بدليل دونه خرط القتاد فاذا فقد الاصل تهدم
الفروع وفقد الآثار ولا يلزم منه اسناد القبائح والشرور الى
حضرة الغني المطلق باعتبار تعذيب من لم يقصر في الطلب و
بذل جهده واستفرغ وسعه واخطاء ولم يصل الى الحق ولم
يصل الى الواقع تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا كما يلزم على اللائح
من مقالاتهم في المقامات وان تحاشوا عن ذلك في مقام التفصيل
مع ان هذه المقالة تورث بطلان الشرائع والاديان والعبودية
والمنافاة والحساب والتقصير والتعظيم والثواب والعقاب
لانه عليها يترتب الآثار على المؤثرات والمسببات على الاسباب
سواء صدرت عن اختيار او لا مع وسواء كان الفواعل على
اعتقادهم قيود الاديان ام لا وسواء خالفوا الله او اطاعوه
فلا حاجة الى ارسال الرسل وانزال الكتب ويكون ارباب الاديان

والمؤمن

والمؤمن والكفار واهل الجحود متساويين في ترتب هذه الآثار على الافعال
الصادرة منهم فمن صدر منهم فعل الحسن يحصل له جنة من باب تأثير
الطبيعة في آثارها الطبيعية سواء كان مؤمنا او كافرا عالما او
جاهلا مريدا او مضطرا ومن صدر منه القبيح يحصل له نار جحيم
سواء كان مسلما او كافرا وما اشبه ذلك من الارسال والاطلاق
وهذا في الشناعة والقباحة بالغ الى الدرجة القصوى والمرتبة
العليا نعم هذه اللازم بالنسبة الى الحسن الذي هو نفس الايمان
والاطاعة والانقياد والعبودية وامتثال حكم الله تعالى
والقبيح الذي هو نفس الكفر والجحود والعنود والشقاق ونقض
الله فانه لا يفترق في هذه الآثار عنده على تلك المقالة بين المؤمن
والكافر والمسلم والجاحد فيصير الاول اهلا للجنان والثاني
مستحقا للنيران مع كون البناء على اللائح من مقالاتهم فاعلم
عصمك الله في الدارين وجنبك الله عنه حتى تبلغ الى غاية القصد
ولا يشتبه عليك الحق كما صارت مبهمة على الاعيان فالحق

هو الذي تلوناه عليك من ان ذوات الافاعيل معدات لتحصيل المدح
والذم عند صدورها من جهة انها حسنة او قبيحة ومع العلم والشعور
الى حسنها وقبحها وكونها اختيارية من تلك الجهة وترتب
الثواب والعقاب عند صدورها كذلك مع ضميمة قصد العبودية
والانقياد والمخالفة والالحاد وعند استقراره عن هذا الامر
يزاح جميع الظلامات ويزول كافة الفسادات ولا يحصل
الافتقار في تصحيح العقاب الى ما صدر من ضيق العطن وقلة
البضاعة فظهر وجه الملازمة والتأبيد وان الملازمة ليس
لتأبيد فنرجع الى ما كنا فيه اولا ونقول قد عرفت ان
النزاع يمكن تحريره بوجهين قد مر الاشارة اليهما فنتكلم
في المسئلة على التقديرين ونشير الى ما هو الحق عندنا فان
كان النزاع متعلقا بصدق الشرطية وكذبها على النحو
المسطور فالتحقيق ان يقال انا لو قلنا بصدق الشرطية
مطلقا ولم نفصل بين اهل التقصير وغيرهم لزم احد

الامرين

الامرين اما كونه تعالى ظالما فاعلا للقبائح والشرور بكونه الظلم الملي
واما بطلان الاديان والملل والعقاب والثواب والتكليف و
الحساب والعتاب والمؤاخذة والتعبد والتقرب بيان الملازمة
انه اذا صدق الشرطية مطلقا وصار الغير المقصرين المخطئين الغير
الواصلين الى الحق واصلين في النار الابدية والعذاب السرمدي
فاما ان يكون ذلك من باب ترتب آثار الاسباب الطبيعية
عليها من غير ان يكون للاختيار والارادة والعلم والشعور دخل فيها
كترتب الاحراق على النار والتبريد على الماء والفتق على السم
وما اشبه ذلك واما ان يكون من باب معاملة السيد مع العبد
في الافعال الصادرة منه الداخلة تحت اوامر السيد ونواهيه
الطاعة ومخالفة تسليما وعتوا من اصل ارادته وسوء اختياره
لعدم تطرق احتمال آخر كما هو المعلوم بالعيان على اولي البصائر
النافذة والاول مستلزم للثاني اذ ح لا التكليف ولا امر
ولا نهي ولا وعد ولا وعيد ولا عتاب ولا ثواب ولا حساب
ولا مدح ولا مذمة ذم ولا خطاب ولا تبليغ ولا بعث

ولا كتاب ولا بعثة سنّة ولا ثواب ولا تبعيد ولا فضل لبعض على بعض
ولا نبوة ولا خلافة ولا امامة ولا ولاية اذ جميع ذلك يصح اعتباره
عند ملاحظة العقل والاختيار والعبودية والاطاعة والامتثال
ومعاملة الله تعالى مع العباد معاملة السادة مع مواليهم في الامور
المتعلقة بعبوديتهم لارباب بامرهم ونهيهم ولا يجبرهم على الطاعة
والمعصية ويعطيهم مثوبة الامتثال والعبودية من العقل و
البلوغ والقدرة والاختيار ويرسل اليهم الانبياء والمرسلين
على وجه لائق بالحكمة الالهية في تربية العباد وتبليغهم الى
الغايات الاخروية ويلطف عليهم انحاء الالطاف التي اقتضتها
الحكمة والنظم الاحسن ويفعل بهم ما هو المقرر في الاديان والشرائع
والملل مما هو صلاح العباد في نظم المعاش والمعاد و اذا
فرضنا ان معاملة الله تعالى مع العباد ليست كذلك بل كان
دخول المسلمين في الجنان والكافرين في النيران كنبت الارياحين
والازهار في الربيع واضمحلالها في الخريف لبطل التكليف
المتعلق بالمختار العاقل من حيث هو كذلك وفسد الدين

والملائكة

والملائكة اذ الذي ليس الا الله والثاني مستلزم للاول
اذ هذا الرجل قد اخطأ من غير اختيار كما هو المفروض اذ الفرض انه خلى
وطبعه وجاهد في سبيل الله ما هو المقدور له بحسب الطاقة البشرية
وصار محجوبا عن شمس الحق مغمورا في الظلمات واقعا في الورطات
مع ذلك الاجتهاد الكامل المقدور فهو ليس مختارا في ذلك الجحود
والخطايا بل كالمجبول عليه والمفطور كذلك مثل الاجسام المخلوقة مع
السواد والقبح والسمية ومثل هذا لا يوجب العقاب والعتاب
لضرورة من العقول النورانية والقرائح الرحمانية التي الحقة عن
التدليس الشيطانية والوسوسة النفسانية فلو عذبه الله
العدل الحكيم بعذاب الابدي الذي لا تقوم له السموات والارض
جزاء بما كان قد كتب فيه والعدو عن ساحة قربه واحسانه
مع الشياطين ومعاقبيه ومعاتبيه هذا وسلكه في سلاسل من النار
وخشيته وعبره وافضحه في محضر الانبياء والمرسلين والملائكة
المقربين لكان هو سبحانه تعالى اظلم الظالمين اذ لا يتصور ظلم
وجور اعظم من ذلك بالبرهان الاقوى من العيان بل نقول ان هذا

الظلم العظيم الاعظم القبيح يلزم على الاول ايضا لان قوة العباد وايجادهم
على اقتضاء طبايعهم الشرور والمعاصي من غير قدرة واختيار تأثير منهم
الجبلية والخلقية في الافعال الموصلة الى النار ابدا وبعثهم على وصيتهم
يدخلون موضع الجحيم ابدا ويعذبون بالنار الاخروية دائما من غير قدرة
واختيار بل بحسب الجبلة والفطرة يلزم منها ذلك الظلم قطعا
لان مرجع ذلك على الى اجبارهم على الدخول في النار والتعذيب بها
ابدا او هو ظلم عظيم لا اعظم منه قطعا فظهر لزوم احد الامرين،
فنقول ان كل موجد منهما يعني الف و ظاهر البطلان اما
الاول فلانه مع كونه مستحيلا لذاته ضرورة متفقا عليها بين العقلاء
مستلزم لجهله تعالى وافتقاره وامكانه وتحديده وحصره وتركيبه
وخروجه عن الوجوب الذاتي المقتضي للغنى المطلق الى الامكان
الذاتي المقتضي للفقر المطلق لاستحالة صدور الممكن بلا سبب
وصدور الشر يستلزم الاعم كالامر في ذاته جهة شر ونقص وثلمة
نقص وعدم يصدر منه الشر والظلم من تلك الجهة فلا يكون واحدا
صرفا بسيطا حقا بما تنفيذ يكون ذو جهات تركيبا فيه مبدأ الشرور.

والنقايص

مع ١١

والنقايص والاعدام وهي الماهية التي لا تشم منه رائحة الوجود
ونتتبع النقصانات والظلمات نحن فرض كونه واجب
بالذات من جميع الجهات كاملا من كل الوجوه غنيا عن الاطلاق
بريئا من فنون النقايص وشؤون الاعدام بسيطا من جميع الجهات
ممتنع ان يصدر منه القبايح والشرور والاعدام بل الفقدان
بالذات ليس الا وجه الوجه الخيرية والنورانية والكمال و
السرور وما ترشح منه نقصانات والشرور والاعدام تنشأ
من خواص مراتب صفقة المعلولات وشؤوناته التركيبية لحسب
ذواتها مرتبطة الى علله من حيث مجعولات له بالعرض لحيث
ثابتات غير مجعول مجعولة لتلازم الوجوه مع الشيئية كما هو
المقرر في مقامه وان انكره بعض المشركين القائلين بثبوت
قديمين واما الثاني فلانه يستلزم نسبة الشرور والقبايح
الى الله تعالى دون عدله وحكمته وعلمه وقدرته وكماله ووجوب
وجوده وازليته وقد مر وما اشبه ذلك من الكمالات الالهية
والصفات الوجوبية فيلزم ان لا يكون في الوجود واجب

الوجود القديم الازلي المتقدس عن شوائب النقصان وعلائق الامكان
وهذا الا موجب لفناء المطلق وانعدام الكل وبطلان حقيقة
الوجود ورفع كل موجود ولزوم هذه المحالات والممتنعات
ظاهر عند العارف باسرار الحكمة الالهية ومباني العلوم العرفانية
الحقة وربط الاسباب بالمسببات وتعلق العلل بالمعلولات
واقتضاء اللوازم بالملزومات فانه عند ذلك لشبهة ولا ينكره
الا شقي عنيد مع ان الكلام في هذه المسئلة انما هو مع ارباب
الملل والاديان والذين قالوا بالشرائع والكتب والرسل
والتكليف والامر والنهي والوعد والوعيد والحشر والحساب
والثواب والعقاب والتعظيم والاحسان وما ماثلها من
اركان الدين وآثاره وظواهره وبواطنه فلا يجوز لهم الحوم
حول الاحتمال المحرك لبنيان الدين وانهدام اركانه
فمن يقول بالصدق الشرطية فكيف لهم ان يتفوهوا بهذا الاحتمال
المزيف لجميع اسرار الحكمة والمضيع لجميع الاديان والملل مع
انه من اهل الكلام بل الايمان بل من رؤساء المؤمنين واساطينهم
وعلمائهم

وعلمائهم واكابرهم والفقهاء اهل الكلام من جميع الملل والاديان متفقون
على ذلك وفيهم اصحاب النفوس المقدسة وذوات الارواح المطهرة
واولوا العصمة الكاملة وذوا الطهارة البالغة الذين يحصل لنا
العلم باصابتهم للواقع وبلوغهم الى الحق وتطابق اخبارهم لما هو الثابت
في متن الدهر مع اغماض العين عن نبوتهم المتفرعة على ثبوت
الاله الواحد الكامل في الذات والفعل المقرر للشرائع والاديان
المرسل للانبياء والخلفاء وهذا العلم لا دخل في ثبوته لحقية الملل
والاديان والنبوات وهذا الطريق بحسب الحكمة واضح سديد
بل اسد البراهين الى حقية الامر ما اخبر به الانبياء المقدسون
الكاملون والاوصياء المطهرون الواصلون من المعارف الحقة
المتعلقة بالمبدأ والمعاد من وجوده تعالى وكماله وجلاله وعدله وحكمته
والموت والبعث والحشر والصراط والجنة والنار من هذا اشتفاء
العليل وسقي الغليل والاطمئنان النفوس وحجة الايمان
وصدق اليقين وليس فيه توهم الدور الباطل اللازم في توقف
صدق الانبياء على نبوتهم المتفرعة على حقية وجود الاله الكامل

في الذات والصفات التي دل المرشد الجواد الوهاب المتوقف صدقها
على النبوة اذ حقيقة هذه المعارف الحقة بهذا السبب الواضح
لا توقف لها على نبوة الانبياء بل على اطباق نفوسهم المقدسة الكاملة
الشارحة للاعيان على ما هي عليها في متن الدهر بالحدس الصائب
القوي لا يعتريه شك ولا ارتياب فلا دور ولا فساد وظهر ان
هذه السكينة النفسية وطمانينة الارواح عند سلامتها عن اللجاج
والوسواس والعتو والنفور لانها اذا كانت عليلة سقيمة
مضطربة لا حظ لها من مثل هذا الدليل الشافي ولا نصيب
لها في هذا المنهج القويم المبين لانها لا تطمئن بشيء وان كان
اظهر من الشمس بل حظها من العلم السكوت بالجدليات والصمت
بالالزاميات فهي فاقدة للعلوم في جميع الازمان وان كانت
ملازمة في بعض الاحيان فاكشف عن وجه اسرارك غشوات
الجهل والارتياب حتى ترى عين هذه الحكمة من غير ستر وحجاب
فتجد البهجة والسرور وتصير حال معرفتك مشحونة بالنور
وليطمئن قلبك ولتسكن نفسك وتامل وانظر واغتنم واحفظ

فانه ينفعك

فانه ينفعك باذن الله تعالى ودع الجدليات فانها حجب واستار بين القلوب
والانوار حتى انتهى بالرسوم والجدليات قلب قلبه مطمئن بالايمان
بين هواجس الاضطراب وتحت قهر الشيطان ومن هنا قد خيب
كثير من اهل الرسوم واضلوا ولم يؤتوا من العلم شيئا لانهم لم
يأتوا البيوت من ابوابها فلم يحصل لهم من كثرة الطلب الا
العناء والتعب ولم ينفعهم كثرة السير الا بعدا وقد وقعوا
في الهلكات وعجزوا في الظلمات من غير ان يشعروا ومع ذلك
الضلال المبين ابتهجوا وسروا واستوروا على ذي الله وجميع
المؤمنين من هذا الخسران المبين واذ قد تبين لك ان دعوى صدق
الملازمة المشهورة من الاوهام الفاسدة والخيالات الباردة
فلا ينبغي ان يكون مراد من قال بان الخطاء في العقل بداهة من اهل
الشرع وهم معظم اصحاب الامامية وجلهم لو لم نقل كلهم صدق
هذه الشرطية لانهم اجل من ارتكاب هذه الفاحشة المبينة
التي لا ينبغي صدورها من الاوساط فضلا عن الاكابر والاشراف
بل ينبغي ان يكون مرادهم انه الا ما يمكن في التعبير الا في النزاع

وكيف كان فلا شبهة لنا في كذب هذه الشرطية على سبيل الكلية بل الحق انه
لا بعيزية وانما هو التفصيل بين اهل التقصير وغيرهم فلو اخطأ احد
في شيء من العقايد الحقة ولم يقصر في الطلب بل بذل جهده واستفرغ
وسعه وكشف عن ذات العصبية والجحد والتكبر وما اشبه
ذلك عن وجه قلبه ولم يصب الى الحق مع ذلك بل بجهده فهذا
المرجئ على تقديره وهو على سبيل من اهل النار باعتبار هذا الخطاء
وان عومل معه معاملة الكفار في دار الدنيا بل هو من المرجين
لامر الله لكنا نقطع بانه تعالى لا يعذبه بهذا القدر ولا يدخله
في النار فيعذبه الا بحجة واضحة وبينة ظاهرة فما لم يكن
يحكم لا يعذب فاما ان يعفو ويرحم بلا احتياج الاحتجاج
ولكشف او يبتلي ويمتحن بعد الموت لشيء ويعامل معه بما
صدر منه من الاطاعة والمخالفة فعدم التعذيب من غير حجة
قطعي عندنا اهل العدل واما مغفرته بدونها فهي مبهمة
علمها عند الله تعالى لا سبيل لنا الى الحكم بها نفيا واثباتا
على سبيل القطع واليقين وهذا حال المجانين واطفال الكفار

والمستضعفين

والمستضعفين فانا نقطع بانهم لا يعذبون اذا خرجوا عن الدنيا
كذلك بل اما ان يكونوا معفورين من فضله تعالى او يكلفوا بشيء
ويحكم عليهم بحسب ما صدر عنهم بعد الاحتجاج والاطاعة والمخالفة
هذا هو الذي ظهر لنا في حكم المسئلة ان كان النزاع متعلقا
بصدق الشرطية وكذبها وان كان متعلقا بحال الواقع من
المخطئ بعد تسليم صدق الشرطية بالنسبة الى اهل التقصير والتهاون
والتعصب واللجاج وكذبها بالنسبة الى من لم يقصر في الاجتهاد
والسلوك وجاهد في الله حق جهاده بان يكون مرجع قول
جمهور اصحابنا بان المخطئ آثم الى ان الواقع من المخطئ في حد
الان منه ليس الا المقصر بناء على وقوع التلازم بين عدم
التقصير والاصابة بل استلزام الاول للثاني واستلزام
الخطاء للتقصير والتسامح ومرجع القول الاخر الى كون بعض
المخطئ الواقع غير مقصر فلا يكون آثما لما عرفت فنتكلم فيه
على هذا التحرير ونقول انه لا ريبة في ان التكليف الا انه
لا يتعلق باحد من اهل الشعور الا اذا اجتمع مؤن العبودية

وشرائط الامتثال ومقدمات تحقق الاحكام والتقيد بالاديان
من البلوغ والعقل والقدرة والاختيار والعلم وكون الاول
من مقدمات التكليف وان لم تستقل به عقولنا الناقصة
على سبيل الكلية اذ لا عرفان لها الى كون القريب الى البلوغ
المميز غاية القرب غير مكلف وكون البالغ مكلفا مع
تقاربهما وتساويهما في جميع الاحوال الظاهرة علينا
وان كانت مستقلة في الجملة لانها تحكم بقبح تكليف
الرضيع والرضيعة وطلب الفعل والترك منه بالضرورة
وان كان منشأ حكم العقل حينئذ هو سلب العقل والتميز
لكن لسان الشرع الانور لما نطق بشرطية البلوغ بافصح
بيان ونادى باعلى الاصوات بحيث سمع ذلك جميع
الاسماع في كل الاصقاع من غير تشويش وارتياب
وبدون تزلزل واضطراب فنعلم بالضرورة كونه
مؤثرا في التكليف وان لم نعرف سره على سبيل التحقيق
والتوضيح اذ امارة عقل الكل اوضح من امارة

عقولنا

عقولنا الناقصة بدرجات كثيرة ومقدمات عديدة والعلم الاجمالي
كاف في مثل هذا المقام بل هو اوضح واتقن واسلم من طريان الشكوك
والشبهات من الاوهام واما ساير الموانع والشرائط فالعقل متنبه
في معرفة شرطيتها وتقدمها اذ المجنون يقبح ادخاله في دائرة
التكليف وتوجه الاوامر والنواهي اليه وتعظيمه واثابته عند الفعل
واهانته وتعذيبه عند الترك اذ لا معرفة له بحسن الفعل وقبحه وحسن
الاطاعة والعبودية وتحصيل القربة والزلفى وقبح المخالفة و
التمرد والاستكبار والبعد عن ساحة العز والحضور وليس غايته
في الافعال الا الامور الخيالية فلا يكون الباعث له على الاتيان
بالخيرات الامتثال والتقرب والاطاعة وعلى الاتيان بالشرور
اتباع الهوى والمخالفة فالغاية العقلية منتفية في فعله رأسا
فيرفع درجته واثابته وتعظيمه عند الاتيان بالحسنات جهل
صرف وقبح بحت وحط رتبته وتعذيبه واهانته وتعييره
عند فعل السيئات ظلم عظيم وقبح واضح وجور جلي لا يجوز ولا
يليق بشيء منهما ساحة جلال الاحد وكمال الاكمل تعالى شانه

عما يقولون وهكذا الحال في الشرطين الآخرين فان العقل مستبد
بكونهما دخيلين في توجه الخطاب وصحة الثواب والعقاب و
الحساب واذا استجمع المكلف هذه الشرائط المصححة لكونه كالمفضل
له الى هذه الدرجة الجليلة والرتبة الرافعة لشاعة توجيه
الاوامر والنواهي اليه ليتوجه اليه الخطاب الالهي ولصير محل الاوامر
والنواهي ويتشرف بشرف المخاطبة الربانية ويستاهل
لكرامة الحضرة السبحانية لكمال المفيض في الافاضة وتمام المستفيض
في الاستفاضة فالمنع من ايصال هذا الفيض الجليل غير جائز
ولذا شرع الملل والاديان وبعث الانبياء في الدهور
والازمان ودعا المكلفين لهذه المثوبات والمعونات الى
طاعة الرحمن ومخالفة الشيطان وبشروا وانذروا بالجنان
والنيران وفتح عليهم باب الرحمة عند الاطاعة وحقت
عليهم كلمة العذاب اذا اثموا والحق انه ليس لتوجه التكليف
شرط آخر والا لما صح دعوة الفاقد له المستجمع للمعذورات
الى الدين الالهي وهو باطل بالضرورة من العقل واتفاق

ارباب الملل

ارباب الملل والشرائع ولعل تحصيل هذه المقدمات يكون سائر المقدمات
مقدمات الوجوب فعلى المكلف تحصيلها واذا اهمل وحصل الخطاء
ولم ينل المقصود وفات المطلوب لنوع من اهل التقصير والتهاون
واذا انتفى شيء من هذه المقدمات ينتفي الوجوب والتكليف
ويكون صاحب الخطاء غير مؤاخذ لكونها مقدمات الوجوب
لما عرفت من قبح التكليف لفقدان واحدة منها وعلى اتفاق
العقول الكاملة وعند الفقد ينتفي الالزام والطلب
فليس عليه شيء بالخطاء ولذا لا يعاقب اطفال الكفار اذا
ماتوا قبل البلوغ ولو كانوا مميزين معتقدين بعقائد
آبائهم تقليدا لهم بالعقيدة فلو عذبهم الله تعالى لكان
ذلك بعد القاء الحجة عليهم دفعا لفتنتهم واستكبارهم وارشادهم
عند ذلك وهذا هو الذي يدل عليه القواعد العقلية
اليقينية التي يقول بها العدلية ويمكن استفادته من
آثار اهل العصمة ع وهكذا حال الحمقاء الذين بلغوا
مجنونين وماتوا كذلك فكذا من فقد شيئا من تلك المقدمات

الوجوبية فقد امن من عذاب الله ان مات كذلك بل لو عذب
فبالقاء الحجة والزام التكليف وهذه الاحكام يقينيات عندنا
ولا ينبغي ان يرتاب فيها واحد منها والظاهر بل المقطوع
اتفاق الكل عليه فليس لهذه الفرق الفاقدين للشرائط كلا
او بعضا مؤاخذة وعتاب وعقاب فالنزاع في ان الواقع
من اهل الخطاء آثم معاقب راجع الى انه هل يكون كل ما هو
فاطر جاحد مقصرا جامعا لشرائط وجوب التكليف او التقصير
لا جامع فقد شيء منها في حقه فمن قال بالاول قال بان كل
جاحد مخطئ آثم ومن قال بالثاني قال بالفصل وكون بعض
المخطئ غير آثم فالمجانين خارجون عن محل النزاع لانهم مع
خلوهم عن الاعتقاد مطلقا لانتفاء العقل الذي هو محل العلوم
والعقائد فاقدون لشرط التكليف وخارجون عن
اهل الامانة والخطاب في التكليف ومثل الصبيان
الغير المميزين لذلك بعينه فلا يتصور كونهم آثمين وان
فرض كونهم معتقدين لخروجهم عن دائرة التكليف فهم

كالبهائم

كالبهائم والانعام لا يتعلق بهم التكاليف والاحكام فتعظيمهم
قبيح وتعذيبهم غير صحيح واما الصبيان المميزون فهم وان
كانوا من اهل الاعتقاد باعتبار عقلهم لكنهم ايضا خارجون
عن محل النزاع لما علم من الدين بالضرورة من عدم تعلق التكليف
الالهي بهم فلا وجه للحكم بكونهم آثمين معذبين بنار الآخرة فهذه
الفرق الثلث خارجون عن موضوع البحث والمفقود
فيهم من شرائط التكليف هو العقل او البلوغ فغير البالغ
العاقل اما بانتفاء البلوغ او العقل اذ هما معا غير آثم
بالاتفاق وان حصل له الاعتقاد فيبقى البالغ العاقل
فنقول ومن المقرر في العقول ان الافعال الزمانية
التدريجية الاختيارية يمتنع اتيانها في زمان لا يفي بوجودها
بالضرورة من العقل فالامر باتيان ذلك في زمان كذلك لا يصدر من
الحكيم اما لانه تكليف محال لان طلب المحال محال واما
لانه تكليف بالمحال بناء على ان المحال الطلب شيء يمكن
توجهه الى المحال الوضعي فيمتنع صدوره من الحكيم تعالى

القبح فلا يجوز ان يأمر الله تعالى عباده الا بالجهاد في زمان
يفي لوجوداتها كما في الواجبات المضيقة او يكون ازيد
واوسع كما في التكاليف الموسعة وبعد تقرير ذلك المقصد
المبني في العقول ينجلي عليك ان اطفال الكفار و
المنافقين اذا اعتقدوا العقايد آبائهم الباطلة باعتبار
كثرة الشياع منهم والتعيش فيهم والقائهم اليها عليهم في
الليالي والايام لحسن ظنهم بهم وعدم خطور ضلالتهم و
تقصيرهم ببالهم وما اشبه ذلك من الاسباب المورثة
للعلم والاعتقاد وبلغوا الحد وماتوا قبل انقضاء زمان
يمكن في العادات اعمال القوة النظرية التي هي موثرة
الوصول الى العقايد الحقة فيه وجاء اجلهم من قبل ان
تقضي هذا الزمان الذي لا بد منه في تحصيل الايمان
بحسب اقتضاء هذه النشأة الكونية التي كان لها تحصل
بالتدريج بالحركة الانتقالية في القوة والاستعداد
فيجب ان يكون هؤلاء ايضا خارجين عن موضوع النظر

لان

لان خطائهم قبل البلوغ لا يوجب شيئا من الاثم والعقوبة والتعيير
والخلود في النار كما مر ذلك وبعد البلوغ لم يتعلق بهم خطاب
بالايمان لانه ليس شيئا غير مفتقر الى اعمال الفكر واستعمال العقل
بل حصوله يحتاج الى اعمال القوة النظرية بمقدار استعداده
وقريحته وفطانته المختلفة باختلاف الاشخاص والازمان
والاحوال من كثرة العوائق وقلتها وفقدها ونحو ذلك والمفروض
انه لم ينصرم هذا المقدار من الضروري من الزمان فهو غير مكلف
شرعا في الخطاء ولم يصدر منه ما يوجب العقوبة في الآخرة فيقبح
في العقول الحكم بكونهم آثمين مخلدين في العذاب المهين لانهم
لم يكلفوا حتى لو اخذوا ولو عوقبوا فيجب ان يكونوا خارجين
عن موضوع البحث ولا يليق بالاكابر القائلين بان المخطئ
في العقليات آثم ان يقولوا بعصيانهم الموجب للخلود
في النار لانه لا يليق باصولهم وعقايدهم في فضل الله تعالى
وعدله وحكمته فالظاهر خروجهم عند هؤلاء الاكابر عمن
حكموا باثمهم وان لم يصرحوا به باعتبار هذه القرينة

العقلية الواضحة ولئن ادخلوا فلا ريب في خطائهم في ذلك لشهادة
العقل الصريح عليه ومخالفة الجمهور لعدم تبين الحق لا لتقصير فيها بسبب
لا ذمة في العقول الا ذمة وان استبعده الاوهام ومثل
هؤلاء الذين كانوا في اوائل الاسلام وماتوا على عقائدهم
الباطلة قبل ان يصل الى اسماعهم صيت الاسلام اذ لا شبهة
في ان دين الاسلام لم يصل الى الكل في اول يوم بعث النبي صلعم
على الخلق لانه كان على قانون النظم التدريجي والوضع الكوني
كما هو مقتضى الحكمة الالهية في بعث الانبياء وارسال
المرسلين وانزال الكتب وتشريع الاديان فيجب ان يكون
التبليغ والوصول ايضا على قانون النظم الكوني التدريجي
الزماني وهو يقتضي وصول خبر النبي صلعم وبعثه الى الخلق
المنتشرين في آفاق العالم واصقاع الدنيا على سبيل
التدريج وبمرور الدهور بان يصل اولا الى الاقرب
وهكذا الى ان يصل الى الابعد بعد مضي طول زمان
تقتضيه العادة في وصول النبأ الى الكل في الكل

ولا يخفى

ولا يخفى على العقول ان بينه وبين اول البعث زمان طويل فالعادة
مقتضية لموت جماعة من الناس قبل وصول المبعوث اليهم
فهؤلاء وان ماتوا على الخطاء في الاعتقاد بهذا النبي
المبعوث عليهم في الواقع لكنه لا تقصير لهم في الجهل لانتفاء
العلم والقدرة لهم فقد انتفى شرائط وجوب التكليف
ومقدمات توجهه اليهم فتعذيبهم جور وادخالهم في
النار ظلم لانتفاء التكليف الموجب للمؤاخذة و
التعذيب ومثلهم الذين وصل الخبر اليهم فشمروا
اذيالهم في الطلب وتحصيل الحق بمقتضى عقولهم
الصحيحة السليمة لكنهم ماتوا في السبيل قبل ان ينقضي زمان
يمكن فيه الوصول الى المقصود لان هؤلاء ايضا ليسوا
باهل التقصير والتهاون والتكليف غير متوجه اليهم
في مدة الدهر ولم يبعث اليهم رسول في الحقيقة فشرط
التكليف في حقهم مفقود وهو يوجب سقوط وجوبه
فالعقول الا ذمة الغير المشوبة بالاوهام الشيطانية

والحق ان النفس الثانية شهداء على قباحة تعذيبهم وتاديبهم
ومؤاخذتهم وادخالهم في النار جزاء بما كانوا يعملون فنعلم
بالعلم الضروري ان الحكيم العادل تعالى شانه لا يعذبهم
في الآخرة بهذا الخطاء الذي لم يكونوا قادرين على دفعه
وهذان الصنفان واقعان بالنسبة الى نصب الامام
عليه السلام كما لا يكون خفيا على اولى الالباب والبصائر
النافذة فتعذيبهما ايضا قبيح لضرورة العقل فهؤلاء
الفرق المذكور ليسوا باثمين معذبين في النار الكبرى
باعتبار الخطاء فيجب ان لا يكونوا داخلين في موضوع
المسئلة ودعوى عدم وقوعهم في الخارج عادة صرف
لا تقدح في صدق الاحكام المذكورة في الامثلة العقلية
بل هي كلام مختلط آثم مكابرة واضحة سمجة لا تصغى
اليها فالحق تخصيص موضوع القضية واخراج
هؤلاء منه وكونهم غير داخلين فيه عند علمائنا رض
لجلالتهم المانعة عن التفوه بهذا الخطاء البين

وعلى تقدير

وعلى تقدير عموم الموضوع فمخالفتهم لازمة وان كان ذلك الخلاف منكرا
عند اهل الانصاف ويدل على ما ذكرناه بالنسبة الى جملة من الفرق
المذكورة طائفة من الروايات المعتبرة مثل ما رواه ثقة الاسلام
باسناده الصحيح عن يعقوب ابن شعيب قال قلت لابي عبد الله ع اذا
حدث على الامام حدث كيف يصنع الناس قال اين قول
الله عج فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين
ولينذروا قومهم اذا رجعوا اليهم لعلهم يحذرون قال هم في
عذر ما داموا في الطلب وهؤلاء الذين ينتظرونهم في عذر
حتى يرجع اليهم اصحابهم وما رواه في الصحيح عن حماد عن عبد الاعلى
قال سألت ابا عبد الله ع عن قول العامة ان رسول الله ص قال
من مات وليس له امام مات ميتة جاهلية فقال الحق والله
قلت فان اماما هلك ورجل بخراسان لا يعلم من وصيه لم يسعه
ذلك قال لا يسعه ان الامام اذا هلك وقعت حجة وصيه
على من هو معه في البلد وحق النفر على من ليس بحضرته اذا بلغهم
ان الله عج يقول فلولا نفر من كل فرقة طائفة ليتفقهوا

في الدين ولينذروا قومهم اذا رجعوا اليهم لعلهم يحذرون قلت
فتنفر قوم فهلك بعضهم قبل الوصول فنعم قال ان الله عز وجل يقول
ومن يخرج من بيته مهاجرا الى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد
وقع اجره على الله في الحديث وبهذا المضمون ورد روايات
اخر ايضا وهذه الاخبار وان وردت في معرفة
الطالبين للامام في اول الغيبة مادام في الطلب ما تقول
في التبين ام لا لكن الامر في الذين كانوا في طلب بعث النبي صلعم
لكن لا اشتفاء الفرق بينهما بالضرورة لعقل وفي الحديث الثاني
اشارة ظاهرة الى ان الامور التي يستبد العقول في ادراكها
ومعرفتها لكون الارض لا تخلو عن حجة وما اشبه ذلك لا عذر
لاحد من العقلاء فيها لان شهادة العقول كافية في مؤنة
تحصيل تلك الامور فلو اخطاؤا في ذلك فكان خطاؤهم
عن تقصير وتهاون وتسامح والى ان الامور التي لا يستقل
في معرفتها العقول فهم معذورون فيها مادام في الطلب
وما تواما له فاحفظ ذلك حتى يجيء حينه والى هنا انه

الفرق

الفرق المذكورين ان اخطاؤا وافعالهم ليس عن تقصير وعلم فلا يتعلق
بهم خطاب فليس لهم عقاب لكونه قبيحا في العقول السليمة جدا فلا يعذبون
بذلك بل اما يغفرهم الله تعالى من فضله الوسيع او يبقى عليهم الحجة فيه
ذلك ويعين معهم ما ظهر منهم من الاطاعة والمخالفة والايمان والكفر
واحدها قطعي لكن خصوصيته لا دلالة قطعية عليها كما لا يخفى
ومثل هؤلاء المستضعف الذي لا يعتقد الحق ولا يعانده لضعف
لضعف عقله ونقصان قوته بحيث لا يمكن له الامتياز بين الحق
والباطل والاعتقاد الى شيء ولو اظهر الاعتقاد فهو مجرد
لا اثر له بل القول يتبع كل ناعق ويميل مع كل ريح فنفسه في
الحقيقة خالية عن الاعتقادات الحقة والباطلة ولا يحصل
له شيء منها ولو القي اليه الف حجة وهذا الذي عن تقصير منه بل هو
باعتبار قصور قوته النظرية التي هي مؤنة في تحصيل المعقولات
واكتساب النظريات فهو مع المشرك مشترك ومع المسلم
وهذا الضعيف خارج عن محل النزاع ولو كان مظهرا للكفر
والشرك لانه لا حجة لله تعالى عليه لا انه لم يعط ما هو مؤنته

الايمان والاعتقادات الحقة من العقد النظري الذي هو الاصل الاصيل في الاعتقادات والتصديقات فلا نعذب قطعاً
لقبحه ومنافاته للعدل والحكمة المتعالية عن العبث والجور والظلم بل هو
كما لا يكون مؤمناً في الحقيقة لو كان بين المؤمنين متأدباً بهم ظاهراً
للكفر معتقداً له في ذلك فهو ليس بمخطئ حقيقة لان الخطاء هو
الاعتقاد الغير المطابق للواقع وهذا الرجل ليس له اعتقاد بالحق او
الباطل في الحقيقة وموضوع البحث هو المخطئ في العقليات الايمانية
فهو في رج البتة فالفرق المسفورون ليسوا من هذا الموضوع عنه
على ما ثبت عند علماء الاسلام وهم وان لم يصرحوا به في مسفوراتهم
بل اطلقوا الكلام في هذا المقام المعضل واهملوا فيه غاية الاهمال
لكنه يظهر من اصولهم المقررة وعقايدهم المعروفة انهم ليسوا عندهم
من الذين حكم هؤلاء الاجلاء بكونهم آثمين عند الخطاء ويشبه
هذا التخصيص المعلوم من حال المتكلم ومذهبه واعتقاده من عدم ان
يكون كلامه مشعراً به كثرة ما يقع حذراً ومثلاً هذا الاطلاق مع
ثبوت التخصيص عنده قطعاً عدم التفاته عند المخاطبة بالاسباب

الموجبة

الموجبة للتخصيص كما هو مقتضى النظام الكوني الطبيعي الاترى ان السيد
اذا امر عبده لسفر وكان لعبده صحيحاً سالماً من الموانع الظاهرة
فلا ريب في انه يطلق الامر والقول له سافر من غير تقييده
بشئ مع انا نعلم من حاله قطعاً ان امره مقيد بما اذا لم
يعرض له المرض الشديد او منع العدو او نحو ذلك ومع ذلك لم
يقيد امره واطلق وهذا باعتبار عدم التفاته الى تلك الاسباب
التي يكون طريانها خلاف العادة وهذا هو الداعي لعدم الالتفات
الموجب للاطلاق وهذا النوع من التخصيص هو التخصيص المعلوم من حال
المتكلم من غير التفاته به باعتبار كون حدوثه خلاف العادة
وكلام الله تعالى وحججه عليهم السلام يكون وارداً على هذا المنهاج وان
كانوا عند المخاطبة متوجهين الى تلك الاسباب المخصصة الطارية
لان كلماتهم وخطاباتهم منزلة باقتضاء الحكمة المتعالية الكاملة
على ما هو سياق العادة والمعروف بين نوع البشر وكان منهاجهم
في هذا المقام عدم التوقف للتخصيص باعتبار عدم الالتفات
الى شئ من كون طريان المخصص خارقاً للعادة حتى ان الظاهر نظم الطبيعة

شئ ذا عرض

فيجب في الحكمة ان يكون كلام الله تعالى وكلام حججه عم واردا في هذا المقام
على سبيل الاطلاق من غير تعرض للتخصيص كما هو المعروف بين
البين وهذه عدة شريفة ومقدمة لطيفة لتنتج منها
مقاصد صحيحة ومطالب عظيمة في الشرعيات فاحفظها
تنفعك في مقامات الافتقار فتفرعها عليها فنقول ان
الطوائف المذكورين ليسوا من موضوع الشجرة وان كانت
مقصوراتهم مرسلة واساطيرهم مطلقة لاعتراض حالهم وفسادهم
وعلومهم مع ان الحق احق ان يتبع فلو قلنا بانتفاء هذا التخصيص
في قصدهم الاصلي المركوز في نفوسهم بانهم لو التفتوا اليه لحكموا
بدخولهم وانهم عند الخطاء كما هو ظاهر ارسال عنواناتهم فتفاقهم
لا محيص منه لشهادة الحجج الباهرة والبراهين الساطعة عليه و
هؤلاء الطوائف موجودون في العادات ليس وجودهم
بمجرد الفرض والتقدير حتى لا يتوجه التخصيص في القضية
المتخرج فيها وهو معلوم عند ارباب الفطانة الصائبة اذا
سمعت ما تلوناه عليك واودعته في خزائن قلبك فاستمع

لما تبتلي

لما نبلي عليك وهو انه يكون موضوع الشجرة ومحل النزاع ما سوى
الفرق المذكورين من العاقل البالغ الغير المستضعف المتمنع
منهم بنبذة من الطوائف ولا ارتياب في ان الباقين نوعه
الاستثناء لو قدر قصورهم في شيء من المعارف او عدم استماعهم
له اذا كان للسمع دخل في تحصيله فلا ريب في كونهم معذورين غير
آثمين عند الخطاء ولما تريك في التحرير الاول من النزاع واصحابنا
قائلون بذلك الشجرة فينبغي ان يكون الكلام في وقوعهم فان كانوا
يكونهم آثمين يقولون ما سوى الطوائف المذكورين اعداء الله
مورثة الايمان وان كان محتاجا الى الالقاء والبيان في جميع
الامور والازمان فلو اخطاء كان خطاؤه ناشيا من التقصير
والتهاون لا من القصور والعجز فطوائف الناس المنتشرون في
اقطار الارض واقسامهم من الرجال والنساء والعوام والخواص و
الشيوخ والشبان والابيض والاسود في الماضي والحال والاستقبال
عند اصحابنا عند الخطاء والضلالة من اهل النار على سبيل الكلية
مع الاعتقاد بانه لو فرض انتفاء تقصيرهم في الخطاء ليسوا

اجمعين خلودهم في النار ولم يقولوا بتقصير الكل وقالوا مع ذلك بالايجاب
الكلي بعد الاستثناء المفروض واصلوا وجه المخطئ الغير المقصر بين
فرق الضلال يلزم عليهم ان يقولوا بخلود الغير المقصر الواقع المخطئ
في النار وهذا ضلالة بينة وفساد ظاهر ولو جعلوا الواقع مقصرا
وغير مقصر وحكموا بخلود الاول في النار دون الثاني لما كان
للتشنيع وجه لان الخصم ايضا يقول بخلود الاول في النار فينبغي
ان يكون مقصودهم ما ذكرناه من اعتقادهم على كون الكل المشترك
في آفاق العالم بعد الاستثناء المزبور عند الخطاء من اهل التقصير
وكل فرق الضلال الموجودين في عمر العالم من اصحاب السعير
فالخصم يقول ان بعض الواقع ليس له تقصير فهو ليس من اهل النار
بل هو اما محجوج او مستور ثم يعتقد ان هذا البعض في فرق الكفر
الموجودين في الاعصار والامصار واذا انكشف الموضوع
فيشمر الذيل الى تحقيق الحق فنقول انه لا يخفى على اهل العقول
ان الباقين بعد الاستثناء اذا كان خطاؤهم عن غير تقصير فذلك
اما لاجل قصور جبلتهم وفطانتهم ونقصان فطرتهم وعدم صلوح

عقله لادراك

عقله لدرك الحق في الذي اخطأ فيه ولو باعمال النظر والتعلم والطلب
والاجتهاد واما لاجل انه عقل وان كان صالحا لذلك لكنه لا يمكنه
اصابة الحق لان النظر في الشيء والتأمل فيه فرع التصور والعلم
الاجمالي به لان طلب المجهول المطلق محال قطعا وايجاد الشيء بالاختيار
بدون التصور ممتنع جدا فهذا الرجل لم يتصور ذلك الشيء باعتبار
انه من المهمات ولم يقرع ذلك سمعه كما اذا كان في اقصى بلاد
العالم ولم تصل اليه دعوة نبي خاص ولم تبلغه عن الخلائق فانه
لا يمكن له النظر في ذلك حتى تصيب الحق باعتبار انتفاء الموجب
لصحة النظر والاصل في ذلك كان باقيا على ضلالته القديمة و
كفره الفطري او كان ذلك الشيء من العقليات لكنه لم يلتفت
عقله اليه في تمام عمره ولم يتوجه احد ايضا اليه بالمحاجة
والتعليم والتنبيه ونحو ذلك فهذا ايضا لا يمكنه التصديق
بذلك الشيء لان النظر فرع التصور وان كان الشيء بحيث
لو التفت الخصم اليه وتوجه عقله اليه لامكنه اصابة
الحق فان كان المخطئ غير مقصر في خطائه واعتقاده فانما

بكون خطائه اما باعتبار قصور العقل او عدم امكان النظر باعتبار
ما ذكر اذ لا يتصور سبب آخر فنقول نحن لا ننكر انه لو تحقق
احد الامرين لا ينفع التقصير ولم يكن الرجل من اصحاب السعير
لكنه لا دليل قطعي من العقل والنقل على وجه يلزم منه الاعتقاد
بوجه كافر ليس كونه عن تقصير ولا ما يرد عليه الانبياء من الاوهام
الناشئة من عدم التدبر وملاحظة عادات الناس واشتغالهم
في اقطار الارض وصعوبة تحصيل كثير من المعارف عليهم باعتبار
وجدان قصور فطانتهم لدرك هذا المقصد او عدم امكان
تحصيل ذلك والمسافرة في طلبه والاجتهاد للتشبث اليه ونحو
ذلك من الموانع العادية المعلومة بالوجدان الصريح فتحقق
انا نجد كثيرا من الناس من اهل البلاد والقرى والبوادي
وشرا انهم لا يقدرون على معرفة تجرد ذاته تعالى بالتجرد
الكامل المخصوص به تعالى ولا يتيسر لهم التصديق بعينية
صفاته تعالى وما اشبه ذلك المقاصد المفصلة والمطالب
المشكلة اذ فطانتهم قاصرة عن تصور هذه المسائل الخفية

الدقيقة

الدقيقة فضلا عن التصديق بها كما هو المشاهد بالوجدان فهو لا
لو اخطأوا لكان خطأهم لقصورهم بحسب الفطرة فلو كان اعتقادهم ان
الله تعالى داخل في حيطة الزمان او له مهية ووجود او هو جسم لا كالاجسام
او هو محدود ونحو ذلك او ان ذاته عين العلم والقدرة والارادة و
نحوها من الصفات الكمالية وتلك الصفات قائمة بذاته قيام
الصدور او العروض لا يجوز على الله تعالى تعذيبهم بذلك وادخالهم
في النار الكبرى مخلدين اذ ليس السبيل الى الحق في هذه المقاصد في
وسعهم فهو تعالى لم يعطهم مؤنة ذلك فكيف يلائم عدله وحكمته
ان يعذبهم بذلك تعالى عن ذلك علوا كبيرا ونحن نتيقن ان
عامة الناس في كل البلاد والقرى والبراري والجبال لا يقدرون
في تحصيل اكثر المعارف والعقائد الا بالاستماع من علمائهم و
رؤسائهم في المساجد والمنابر وغيرها من مواضع الاجتماع
فيحصل لهم من تكرر الاستماع من واحد بعد واحد ومن اطباق
اهل ذلك البلاد صغيرهم وكبيرهم ورجالهم ونسائهم وعلمائهم
وجهالهم على ذلك العلم بكون ذلك الامر حقا يجب لا

يعتريه شك ولا ريبة في وقت من الاوقات فهؤلاء غير قادرين
على النظر والاجتهاد التام في التميز بين هذا المذهب وغيره اما
لعدم قصور فطانتهم عن ذلك واما لصرف هذه الموانع القوية
الظاهرة المحيطة بهم في تمام عمره عنان عقله عن الالتفات
الى التخلية والاجتهاد واستفراغ الوسع في طلب الحق فهم
مقهورون على الضلالة والكفر والخبط بباطلهم فما هذا
المذهب في حين من احيان بدئهم راسخون في ذلك جازمون
فيه على الوجه الكاشف عن احتمال غيره فابواب التخلية منسدة
في حقه فمن اين يصح على الحكيم تعالى ان يعذبهم ويعاقبهم بهذا
الكفر والضلال مع انه لا يليق بحكمته وعدله وحجته البالغة
من الحق المعقول فلو كان هناك تقصير فهو للعلماء والرؤساء
لانهم سمعوا اختلاف المذاهب وتشتتها وكانوا قادرين
على النظر فيها وتحصيل ما هو الحق منها فمن الحكمة يصح تعذيبهم
وادخالهم في النار اذا قصروا في الطلب واما هؤلاء
الانعام العوام القاصرون المحجوبون بحجب الموانع الكثيرة
المحيطة

المحيطة بهم احاطة تامة القادرين على التخلية والطلب والالتفات
الى تشتت المذاهب المجبولون على التقليد والمتابعة لهؤلاء
الرؤساء الكفرة الفجرة فلا يصح تعذيبهم ولا يسبب العقاب الى
عقابهم بوجه من الوجوه لانتفاء التقصير الموجب للدخول في
السعير اذ لا يخفى ان انتشار البشر في اطراف العالم واشتغالهم
بالمكاسب الضرورية وازدياد البعد بين البلاد والاقاليم
وعسر الاسفار وفقد المؤن وعجز الكثير يمتنع توجه الكل
الى طلب الحق وتبديل الكلام والايمان والكون بينهم والتفتيش
في بلادهم والمجاهدة في طلب الحق من العلماء والفقهاء والرؤساء
والحكماء واهل العلم وغيرهم بمرور الليالي والايام حتى ينالوا
الحق ويصلوا الى المقصد ولا ريب في ان تلك المسافرة وذلك
التفتيش والكون والطلب غير مقدورة لاكثر الخلائق
المنتشرين في البلاد النائية سيما المشايخ والنساء العجزة
كيف وبلاد الاسلام لا تسع لكل الخلائق الموجودة في اقاصي
الارض وافاقها فمن اين يتيسر للكل طلب العقائد الحقة التي

يكون للنفس وثوق فيها ولا تستبد بادراكها العقول فمنشأ التقصير الى
الكثير في الكثير جهالة التي تكذبها العقول السليمة والوجدان الصحيح
والحس والعيان فلا يجوز التصديق بها للجهال والعوام فضلا
عن العلماء الاعلام الى غير ذلك من الاوهام الشيطانية والخيالات
النفسانية التي تظهر بملاحظة ظاهر نظام الوجود والاسباب العادية
والمبادي الكونية فليس في تحقق احد الامرين الموجب لانتفاء
التقصير دليل الا ملاحظة العادات وظاهر النظم لا اقتضاء
البرهان العقلي والدليل القاطع النقلي وهذه الاوهام
وان لم تجد لاحد الثبوت منها لكنها لما كان يمكن للنفوس
الضعيفة الاضلال والفساد باعتبارها ورزانتها تشبه
ببنيان الحق فنزيح هذه الاوهام باستمداد من الملك العلام
ونقول يا طالب الحق واليقين واكشف عن وجه قلبك
قناع التقليد والجهالة وافتح عين فطرتك التي فطرك
الله عليها ولا تطف سراج عقلك بنفخ الجهل والاعتساف
واغمض عينك عن النظر الى ظواهر العادات وفنون الاكوان

وظهور

وظهور الاعيان فان هذا النظر موجب لتشويش الاذهان وداعي تشتت
الخواطر واضطراب العقول ويفيدك التحير والتيه في الضلالة
ويلقي سفينتك في اللجج الغامرة اذ ليس فيها الا التشتت و
الاختلاف وتعدد الالسنة وتخالف الطرق والاصوات
المختلفة والاراء المضلة فمن قصر نظره في هذه الاطوار
ولم يقدر عن التوصل الى البواطن والاسرار فهو في ضلال مبين
ولا يحصل له شيء في الطلب مع غاية المشقة والتعب اذ جهة
الاختلاف لا تفيد الوفاق فالصراط المستقيم هو النظر في
اسرار العالم ولم الاكوان والسير من الحق الى الخلق وملاحظة
بواطن الاعيان وعيوب الاكوان فان هذا مسلك سديد وكلام
حميد وطريق قويم وسبيل مستقيم والكاشف للاستار والمظهر
للاسرار ومزيح الاوهام والظنون وموجد الكثرات
والفنون فاعلموا يا اخوان الصفا ان هذه الاوهام عند
التدبر والتحقيق لا تفيد اليقين بانتفاء التقصير لان ملاحظة
الظهور والعادات لا توجب العلم بالاسرار والبواطن و

والاسباب الواقعة بين غاياتها افادة الظنون العادية بحسب النظم الاول
لمعذورية هؤلاء الكفرة الفسقة ونشوكهم عن القصور و
الحجب القدرية التي لا قدرة لهم على كشفها وازاحتها ولا عبرة
باشتباه هذه الظنون والانظار الغير الواصلة الى انوار
الاسرار فانها في عرضة الخطاء وعدم الاصابة في الغوالب
المصون عن الخطاء هو النظر الصائب النافذ الثاقب الواصل
الى معرفة النفوس الانسانية وحالاتها وملكاتها وقوة
عزيمتها وقصور همتها وصيرورتها مغمورة في الضلالة
مغمورة في الحجب بالاسباب الاختيارية الصادرة عنه على سبيل
التدريج في الدهور والازمان او مقهورة في الهداية منورة
بالانوار لكن وما يشبه ذلك من انفعالات النفوس و
تبدلاتها التي لا يدركها الا اولوا الانظار الثاقبة و
الى معرفة اسرار نظام العالم وارتباطات بعض اجزائها
ببعض والاثار المترتبة على بعض من بعض بالتسببات
القدرية والاختيارية والى ادراك الحكيم تعالى حيث كلف

شرّ اسبابا

شرّ اسبابا وعلى كل امر دليلا وان شدة الطلب وضعفه باعتبار رفعة
المطلوب ودنائته وان الامر الخطير لا يحصل بالطلب اليسير بل
لا بد فيه من الهمة العالية وسلوك المسالك الشاقة الصعبة وانه
تعالى سهل السبب ويسر الوصول واعطى المؤن ووهب الاسباب
وفوض سلطنة الهداية الى ارباب النفوس الكاملة العارفة بحقائق
المصالح والمفاسد واوضح الطرق الموصلة الى معرفته فانما
النظر الثاقب النافذ يكذب جميع الاوهام المغرورة ونحوها كيف
ولو كانت صادقة رحمانية لا كاذبة شيطانية لزم خروج عامة
الناس عن التكليف الالهي بحسب النظم الاولي ورعاية النظام الاكمل
الاحسن واللازم باطل فالملزوم مثله بيان الملازمة ان قصور
الفطرة والقريحة عن ادراك نبذة من اجزاء الايمان بحسب
اصل الفطرة والخلقة مرجعه الى انتفاء القدرة على هذه الامور
بحسب الكمال والقدرة على الفعل من اعظم شرائط وجوب
التكليف فهؤلاء العاجزون هم اكثر الناس وهم بالنسبة الى
اكثر الامور الايمانية خارجون باقتضاء الوهم عن ربقة

التكليف والامر بالحقائق فهؤلاء بالنسبة اليها كالمجانين والاطفال
والبهائم بحسب اصل الشريعة والنظم الاول وكذا انتشرت الناس وتفرقتهم
في اقطار الارض وآفاق البقاع اذ لا ريب في انه لا يمكن بحسب العادة
اجتماع جميع اصناف الارض في بقعة واحدة من بقاع الارض لعدم تحمله
لاستحالة التعيش الذي لا بد منه في بقاء النوع باعتبار المساكن
والمآكل والمشارب والمناكح ونحو ذلك فاقتضت الحكمة الالهية
تفرق الناس في البقاع المتشتتة المتباينة المسكونة من الارض
وتعيشهم فيها لحصول المؤن وكفاية الكفايات ولا ريب ايضا
في انه ليس لكل واحد من افراد البشر ولا لكل طائفة وقبيلة منهم
نبي مخصوص مرسل اليهم ساكن في بلادهم بحيث يحصل لكل آحاد
من المبعوث اليهم المعاشرة التامة والمجالسة الدائمة
الموجبة لازاحة جميع الشبهات وازالة كافة الشكوك وهذا
٢ المنار صحيح الاخبار شمائم في حق بخاصة ومناصب النبوة ظاهر
وعمدة الرسالة وهذا اركان الدين واكمل الانبياء والمرسلين
فانه ص مبعوث على كافة البشر والجن مع تشتتهم وتفرقهم في
من جميع بلاد

جميع بلاد الارض مع تباعد البلدان وتخالف الدول وحجب الجبال
الشاهقة والبحار العظيمة والبراري البعيدة والمسالك الصعبة
وكونه ص في الحرمين فنقول انه لا يمكن لاكثر الخلائق المسافرة
الى الحرمين وقطع المسافة الواقعة في البين وطي الجبال
والبحار والبراري والكون في بلد النبي ص والوقوف فيه في زمان
لا بد منه في تحصيل المعارف الحقة الذي يكون مفتقرا الى اعمال
الحس من السمع والبصر ونحوهما ولا يكون العقول على حسب لها
كافية في معرفتها وفهمها وهذا مستحيل عادة لجهتي ما ذكرناه
في الوهم فيلزم ان لا يكون اكثر الناس وعامتهم المنتشرون
في اصقاع الاراضي مكلفون بحسب اصل الشريعة والنظام الاول
الاحسن الاكمل بتلك العقائد الحقة الايمانية لان هذا النظم
الموجب للحجب والبعد هو النظم الاول الذي يقتضيه كون
الانس وتعيش البشر وبقائه في هذه النشأة الفرقية
الكونية الدنياوية كما مر بك فهؤلاء وهم الاكثرون كالصبيان
والبهائم بالاضافة الى هذه المعارف ايضا فلا تتعلق بهم

في ذلك خطاب ولا ينزل في حقهم كتاب بينهم في سعة من ذلك
لا يتصور في حقهم الطاعة ولا معنى لفقه اصابة ولا خطاء وهكذا
العقول في العالم الذي جرناه اذ لا ارتياب لاولي الالباب
في ان كون الناس متفرقين في البلاد والقرى والجبال ومسكنهم
فيها مع تباعد الامكنة وحيلولة الآفاق الشاسعة والجبال
الشاهقة والبحار العظيمة وما شابهها من الامور التي تقتضيها
النظام الكلي الاكمل الاعلى كما اومأنا اليه وكذا اختلاف
الناس في الحرف والصنائع وطرق المعاش لان الانسان
مدني بالطبع والخلقة لا يمكن له التعيش الا بالاجتماع ورفع
الحاجات المعاشية وكفاية المؤن البقائية باستمداد بعض
من بعض فيما له قدرة عليه فالرجل الواحد لا يتيسر له كفاية جميع
اموره المعيشية بالضرورة والعيان فلابد في النظام الاعلى
من اجتماع الناس في بلد او قرية او جبل او برد وكون بعضهم
زارعا وبعضهم بناء وبعضهم حدادا وبعضهم خياطا وهكذا
حتى يرفع كل واحد منهم حاجات غيره في الصناعة المخصوصة

ويحصل بهذه

ويحصل بهذه الاستعدادات والاستعانات مؤن المعاش واسباب
البقاء الذي هو مقصود الصانع الحكيم تعالى ويلزم من هذا اقتضاء النظم
الاولى للاجتماع في مكان واختلافهم في الحرف والصنائع والتجارات
والزراعات والوقوف والمسافرة واشتغال كل بما هو المخصوص
به من تلك المؤن والصنائع وكون نبذة منهم العلماء واشتغالهم بتلك
الصناعة لانها افضل من اعظم اسباب التعيش والبقاء ولانها المصلحة
بين الناس الواقعة للتشاجر الذي يقع بينهم في غالب الاحيان باعتبار
اختلاف الاهواء وتشتت الآراء وتعدد التجارب الموصلة
لهم الى السعادة الابدية التي هي العلة الغائية لتكوين الانسان السعادة
المنجية لهم عن الشقاوة المخلدة التي اعدت لاهل النيران
ولا يجوز ان يكون الكل كذلك لانه يوجب اختلال المعاش لما ظهر
لك من ان اسباب المعاش في غاية التشتت والكثرة والحاجة ماسة
الى كل واحد منها والصناعة العلمية واحدة منها متعلقة بصلاح
تلك الاسباب وحفظها عن الفساد والزوال ويتبع من هذا البيان
العقلي مراجعة الناس الى علمائهم الموجودين في بلدانهم في الصناعة

المختصة بهم مما يتعلق بامر المعاش والمعاد في مقامات الحاجة واشتغالهم
بمكاسبهم وحرفهم الموظفة ومراجعتهم الى رؤساء العلم في الاحيان
المخصوصة لسد حاجاتهم المتعلقة بتلك الصناعة واللازم من
ذلك كون اقتضاء النظم الاولى ما ذكرناه في الوهم كالنظر بالتدبر
الثاقب وكافة البشر وعامة الخلق ليس لهم سبيل الى معرفة الحق
والوصول الى الايمان الا بالرجوع الى رؤسائهم في الدين الساكنين
في بلادهم المعروفين عندهم وهذا حجاب وستر كما ذكرناه في الوهم
ولا يتيسر لهم سلوك مسلك آخر كما اومانا اليه فهم قد خلقوا محجوبين
مغمورين محرومين مصدودين واذا كان الحجب اصل الفطرة
وباقتضاء النظم الاولى فكافة البشر وهم المحجوبين في الفطرة
خارجون عن ربقة التكليف بكثير من العقايد الحقة فطرة و
يكونا بهم في ذلك كالوحوش والبهائم والمجانين وهكذا
يلزم من الاوهام الاوز التي يمكن تخليلها في هذا المقام فاذا صدقت
هذه التاسيس الموهمة والنتائج المضلة لزم ان لا يكون كافة
الخلق المنتشرون في اكناف العالم العاقلون البالغون في مدى
الدهر غير

الدهر غير مكلفين بالاسلام والايمان الا قليل منهم بالنسبة الى الكل
وان كانوا اكثر اخر انفسهم لذلك الكل ينتفي بانتفاء الجزء فاذا كانوا
بالاضافة الى كثير من اركان الايمان وافراد الاسلام قاصرين
بحسب الفطرة محجوبين عند الخلقة فهم واهم الاكثر غير مكلفين بالاسلام
والايمان فهم في حدوده من كلفة الدين فينبغي ان لا يكون لهم
ثواب ولا عقاب ولا جنة ولا نار ولا تكليف ولا مؤاخذة
بل كانوا كساير الحيوانات من الوحوش والطيور واشباههم
هذا بيان الملازمة واما بطلان اللازم التالي فنوضح الامر
كان ان يكون مثالا لاهل النور كيف وجميع البراهين العقلية
والنقلية التي تكون متلقاة بالقبول عند جميع الحكماء والعقلاء
والمليين دالة على انتفاء الفرق بين هؤلاء الفرق وهم الاكثرون
من بني آدم في جميع الدهور والاعصار وبين غيرهم وهم القليلون
في كون الكل بعد الابلاغ الى حد البلوغ والرشد لاجل الابتلاء
بالتكاليف والاديان والشرايع والتربية التامة الكاملة
الموصلة الى الـ ده الابدية بالمجاهدات الشاقة النفسانية
السعادة

والرياضات الشعبة اللابائية وضرورة العقل تشهد بان هؤلاء اهل
التربية والابتلاء والتكليف وانهم ليسوا كساير الحيوانات آلات
لقاء الغير وسبب تعيشه وجميع الكتب السماوية شاهدة عليه
وكل العقلاء والحكماء والمليين متفقون على ذلك فضلا عن المسلمين
على ان الخصم ليس له ان ينكر ذلك لكونه من ضروريات الدين والذي نطق
به العقل الصريح والكتاب المبين ونادت به الاخبار المتواترة من
الائمة المعلومة لنا بالضرورة من الشرع والكلام بل هو يقول
بان هؤلاء مكلفون قطعا بالايمان والعقايد الحقة لكنه لا يحذر
في عدم اصابة بعض منهم في بعض العقايد الحقة وخطائهم فيه باعتبار
عدم التقصير في الخطاء وعدم الوصول الى غاية المنزلة لمن لم يتيسر
لهم اختيار بطلان التكليف في حقهم واخراجهم عن دايرة
اهل الابتلاء والتكليف والايمان وورود الكتب السماوية
وبعث النبيين واستحقاق الثواب والعقاب مع انه من
اعتقد ذلك فهو خارج عن ربقة الاسلام بل جميع الاديان
بالضرورة بل هو محكوم بالسفه والجنون والكون البين الضلال

المبين بل نقول

ان
المبين بل نقول ان ارباب كل مذهب كفر ومنهج باطل يعتقدون
جميع العقلاء يلزمهم اتباع هذا المذهب والانقياد لهذا الدين ولذا
يعيرون غيرهم ويوبخونهم بل قد لا يستحلون دماءهم وينهبون
اموالهم وهذا يدل على انه ضروري جميع المذاهب في العقلاء
فتسليم الشاك للتابع الخصم قطعا فقد تبين ان الاوهام
المغرورة واضرابهم كسراب بقيعة يحسبه الظمآن ماء
وليس لها اصل وتحقق في الاعيان بمنزلة هذه العيون ان نظرة
منشأها الغفلة عن الاسرار وعدم العبور عن الاستتار
والوقوع في الظلمات والاعوجاج في المسلكات وعدم ادراك
حقيقة الافعال والاطوار والآثار هذا هو تحقيق هذه
الاوهام اجمالا وبيان في ذلك اشارة لكن المطلب لكونه في
غاية الدقة والخفاء لا بأس بتشييده بالتعرض لازاحة
هذه الاوهام تفصيلا على وجه يمكن ازاحة ساير الاوهام التي
يمكن خطورها ببال القاصرين به فنقول يا طالب الحق بالبصيرة
اليقين اعلم ان بعض السفهاء اعني القوة العاملة قابلة للادراك

حقائق الاشياء بحسب الحركات والاستعدادات والترقيات
فمن عنده كونها هيولانية استعدادية خالية عن جميع الادراكات
حتى الاوليات واذا حصلت فيها العلوم الاوليات فقط
وهي آلة تحصيل النظريات تصير عقلا بالملكة بمعنى لها ملكة
الانتقال الى نشأة العقل بالفعل بالفعل وتحصيل العلوم
النظرية وهذه الملكة التي هي آلة تحصيل النظريات
تكون مختلفة فقد تكون قوية باعتبار كثرة الاوليات وسرعة
الانتقال الى العلوم الوقتية وشدة الاستعداد وقد تكون ضعيفة
باعتبار الاوليات وبطوء الانتقال وضعف الاستعداد قلة صح
لكن اصل الملكة والقدرة على الانتقال حاصل لكل العقلاء
بالنسبة الى المعارف الحقة الايمانية ولو على سبيل الاجمال ولم
تفت بالنسبة الى كل العلوم العقلية لكن اخراج المعقولات
من القوة الى الفعلية يحتاج الى اكتساب واعمال قوة
وتحصيل مقدمات وترتيبها وان كان هذا الاكتساب
مختلفا باختلاف الاستعداد والقوة في الشدة والضعف
ووضوح

ووضوح الآلتي وخفائها وجودة البيان ورداءته وقلة الموانع
وكثرتها الى غير ذلك من اسباب سرعة الاشتغال وبطوئها فكل
العقلاء يمكن لهم اكتساب المعقولات وتحصيل المعارف
الحقة لكنه قد يكون اكتساب واحد منهم المعقول في ساعة
واكتساب آخر في يومين وهكذا بحسب اختلاف الملكة وكون
من اسباب الاشتغال هذا بحسب اصل الفطرة والتكوين لكن العقلاء
اذا بلغوا هذه الدرجة يصيرون مختلفة بحسب اختلاف شهواتهم
فمنهم من شاء العلوم العقلية اما الالهية او غيرها ومنهم
من يريد الحرف والصنائع من الخياطة والزراعة والتاجرة
وما اشبه ذلك ومنهم من يشتهي الحيوان الانسي وكل وجهة
هو موليها فكل واحد منهم يطلب ما يشتهيه ويعمل باختياره
وارادته القوة النظرية في تحصيل ذلك الشيء ويتحرك على
سبيل التدريج حركة ارادية باقتضاء شوقه وعزيمته في
طلب ذلك فيخرج قوة ذلك الفن الى الفعلية شيئا
فشيئا فيصير نفسه مصورة بتلك الصور موجهة لوجوداتها

فقد يبلغ في ذلك الفن الى حد الكمال وقد يصل الى درجة الاوساط
وهكذا وقد يحصل له في ذلك الفن قوة راسخة قوية وقد يحصل دون
من ذلك وهكذا بحسب قلة المواظبة وكثرتها وشدة المحبة وضعفها
ومن العجائب انه كلما يقوى وجه نفسه في ذلك الفن ويترقى ملكته
الاستغراقية والاستحضارية بالنسبة اليه يضعف استعدادها
وميلها وتوجهها الى الفنون المباينة له فلو اراد تحصيل فن
من تلك الفنون يصعب عليه ذلك بل قد يصل في الصعوبة درجة
يتوهم معها امتناعه وخروجه عن الامكان اليه فيحتاج
حصول ذلك الفن له الى رياضات شاقة ومجاهدات صعبة
لازالة الشواغل وازالة الحجب وبحسب الاستعداد والقوة
فبمقدار المجاهدة يقرب منه حتى اذا تم الجهاد يحصل المراد
فالمريد للمحافظة الطالب لفتحها يصرف همته في طلبها والتنبيه
اليها فيخرج نفسه من القوة الى الفعلية في العلوم المتعلقة
بها بالتعلم والعمل ويختلف في تلك الانواع الحجب لاختلاف ملكة
وعلمه وسليقته وما اشبه ذلك من اسباب الاستعداد فاذا

بحسب الطلب

بحسب الطلب تحصيل له ملكة علمها وعملها وتانس نفسه بهما حتى كانهما
متحدة معها فيحجب بسلايمها وببعض ما ينافيهما ويطلب ما يناسبها
ويستميز عما يضادهما حتى كانه لا حظ له من الدنيا الا ذلك
ولا علم ولا عمل له الا ما يتعلق بتلك الحرفة فمن الاولويات انه
يصير بعيد الاستعداد والتهيؤ بالنسبة الى الحرف الاخر والفنون
العلمية العقلية والنقلية بحسب شدة الاستغراق وضعفه في
ذلك الفن فكلما استغراقه فيه اشد كان بعده من الفنون الاخر
ازيد وكلما كان اضعف كان بعده اقل وهكذا فقد يصير
البعد الى درجة يتوهم معها امتناع قابليتها للفنون الاخر
لغلظة الحجب وكثافة السحائب وليس كذلك بل هو كان مع
ذلك لامتناع الانقلاب في استحالة صيرورة المفارق
لازما فيمكن له الحركة الى مقاصد اخر بازاحة المجاهدات
الصعبة والرياضات الشاقة ولا يخفى على العقول ان
المستغرق في تلك الحرفة المستانس بها المتعب بها في طول
الايام والليالي لا يكون مائلا الى الفنون الاخر عادة

ولا يطلب شيئا منها باختياره وارادته لكون قلبه مشحونا بمحبة تلك
تلك الحرف وصورها وسلكتها فلو سمع ما يتعلق بفن من الفنون
الاخر والقواعد فهو لا يبلغ السمع وهو شبيه لعدم وصول الى ص
ذلك الى قلبه فاذا رجع الى قلبه يجده خاليا عن ذلك حتى كانه
ما سمعه اصلا وهكذا يكون حاله ولو تكرر السماع نعم اذا بلغ
التكرار الى الغاية يحصل له وصول وثبات في قلبه فيزيد
الرسوخ بازدياد التكرار فهذا الرجل يتوهم انه ليس كذلك بل
ولا يمكن له ان يكون اليه واصلا بل قد يتوهم الاذون الغبا
وليس كذلك كما عرفت بل هو قابل وسر الفرق هو الترجح
بل نعم هذا في القبول ليس بمنزلة من ليس فيه الحجاب بل هو
بعيد القبول ضعيف الاستعداد فله حاجة شديدة الى
التخلية والتصفية وازاحة العلل وازالة الاسقام
وكشف الغشاوات وهكذا الحال بالنسبة الى جميع العقلاء
من اهل الاخرة والدنيا من العلماء والادباء وارباب
الحرف والصناعات والزراعات وغيرهم فان تلك

الحالات

الحالات ثابتة لهم كالنظر لمن له قوة قدسية ونفس نورانية
وموفق لما بدت النفس واكتسابها وتبدلاتها وانتقالاتها
وبعدها وقربها وصفائها وكدورتها ومن الظاهر ان اكتساب
جميع تلك الحالات انما كان باختياره ومشيته وارادته كما
انه يحتاج ايضا في ازاحتها وكشفها واكتساب حالات
اخر تقابلها ولو كان فيه مشقة شديدة باعتبار ضعف
الاستعداد وكثرة الحجب اذا سمعت ما تلوناه عليك من الحكمة الحقة
فاستمع لما هو المقصود وانت شهيد فنقول عليك ان الان في
بعد بلوغه حد التكليف امانة الله تعالى وهو صيرورته بالغا شرعيا
عاقلا اذ عقله بالملكة مستعد للانتقال من الاوليات
الى العلوم العقلية الايمانية من طب بالدين الحق الحقيق الاكبر
الذي هو حجة في جميع الازمنة في دار التكليف ولذا كان من اهل
التكليف عند الكل في كل الاديان بالضرورة ويكون متعلق
الدعوة النبوية بالضرورة من جميع الملل ونطق به الكتب المنزلة
السماوية وتفصح عنه الدولة العظمى بافصح بيان بل ذكر الاجماع

الاكوان لكون اصل الاستعداد والملكة متفاوت في الفطرة فربما
يكون عند اول تحمل الامانة الالهية شديد الذوق سريع الانتقال
قوي الاستعداد بحيث يكون تحمله لها في غاية السهولة وربما عند
اول تحمل الامانة الالهية شديد الذوق يكون بطيء الانتقال ضعيف
الاستعداد جدا وربما يكون في درجة التوسط لكون الكل
مشتركون في اصل الاستعداد والفطانة والتهيؤ للقبول و
المعرفة وربما يكون التفاوت الاستعدادي لا للتفاوت في
التكوين والفطرة بل لاجل الامور الاخر الى رجعة المعاشرة
وغيرها فان الانسان المتفاوتين في الجودة والتفطن والاستعداد
الفطري يكون احدهما قوي الاستعداد لقبول المعارف الايمانية
باعتبار كون ابويه مؤمنين عادلين زاهدين وتعيشه
بين الاخيار والابرار والمؤمنين وقرع الكلمات الحقة
الايمانية بسمعه في الليالي والايام اتفاقا واختيارا فهذا
عند اول البلوغ قوي الاستعداد لتحمل الصور النورانية
الايمانية باعتبار الشبهات التي حصلت له من الاسباب

الخارجية

الخارجية والاخر ضعيف الاستعداد المغمور بالحجب الشهوانية الدنيائية
باعتبار كون الابوين اوفسقهما ونشأتهما وتشبثهما بملاهي الدنيا وتعيشه
بين الاشرار والفسقة واهل الدنيا واتباع الهوى فيضعف استعداده
الفطري ونوره الاصلي فهذا في اول البلوغ بعيد الاستعداد ضعيف الفطانة
باعتبار الحجب الظلمانية الطارية والحجب الشهوانية الى رجعة لكن اصل
الاستعداد والتهيؤ باق وان كان الاول واصلا الى المقصد في
السهولة والثاني واصلا اليه بالصعوبة والمجاهدة فالبالغون
الى قلتون في اول زمان البلوغ الى حد التكليف وتحمل الامانة
يختلفون في الاستعداد والتهيؤ والانتقال من الاوليات الى
النظريات الايمانية اما بحسب ذواتهم وفطراتهم واما بعوارض الطوارئ
والدواعي والشواغل الى رجعة لكن الكل مستعدون لقبول
الايمان قريبا او بعيدا ثم انهم عند البلوغ الى هذه المرتبة تختلف
اهواؤهم وآراؤهم فمنهم من يحب الآخرة ويتفكر في امرها باقتضاء
سبب من الاسباب فيحصل له باعتبار هذه التفكرات شوق الى
النعيم وخوف عن الجحيم فيريد السلوك في مسالك الآخرة فيصرف همته

في طلبه والطلب ما يوجب القرب منها ويعرض عما يبعده عنها ويخرج نفسه
من القوة الى الفعلية في العلوم المتعلقة بامر الآخرة فيصير في زمان
قليل مرآة نفسه مصورة بالصور النورانية الملكوتية الايمانية
ويدخل في حزب الله وهذا الخروج والتصور يختلف بحسب اختلاف
ميله وطلبه في الشدة والضعف فقد يكون طلبه في الغاية وقد لا
يكون كذلك فاذا صار طلبه الى حد الكمال يصير ذات ملكة نفسانية ثابتة
الى الامور الاخروية حتى كانها جبلية له لا تتغير بل فيها فيصعب
عليهم السهلة ويسهل عليهم الصعاب اذا كانت دنيوية ويكون
مجبورا في عين الاختيار ويكون دركه للمعارف الحقة في غاية
السهولة وعمله للاحكام الشرعية كذلك ومنهم من يحب الدنيا
وشهواتها وزخارفها وهم يختلفون بحسب اختلاف محبتهم للذات
الدنيا فمنهم من يريد التجارة ومنهم من يحب الزراعة ومنهم
من يحب الخياطة وهكذا وهذه الطوائف مع اختلاف
شهواتهم وتعدد انواعهم من اهل الدنيا يتفكرون في
لذاتها فيحصل لهم من ذلك الميل الى الدنيا وزينتها وازواجها

واموالها

واموالها واولادها وما يشبه ذلك فيتوجهون في طلبها ويختلف طلبهم
بحسب اختلاف محبتهم وميلهم الى الدنيا فيحصلون ملكات ما يحبونه من
الحرف والصنائع ويبلغ استعداداتهم بالنسبة اليها الى الفعلية و
يشتغلون في طول الايام والليالي بما يحبونه من اعمال الدنيا فيصير
استعدادهم للمعارف الايمانية ضعيفا يوما فيوما حتى انهم قد يصلوا
الى درجة يتوهم منها انهم عجزوا عن تحصيل الايمان ودرك
المعارف الحقة الى ان ختم الله تعالى تلك النفوس بحالاتها وليس
الامر كذلك بل القدرة باقية مع ذلك ايضا لكن في غاية الامر انه
تصعب عليهم درك المعارف الايمانية والنسبة اليها لضعف استعدادهم
له باعتبار كثرة الحجب وغلظة الغواشي المحصلة بالاختيار والميل
الى الدنيا فيحتاج في الوصول اليه والدرك الى مجاهدة وافية
ورياضة كاملة وتخلية تامة وازالة الحجب وازاحة الشهوات
فهو في تلك الحالة قادرة عليه لا بشرطها لكنه باعتبار استغراقه
في الدنيا ومشتهياتها والتمرن في طلب ما يريده منها لا
الآخرة ولا يميل اليها اصلا فلو القوا اليه جميع الكتب السماوية

كلمة
لا يصغي اليها ولا يبلغ شيء منها الى قلبه فهو لا يريد باختيار استماع
من كلام الله ولو وقع لسمعه شيء منها على سبيل الاتفاق فبينه وبين دركه
وفهمه بعد المشرقين للبينونة التامة التي بينهما باعتبار ما حصل
له من التكسب الاختيارية فلا يلتفت نفسه الى فهمه ولا يكون
له همة في طلبه اصلا بل قد يظهر العجز وعدم القدرة عليه وليس
كذلك بل هو كاذب لانه تعالى مع تلك الملكة المفرطة والمحبة
الكاملة ان غلبه لا يشهد قلبه لسماع الحق في آن ولا يريد
الشيء الذي في زمان ولا يصرف همته في طلبه طرفة عين فمن
اين يحصل له الوصول الى ذلك مع وجوه التمكن بل لا بد محال
فهذا لو اراد الوصول الى الحق مع ذلك يريد الوصول الى الشيء
من غير ان يقطع مسافة الطريق وهذا مستحيل ضرورة فهذا الرجل
لو اراد تحصيل الايمان في تلك الحالة السيئة وتحصيل العزم
في قلبه يمكن له الوصول اليه ويختلف في ذلك قربا وبعدا بحسب
زيادة ميله ونقصانه وشدة اجتهاده وضعف طلبه فلو
طال زمان الوصول فانه علمه لان هذا البعد وضعف

الاستعداد

الاستعداد والاستغراق في من قرات الايمان قد حصل بحركاته الاختيارية
وافعاله الشهوية اذا عرفت هذه المقاصد الحكمية الحقة فنتوجه الى اصل
المطلب فنقول ان الوهم الذي كان منشأه قصور فطانة بشر في ذمة
من الجمهور من عقد نبذة من المقاصد الايمانية المفصلة كتجرد ذاته
تعالى وعدم كونه زمانيا واشباه ذلك وهو الوهم الاول بين الفساد
لان الامور التي كان الاعتقاد بها من الايمان يكون العقلاء كافة
مستعدين لادراكها وما يتوهم من القصور ليس في موقعه غاية الامر
ضعف الاستعداد ونقصان التهيؤ واحتياج الفعلية الى التامل
الوافي والتدبر الكافي والبيان الواضح والارشاد الكامل اما لذاته
او لحجب الاشتغال بملاهي الدنيا وزخارفها وعرفها وصنايعها و
ستر غشاوتها وصدا بالبتها باستغراقه فيها والنه بها ابوي
اختياره باعتبار دعوة الشيطان واقتضاء النفس الامارة باعتبار
القوة الشهوية والغضبية وجنودها من الكبر والعجب والحسد
والبخل وطول الامل والعصبية فان هذه الامور تدعوه من الله
الى الدنيا والاشتغال بها والاعراض عن الاخرة والكمالات

النفسانية والعقايد الايمانية وتهذيب الاخلاق وفراغ القلب عن كدورته
فيصير محجوبا عن الانوار ويتفاوت حجبه وبعده عن الحق وضعف
استعداده لضعف الاشتغال وقوته وطول اعراضه وقصره فهذا
الرجل قادر على معرفة الحق مثلا لكنه باعتبار اشتغاله بالدنيا
وانسه بها لا يطلب معرفته لسوء اختياره ولا يلتفت لسهوه وهو
شاهد عند سماعه ولا يحصل له راحة في معرفة ذلك ولو تكرر السماع
فيتوهم من ذلك انه غير قادر وكلامه ثم كلا فان هذا الرجل باعتبار
عدم ميله اليها وتوجه نفسه الى الدنيا لا يرضى بسماع الحق فضلا
عن التوجه اليه وطلب التشبث اليه فمن اين يحصل له الحق مع التوجه الكامل
الى اضداده وعدم التفاته الى طلبه واشتغاله دفعه في قلبه وتخييل
فهم الحق مع ذلك وهذا البحث العضو فعلته بل لاجل تقصيره
الاسباب وعدم تحصيله ايا لها وترتب المسبب مع ذلك ممتنع قطعا
فعليه تحصيلها واذا لم يحصلها فهو مقصر قطعا والمتوهم يرى
بالعين لا بالقلب ويرى الامتناع لظاهر الاسباب ولا يدرك
اين سببه فيتوهم الامتناع الجوهري ولذلك كان وهما فاسدا

فعليه ان يكبر

فعليه ان يبر من الظاهر الى الباطن وامعن النظر في احوال نفس ذلك
الرجل المستغرق في الدنيا حتى يعرف سبب الامتناع ويرى بالعيان
انه من سوء اختياره وقصور همته واستغراقه في اضداد الحق
وعدم ميله اليه وما اشبه ذلك من غواشي معرفة الحق وحجب ادراك الواقع
فهو قادر على معرفة ذلك لكنه لا يلتفت قلبه الى الاستماع وان سمع مرات
فلا يعرف لذلك ولو دخل في قلبه شيء من محبة الآخرة وازاح ورق
من شهوات الدنيا والتفت الى الحق وطلبه واهواه لصعب عليه
تحصيله في بعض الاحيان بل قد يكون في غاية الصعوبة والمشقة باعتبار
محجوبية قلبه عن نور الحق وضعف استعداده لقبوله باعتبار ما
حصل له من الملكات الخبيثة الرذيلة الحاجبة لسوء اختياره
واعراضه عن الحق وتوجهه الى زخارف الدنيا ومتاعها وهذه
الصعوبة التي في طلب الحق انما كان منشأها سوء اختياره
واعراضه عن كلمات الله وميله الى خطوات الشيطان لا ينافي
لزومها بكونه مكلفا في هذه الحالة بتحصيل الحق لانه لو كان منشأ
هذا الامر لزم الفساد العظيم في الاديان وبطلت دعوة الانبياء

في الغالب لان مثل هذه التفويت لا يختاره اكثر بني الناس والعقل الصريح
يشهد بصحته مع ان المجاهدات النفسانية وازالة الملكات الرذيلة
وعدة تهذيبها عن الصفات الذميمة وتحليتها بالنعوت المحمودة
في غاية الصعوبة والمشقة بحيث ان يكون اصعب من الموت وهو اعظم
من الجهاد المعروف وبذل المهج بمراتب شتى ولذا ورد في الآثار
النبوية عن مؤثرها الف السلام والتحية التعبير عنه بالجهاد الاكبر
ولاريب في ان هذه المجاهدة النفسانية الشاقة مطلوبة منه
تعالى بل هي اصل الدين واركان الايمان وسداره والسهولة التي
هي في الشريعة لا في الحقيقة الاترى ان الاخلاص الذي هو روح
العبادات تحصيل مثقال ذرة منه في غاية الاشكال والمشقة
بل هو اصعب من اخراج اللبن الخالص من بين الفرث والدم كما
يشهد به العقول الراجحة والكلمات الالهية والآثار النبوية
واخبار اهل العصمة عم ونطق به جم اكابر علمائنا الامامية
رحمهم فلا ينبغي التامل في كون هذه المجاهدات النفسانية التي هي
مطلوبة عند الله تعالى وكونها اصل الايمان ولذا ورد في آثار
اهل العصمة

اهل العصمة عم ان الحرص والاستكبار والحسد من اصول الكفر وان حب
الدنيا وحب الرياسة وحب النوم وحب النساء وما شابه ذلك مما
يبغضه الله تعالى ولاريب في ان الكفر والعصيان وتحصيل الايمان
مطلوب اكثر وهو لا يكون الا بالمجاهدات النفسانية وازالة
الحرص والاستكبار والحسد وحب الدنيا وحب الطعام واشباهه
من الغواشي والحجب ولا ارتياب لمنصف في كونها في غاية المشقة والصعوبة
ويكفي في ذلك ما ورد في آثارهم عم من كون الشرك اخفى من
دبيب النملة في الليلة الظلماء على الصخرة السوداء والسهولة
التي وردت في اخبارهم عم انما هي في الاعمال الشرعية لا في حقايقها
واسرارها واصولها وبواطنها كيف والوصول الى الدرجات
العالية لا يحصل الا بصفاء النفس وخلوها عن الدرن والرجس
وتحليتها بالانوار والكمالات التي هي اصول العبادة ويكفي
في ذلك حديث معاذ بن جبل المشهور عن النبي صه في احوال
العبادات التي ترفع الى السموات وردها وضربها على رؤس
اربابها باعتبار الملكات النفسانية الذميمة واخبار اهل

الائمة عم في ذلك كثيرة في المواضع المتشتتة فلا ارتياب في كون هذه
المجاهدات شاقة ومطلوبة ولا قبح فيها بل هي في غاية الحسن والكمال
مع ان المشقة ليست سلب القدرة وهو كذلك للخصم كما يظهر بالتامل
فالكل قادرون على كل المعارف الحقة التي هي مدارك الايمان و
الموجب للخلود في الجنان والنجاة من النيران لكن قدرتهم تختلف
اما للاختلاف الذاتي او للاختلاف العرضي الناشئ من اختلاف
الاهواء والآراء والمسالك والحرف والصنايع والاشتغالات
الناشئ عن اختيار المكلفين وارادتهم ومشيتهم هذا مع ان
المقصود انتفاء الدليل من العقل والنقل على وجوه ما يوجب
عدم التقصير من قصور الفطانة او عدم امكان النظر فلو سلمنا
عدم ثبوت التقصير في مادة الوهم المذكور نقول ان عدم
التقصير ايضا ليس بثابت لان ملاحظة ان شرذمة من العوام
لا يدركون شيئا من الامور العقلية اذا القيت عليهم
مرة او مرات لا تفيد القطع بقصور فطانتهم بحيث حجبهم
عن ادراك تلك الامور بل ولا الظن ايضا لو لم ندع القطع

بخلافه

بخلافه بعد ملاحظة ما ذكرناه من الامور الحقة لانه يحتمل ان يكون عدم ادراكهم
اياها باعتبار نقصان المبدء وقصور المحبة لعدم الالتفات الباعث
لامتناع العقل والادراك عادة او باعتبار الغواشي الطارية
والعوائق العارضة التي يمكن ازاحتها بالمجاهدات والرياضات
والتخلية او لاجل التعصب والكبر الداعي للعتو والتمرد وعدم
قبول الحق من اهله ودفع ما سمعوا منهم اولا من غير تامل ونظر
والتثبت باذيال ما يوجب كتمان الحق من الشبه والاوهام
فان هذه العلة مانعة لادراك الحق وعقله فعليه ازالتها و
ازاحتها بالتخلية التامة والمجاهدة الشاقة حتى يكون
نفسه قابلة لانطباع الصور الايمانية فيها الى غير ذلك من
الاسباب الخفية والامراض النفسانية فمجرد ظهور العجز
والقصور لا يصح دعوى العلم بكونه قاصرا بذاته عن عقل
الحق فان هذا من جهة مجازفة ناشئة من سوء التدبر
وقصور النظر وعدم العبور من الاستار الى الاسرار
لان حالات النفس واطوارها الطارية باعتبار

الاسباب في غاية الكثرة والدقة والخفاء لا يمكن ادراك قليل منها الا
لمن خاصه خصه الله تعالى بالكرامة وشرح صدره ونور قلبه بالعناية
انظر يا طالب الحق واليقين ان طبيب الابدان اذا شاهد بدن
المريض ووجد منه آثار مضادة للصحة لا يمكنه في الغالب
الحكم الصحيح القطعي بسبب الاثر الحادث في البدن بفساد
المزاج كان هذه بالعيان وذلك باعتبار اختلاف الامزجة
وكثرة الامور المضادة لها وتركيب الامراض ومعرفة اسبابها
مع مهارته في نفس الامر بل حكمهم في الغالب بالحدس والتخمين
بل لا يمكن الحكم الصائب الحق الا الاوحدي في الطب في قليل
من الامراض واذا كان حال طبيب الابدان في معرفة المرض وتشخيصه
وعلاجه ومعرفة امراضها وامزجتها الحاصلة بتبدل الصفات
وفقد بعضها في بعض وملايماتها ومنافراتها فالنظر في هؤلاء كيف
يمكن لهم اذا شاهدوا الانسان ان يتبع آثار المرض النفساني
الحكم البتي القطعي بان سببه كذا مع ان طب النفوس في غاية
الرقة والدقة لا نسبة له الى طب الابدان وادراك قليل
منه ليس الا لحظ الاوحدي العارف بالله المهتدي بسبيله

الناظر في

الناظر في اسرار العوالم بنور الله بل طب النفوس حق الطب الانبياء
والاوصياء العارفون باسرار النفوس واحوالها واطوارها
وامزجتها ومعالجاتها والادوية الشافية في تلك الامراض بارشاد
من الله تعالى وتعليمه وتوفيقه ثم بعدهم يكون لخواص خواصهم وتخصيصهم
حظا من ذلك الطب حسب قوة نورانية نفسه وضعفها فاذا
كان طبيب البدن عاجزا عن الاستقلال الا في العبور من الاثار
الى الاسباب فكيف يقدر من ليس له حظ من طب النفوس العبور
من الاطوار الظاهرة الى الاسباب الخفية مع ان معرفة حالات
النفس وامزجتها واختلاف امراضها واسباب من بدنها
ادق واخفى واصعب من معرفة امزجة البدن واختلافها و
امراضها واسباب اختلافها بمراتب شتى فلا ينبغي لك ايها
الاخ ان تحكم بالحدس والخيال والنظر في القشور والظواهر في
معرفة اسرار النفوس وخفاياها فان لها شانا غير شان
فعليك بتكميل نفسك واصلاح حالها وتهذيبها بالملكات
المرضية اولا ثم النظر في نفوس الاغيار واحوالها وامراضها

ومعالمها فانه ما دمت في حجب الطبيعة محجوب عن مشاهدة الانوار وملاحظة
الاسرار اذ مدرك الشيء لا بد فيه من ان يكون مناسبا له حتى يمكنه الادراك
والشيء ولا رابطة بين الظلمة والنور والجهل والعلم والشقاوة والحالة [والسعادة]
فنقول في صدد المقصود ان العبور من مهبة العجز الاهري الى
قصور الفطانة الذاتي سلوك من غير سبب وحكم بلا دليل بل منوط له
بالعيان باطل بالبرهان فنتيجة الامر بعد التنزل عن ذلك الاعتراف
بالعجز عن معرفة الشيء والتوقف فيه واحتمال كون الشيء هو ممكن
القصور الذاتي او كونه من الحجب المستورة وغيرها فيصير الامر بالاحتمال
ويكون الوهم مختلف النتيجة لان الاحتمالات توجب فساد الاستدلال
فنتيجة ما ذكرناه من انتفاء الدليل وقوة الشبهة انقلاب الطلب
الحق ان جمهور الناس قد يحصل العلم لهم من خبر واحد وذلك اذا
كان خبره متعلقا بالوقوع الى دنية التي يكون وجودها وعدمها
سيين عندهم في النفع والضرر وقد لا يحصل لهم العلم من خبره
بل من خبر اصحاب ذوا امثاله وذلك اذا كان خبره متعلقا بالامور
التي كان لهم اهتمام بها وكان وجودها لهم نفع وفي فقدها ضرر

وفيها هو الامر

وهذا هو الامر بالعيان ويشهد له التجربة والمشاهدة فلو كان الحق انه
يفيد خبره العلم عادة فلم لم يحصل في الموضعين وان لم يكن كذلك فلم
لم يكن الامر كذلك فيهما فاعلم ان هذا الاختلاف منشؤه هو الامر
النفسي من ضعف الميل وقوته وشدة الاعتناء وفتوره فان هذا
الاختلاف يوجب الاختلاف في الالتفات والتوجه وهو
الموجب للالتفات الى الجهات والاحتمالات الرافعة للعلم وعدمه
فاذا كان الالتفات الى الشيء شديدا باعتبار شدة الاهتمام
وكثرة الاعتناء يوجب ذلك التوجه الى الجهات والاحتمالات
فلا يحصل من الخبر المذكور ظن فضلا عن العلم واذا كان
الالتفات الى الشيء والتوجه اليه ضعيفا يوجب ذلك عدم
الالتفات الى الجهات والاحتمالات الرافعة للعلم فيحصل منه
العلم من غير اختيار لكنه اوهن من بيت العنكبوت يزول
بادنى التفات وتوجه الى ذلك كما هو المعلوم بالمشاهدة
والعيان ولذلك لا عبرة بعلوم جمهور الناس في الغالب
وهذا انما هو مبني على ان الميل وعدمه والاعتناء بالشيء

وعدمه مما يوجب التفاوت في الموفقية والادراك مع وحدة نسبته
الامور الخارجية ومع هذا له استعداد في حصول الموفقية بتبري
من العقايد الحقة عند التوجه والالتفات والمعيب والتخلية
وعدم حصولها عند الاستغراق في الدنيا وزخارفها والتوجه
التام اليها والاعراض عن الآخرة والايمان وعدم الالتفات
والميل اليها ولهذا شواهد كثيرة ودلايل عديدة في الاعيان
والنفوس بل مدار جميع حركات اجزاء العالم وخروجها من
القوة الى الفعل والمسافرة من الظلمات الى النور مع الميل و
الشوق والمحبة والتوجه فكل شيء مشتاق شيئا ومحبته يكون
هذا الشوق معدا له في طلب اسباب الغاية اليه فيصير في زمان
قليل عارفا بذلك الشيء واسبابه وجهة وشرائطه حصوله
ومفاسده ومصالحه واجدا للامور الموصلة له اليه فيدركه
وينا له وحاله على خلاف ذلك بالنسبة الى ما ليس محبوبا له فلا
يكون مستعدا له عارفا به وباسبابه وشرائطه وموانعه و
زمان حصوله ومفاسده ومصالحه ومباديه فيكون فيه اعمى
مفا

واصم فكانه

واصم فكانه فاقد لقوة تحصيله كجوهره لكن الحكيم العارف بالاسرار
والبواطن يعلم ان الامر ليس كذلك بحيثية من النسبة الى هذه
الامور في الغالب لكن الاسباب الخارجة عنها وعن ذاته صارت
موجبة لهذا الاختلاف الفاحش والتفاوت البين وهي الامور
التي يمكن ازاحتها وتقويتها بالاختيار وهذا ما رمزناه ولم
نرمز الكشف في هذا الوهم الذي فاظهرا بيننا ومجال
الكلام في هذا المقام واسع جدا لكن الاشارات المرموزة
كافية لاولي الابصار البصاير النافذة والاستعدادات الثاقبة
فاكشف القناع عن وجهك حتى ترى الانوار مكشوفة الاستار
هذا هو الكلام في الوهم الاول واما الوهم الثاني
الذي حررناه فنقول في حله وتزييفه ان هذا ايضا
كسابقه ناش من ملاحظة العادات والظواهر والقشور
وعدم العبور عنها الى الاسرار والالباب والبواطن وعدم العرفان
بارتباط الاسباب الى المسببات اذ الاقتصار في الاقتناء
للعلوم على الحس والسمع والبصر حجاب غليظ وقناع كثيف

لانه الدرجة النازلة الظلمانية المحجوبة عن الادراك للانفس البشرية من
الحقايق والاسرار والاعيان لضيقه وظلمانيته وكثافته
ولبعده عن النورانية والكشف والبروز فاعلم يا صاحب
البصيرة النافذة انه قد انكشف لك فى ازاحة الوهم السالف
ان النفوس البشرية اذا بلغت الى حد البلوغ الشرعى وكانت
سالمة عن الاختلال فى العقل والادراك مستعدة قابلة
لادراك الحقايق الايمانية لكنها مع ذلك محتجبة بحجب اصل
الفطرة تارة وباللواحق الطارية العارضة بالاختيار
والحركات الشوقية اخرى وان الميل الى جهة والتوجه اليها
والاشتغال بالسلوك اليها حجاب عن الالتفات الى اخرى
ومعرفة اطوارها وحقايقها واسرارها واطوارها وانه مع
ذلك قادر على ازاحته وكشفه ولو بالمجاهدات الشاقة
والرياضات الكاملة وتخلية النفوس عن ادناس محبة
الدنيا وزخارفها وشهواتها وانه قد يحصل لهم العلم به
من طريق ودليل اذا كان ذلك الشى غير ملتفت اليه لذاته

ولم يكن اعتقاده

ولم يكن اعتقاده بانه واذا لم يكن كذلك كان للنفس توجه وميل الى
تحصيل ذلك الطريق الظنى به فضلا عن العلم فمن ثمة الناس الموجودون
فى البلاد والقرى والبرارى واشباهها اذا لم يكونوا مجانين ولا
مستضعفين مستعدون للحقايق الايمانية بحسب فطرتهم الاصلية
وان كان استعدادهم لقبولها مقولا بالتشكيك كما عرفناه
فلا يجوز ان يكون عدم قدرتهم على معرفتها لاجل قصور الفطرة
ولنقصان الفطرة فتعين استناده الى الغواشى الطارية
والحجب الناتجة باعتبار انه لا يقدرون الا بالاستماع
من علمائهم وغيرهم فى مواضع الاجتماع وغيرها وهم من اهل
الضلال فى الواقع فيضلونهم من غير شعور لهم بذلك لكن هذا
الاستماع والقصور ليس علية لاعتقاد حقيقة الوهم المعهود لان
هذه الغواشى لا توجب خروجهم عن القدرة والاختيار و
صيرورتهم عاجزين عن الوصول الى الحق مقهورين على الكفر
والضلالة وانتفاء تقصيرهم اذ ليس لهم الاعتناء بان
امور الدين والاهتمام بالاعتقادات الايمانية ولم يتوجهوا

اليها ولا يصرفون همّهم في تحصيلها في آن وليس لهم التخلية طرفة عين
باعتبار غمورهم في الدنيا وزخارفها واشتغالهم بالمكاسب واتلاف
طول الليالي والايام فما حصل لهم من الدين والاعتقادات من
العادات الاتفاقية الناشئة من عدم التوجه والميل الى الآباء وفي
والاتفاق فعلومهم في الحقيقة ليست بعلوم بل من امور ناشئة
من التعصب والعادة وعدم الالتفات وعدم الاعتناء والاتفاق
ولذا لم تنفع بدون التفات وتوجه وتخلية ولذا لم يترتب الاثر
لا يحصل لهم تلك العلوم من تلك الجهة في الامور الدنيوية الا
لان همتهم مصروفة في طلبها وكان لنفوسهم التوجه التام اليها
فيعتمدون على قول عالم في جميع الامور الدينية ويدعون لحصول
العلم من قوله ولا يعتمدون على قوله بل على قول اضعف في الامور
الدنيوية التي كان لهم اعتناء بها اذا كان قولهم مخالفا لهواهم
ولا يدعون العلم من اقوالهم بل ينسبونهم الى الخطاء والضلالة
والفسق وانواع المعاصي والفجور فكان من هذا حال اكثر الناس في اكثر
الوقائع فهم من اهل التقصير قطعا سواء كانوا كاذبين في المقامين او

صادقين

فيهما او صادقين

صادقين فيهما في الاول دون الثاني او العكس اما الاول فظاهر بين
فلا عذر لهم عند الله تعالى في الخطاء والضلالة واما الثاني فلان هذا
الاختلاف الباقي لم ينشأ الا من تقصيرهم وعدم مبالاتهم بالدين
وعدم توجههم الى الامور الاخروية التي فيها لهم في النشأة الباقية و
ميلهم الى الدنيا ومتاعها وانهماكهم فيها فحصل لهم العلم الذي
هو اوهن من بيت العنكبوت من قول عالم في الامور الدينية
ولم يحصل لهم ذلك من قوله بل من قول اضعفه في الامور الدنيوية الدنية
التي هي غاية حركاتهم طول العمر اذا كان مخالفا لقصدهم وهواهم
ومع هذا التقصير بالضرورة من العقول فلا يكونون معذورين عند الله
تعالى في الضلالة والكفر واما الثالث فلان هذا العلم ليس علما
في الحقيقة بل هو امر تقليدي ناش عن غير ملتفت اليه يزول بادنى
التفات فهم مقصرون في عدم التوجه والالتفات والتخلية
وعدم صرف شطر من اعمارهم في تحصيل الدين وعدم التفكر في
امر آخرتهم ساعة وعدم التامل في حقية اقوال علمائهم واحوال
رؤسائهم وفسقهم وعدالتهم وميلهم الى الدنيا او الآخرة ولو

الحقة
التفتوا الى ذلك وتوجهوا ومالوا الى الامور الدنيوية والعقبى
وكشفوا عن وجوههم قناع التعصب والمعاداة لما كان الامر كذلك ولما
حصل لهم هذا العلم الذي هو اوهن من بيت العنكبوت وليس له ثبات
ورسوخ اصلا وما نرى من تصلب عوام كل فرقة في مذاهبهم
فليس من جهة قوة علمه ورسوخه وثبات قدمه بل منشأه التعصب
والانس بذلك المذهب والتعيش فيه فكان منشأ ذلك التعصب منهم
في الامور التي لا اصل لها ولا وقوف لهم بحقيقتها ولا تعلق لها
بالدين والملة اصلا بل امور عادية تعارفية بين عاداتهم
وعادات آبائهم واهاليهم على ذلك وهذا المقدار موجب لتعلقهم
لتصلبهم وثبات قدمهم في مقام النزاع والتشاجر وهكذا
امرهم في المذهب والملة فانه لا وقوف لهم بحقيقته بكونه حقا ولم
يتفكروا لحظة عليه في صحته وفساده بل تلقوه بالقبول بمجرد
التولد في هذا المذهب والسماع من آبائهم وعن برهم وقبائلهم من
غير اعتقاد راسخ ويقين ثابت والاهتمام بشأنه والاعتناء
بحقيقته وهذا ليس في الحقيقة اعتقادا وعلما لان الامر كذلك

في الامور العادية

في الامور الدنيوية الغير الدينية التي لا اصل لها عندهم الفاني فكشف
انه ليس لهم علم راسخ مع انه امر ناشئ عن عدم التدبر والالتفات
يزول بادنى سبب وتوجه فهم مقصرون في ذلك قطعا باعتبار
كثرة الاشتغال بالدنيا والاعراض عن الآخرة وعدم توجه
قلوبهم اليها فهم قادرون على النظر والتامل بتخفيف شاغل
الدنيا وصرف شطر من عمره في تحصيل الآخرة واما الرابع
فالامر فيه بين واضح اذ الفرض كونهم كاذبين في دعوى حصول
العلم من الاستماع من العلماء والرؤساء فهؤلاء مقطوع عنه الله
تعالى وهم محجوبون محجوجون في الآخرة ولهم عذاب اليم فانظر
ايها الذكي الى حالة عامة الناس في الرجوع الى الرؤساء
والعلماء وتامل فيها حق يظهر لك انه ليس باعتبار اقبال نظرائهم
وفكرهم في عقائدهم الدينية بل نحو من الامور الاتفاقية الغير الملتفت
اليها بالذات لهم في ذلك الخطأ مقصرون قادرون على النظر و
الفحص والطلب مع ذلك غاية الامر كونه صعبا عليهم باعتبار
ان عندهم من حب الدنيا عن لوح القلب وتخفيف شواغل

الدنيا وصرف العمر في تحصيل الآخرة في غاية الصعوبة والمشقة ولكنه غير عسير
في جنب نعم الآخرة ولذاتها فعليه بهذا الاقتناء والطلب فاذا تركه وافرط
فهو من اهل التقصير والظنون والتخمين والتعصب فيكون آثما مخلدا في النار
باعتبار ذلك الخطاء بهذا مع انه يكون احتمال عدم التقصير من جهة هذا
الوهم ونحوه متطرقا بالنسبة الى الجهال والعوام واما العلماء والرؤساء
الذين هم اهل النظر والاستدلال العارفون باختلاف المذاهب والاديان
وتشتت السبل والطرق الواقفون بالمدارك والمبادي فلا يتطرق
هذا الوهم ونظيره بالنسبة اليهم فلا يصح ان يقال بعدم تقصيرهم باعتبار
هذه الاوهام واشباهها فليس عليه دليل ولو كان وهميا وسيظهر لك
انشاء الله ان هؤلاء مقصرون البتة عند الخطاء وعدم الوصول
الى الواقع فنقول ان الرؤساء اذا كانوا كفارا غير مؤمنين فهم من
اهل التقصير واذا كانوا من اهل التقصير كانوا من اهل الدنيا وابناء
الزمان الطالبين للمناصب والجاه والتكاثر في الاموال والاولاد
فآمالهم طويلة وهممهم قصيرة وقلوبهم قاسية وعيونهم جافة و
بواطنهم متعفنة وميلهم الى الدنيا واهلها شديد ومحبتهم لعلائق

هذا العالم

هذا العالم محكمة مفرطة فهؤلاء يجلسون مع اهل الدنيا ويطلبون الزلفى لديهم
ويتملقون اليهم طول العمر ويعرضون عن اهل الآخرة ويرجحون الدنيا عليها
ويحبون كل ما يوجب النقص فيه وان كان مقربا له الى الله تعالى موصلا
الى السعادة الاخروية فهؤلاء شنيعة الآثار قبيحة الافعال سيئة
الحركات ركيكة الاطوار ذميمة الاخلاق رذيلة الصفات ليسوا
محال الامانة والوثوق بل هم اهل الخيانة والجناية والجور والميل
والنفاق والفسق والعوام الذين يتبعونهم ويثقون بهم في
العقائد الايمانية يرون منهم حب الدنيا والميل الى شهواتها
والخضوع للاغنياء والتكبر على الفقراء واشباه ذلك من
الخبائث والرذائل الشيطانية والفجور ومع ذلك يعتمدون
عليهم في الدين والمذهب والاعتقادات وهم يدرون انهم
ليسوا من اهل الامانة والوثوق وليس فيهم الا عدم مبالاتهم
بالله واليوم الآخر وعدم ميلهم الى الامور الاخروية وحقارتها
عندهم ومن هذا لا يثقون بهم في كثير من متعلقات الدنيا وهواها
وان وثقوا بهم في بعض الاحيان باعتبار توافق اقوالهم مع اهوائهم

ولو شبهة على شر ذمة من هؤلاء العوام الذين كالانعام فساد اكثر
احوال رؤسائهم لكونهم في غاية التدليس والتزوير والشيطنة لاجل
اقتناء الدنيا وزخارفها فهذا الاشتباه منشاه تقصير هؤلاء
الذين يتبعون كل ناعق ويميلون مع كل ريح في معرفة احوال رؤسائهم
الاباطيل وتفتيش سرائرهم والاطلاع على ضمائرهم باعتبار انه
ليس للدين عظم وشان عندهم والمقرر في العقول ان التهاون
في الامور التي ليس لها عظم وشان بها ولم يكن مبالاة بتفويتها او نقصها
مع انهم يشمرون اذيالهم ويثنون عطفهم في الاطلاع على الضمائر
والوقوف على السرائر لتحصيل الوثوق والاعتماد في الامور الدنيوية
الشرهي غايات حركاتهم الارادية طول الليل والنهار حذرا
عن الخسران والنقص في الدنيا لعظم هذا النقص عندهم ولو كان
قليلا فلا يحتملونه ويحترزون عنه ولو بالاقتحام في المشاق و
المهالك ويحتملون نقصان الدين فانه ليس له عظم عندهم ولو
كان كثيرا فيتحملونه ولا يجتنبون عنه وان كان في اجتنابه
ضرر حقير وشيء يسير فهؤلاء العوام الذين اشتبه عليهم كون
رؤسائهم

رؤسائهم الشياطين مقصرون الغاية في طلب الحق والعقايد الايمانية
تقصيرا ناشيا عن عدم المبالاة وحقارة شان الدين وعظم امر
الدنيا عندهم فهم احمد لان يذوقوا العذاب ويحترقوا بالنار الكبرى
حيث حقروا الدين وتهاونوا في الشريعة وعظموا الدنيا وصرفوا
هممهم في طلبها ومن هذا التتبع الواضح انكشف لاهل القلوب ان رؤساء
الكفرة كلهم طالبون للدنيا متهالكون مزدرون مصطفون
للدنيا على الاخرة وان حركاتهم شنيعة وافعالهم قبيحة واثارهم
ذميمة واطوارهم رذيلة فالتابعون لهم في الامور الدينية
والعقايد الملية مقصرون ومتوانون في الثقة بهم في الدين والايمان
مقصرون في الاعتماد عليهم فعليهم الاعراض عنهم والتحري في
الحق وان كان صعبا لكونه سهلا في مقابلة النعيم الابدي
والفوز السرمدي فهم قادرون على تحصيل المعارف بغير الاتباع
من رؤسائهم الاباطيل وعلمائهم الشياطين الضالين المضلين
وان كان ذلك بتلقي بجهدات الصعوبة والمشاقات الوظيفية
نفسا وبدنا وليسوا محجوبين بالحجب والعوائق عن وجه صاروا

مقهورين في الضلالة والكفر الخوف فيه تحجب بكون ابواب التخلية منسدة
عن وجوههم مع ذلك نعم نظهر على الاوهام القاصرة الناظرة للفوز
والظهور سد تلك الابواب بملاحظة احوالهم البعيدة عن الحق باعتبار
استغراقهم في الدنيا واشتغالهم بالحرف والمكاسب وتحصيل ملكاتها
وصيرورتهم بعيدة الاستعداد للحق لذلك سامحة للامور الدين
غير حائمة اليها وصعوبة السير الى البلاد النائية والسفر
الى النواحي البعيدة وترك الاهل والوطن والمهاجرة عن الاباء
والرفقة والوثوق بالرؤساء باعتبار التهاون والتسامح و
كون ذلك موافقا لعادات الناس في البلاد والقرى والنواحي
وخلافه مخالفا لها صعبا عليهم فيتوهم من ملاحظة هذه الامور
كونهم مقهورين على الضلالة وسد ابواب الحق عليهم وهذا
ضلال مبين وخطاء واضح ناش من عدم العبور من الظاهر
الى الاسرار ومن الظهور الى البواطن وانت اذا عبرت
منها اليها ونظرت الى اسرار النفوس تعلم انه ليس الامر
كما ينكشف للاوهام بل كلهم قادرون على تحصيل الحق وان كان

ذلك صعبا

ذلك صعبا عليهم باعتبار الحاجة الى تحمل المشاق الصعبة وترك الدنيا
وازاحة درن الشهوات والمحبة الدنيوية والجهاد مع جنود الشياطين
وعساكر النفس الامارة والاعتزال والمسافرة الى البلاد القاصية
والمهاجرة عن الاهل والاوطان وما اشبه ذلك من الامور التي
تصعب على اهل الدنيا تحملها وقبولها باعتبار الحاجة لفوت
المنافع الجليلة الدنيوية وطريان النقصان الفاحش على دنياهم
وهي معبودة لهم وجميع حركاتهم متوجهة اليها وهم في شأنهم
خاضعون لها مشتغلون اليها فلا يتحملون الازراء في شأنها
ونقصانها ولا سيما اذا كان جليلا ايها الطالب للحق اكشف
القناع عن وجهك وازح الظلمة عن قلبك وائت البيوت
من ابوابها وتفكر بالتخلية التامة حتى لا يفوتك باب الفوز
ولا يطفئك سراج النور واعبر من العادات الى الحقائق
واقض بما فيها من الاحكام الحقة حتى لا تكون من الجاهلين و
اعذ بالله تعالى من وساوس الشياطين وكفاك في ذلك
قول مولينا ابي محمد العسكري ع في تفسير قوله تعالى ومنهم

أميون لا يعلمون الكتاب إلا أماني وإن هم إلا يظنون فويل للذين يكتبون الكتاب
بأيديهم ثم يقولون هذا من عند الله ليشتروا به ثمنا قليلا فويل لهم مما يكسبون
فيه الإشارة إلى حرمة تقليد عوام اليهود ورؤسائهم في تكذيب محمد
صه في نبوته وإمامة علي ع سيد عترته فقال رجل للصادق ع فإن
كان هؤلاء العوام من اليهود لا يعرفون الكتاب إلا بما يسمعونه
من علمائهم لا سبيل لهم إلى غيرهم فكيف ذمهم بتقليدهم والقبول من
علمائهم وهل عوام اليهود إلا كعوامنا يقلدون علماءهم فإن
لم يجز لأولئك القبول من علمائهم لم يجز لهؤلاء القبول من علمائهم
فقال ع بين عوامنا وعلمائنا وبين عوام اليهود وعلمائهم
فرق من جهة وتسوية من جهة أما من حيث استووا فإن
الله قد ذم عوامنا بتقليدهم علماءهم كما قد ذم عوامهم
وأما من حيث افترقوا فلا قال بين لي ذلك يا ابن رسول
الله فقال ع إن عوام اليهود قد عرفوا علماءهم بالكذب
الصراح وبأكل الحرام وبالرشاء وبتغيير الأحكام عن
واجبها بالشفاعات والعنايات والمصانعات

وعرفوهم

وعرفوهم بالتعصب الشديد الذي يفارقون به أديانهم وأنهم إذا
تعصبوا أزالوا حقوق من تعصبوا عليه وأعطوا ما لا يستحقه
من تعصبوا له من أموال غيرهم وظلموهم من أجلهم وعرفوهم
بأنهم يقارفون المحرمات واضطروا بمعارف قلوبهم إلى
أن من يفعل ما يفعلونه فهو فاسق لا يجوز أن يصدق على
الله ولا على الوسائط بين الخلق وبين الله فلذلك ذمهم
لما قلدوا من قد عرفوا ومن قد علموا أنه لا يجوز قبول خبره
ولا تصديقه في حكاياته ولا العمل بما يؤديه إليهم عمن لم
يشاهده ووجب عليهم النظر بأنفسهم في أمر رسول الله
صه إذا كانت دلائله أوضح من أن تخفى وأشهر من أن لا تظهر
لهم وكذلك عوام أمتنا إذا عرفوا من فقهائهم الفسق الظاهر
والعصبية الشديدة والتكالب على حطام الدنيا وحرامها
وإهلاك من يتعصبون عليه وإن كان لإصلاح أمره مستحقا
وبالترفرف بالبر والإحسان على من تعصبوا له وإن كان
للإذلال والإهانة مستحقا فمن قلد من عوامنا مثل هؤلاء

الفقهاء فهو مثل اليهود الذين ذمهم الله بالتقليد لفسقة
فقهائهم فاما من كان من الفقهاء صائنا لنفسه حافظا لدينه
مخالفا على هواه مطيعا لامر مولاه فللعوام ان يقلدوه
وذلك لا يكون الا بعض فقهاء الشيعة لا جميعهم فان من ركب
من القبائح والفواحش مراكب فسقة فقهاء العامة
فلا تقبلوا منهم عنا شيئا ولا كرامة لهم وانما كثر التخليط
فيما يتحمل عنا اهل البيت لذلك الحديث تفكر يا لبيب
الحق في هذه الكلمة الطيبة الى معه الصادرة من معدن
حكمة الله ومحل معرفته فان فيها شفاء عليلك وعلاج علتك
وسقاء غليلك وازاحة وهمك وانارة فهمك وانه
يطلع من افقها شمس الحق وتضئ عرصات قلوب العارفين
ويتبين منها ان رؤساء فرق الضلال بل شرذمة
من رؤساء الشيعة الضالين اهل الفسوق والفجور وعبدة
الهوى وطلبة الدنيا يظهر منهم الآثار الشنيعة الملائمة
للقوى الشهوانية والغضبانية المنافرة للشرائع الايمانية

الرحمانية

الرحمانية وانهم لذلك ليسوا محال الوثوق والمراجعة واهل الاعتماد
والقبول وان التابعين لهم مع ذلك مذمومين مقصرين
مستحقين للعذاب في يوم الحساب فلا ينبغي توهم انهم معذورون
في الخطاء مقهورون في الضلالة غير قادرين على تحصيل الحق
وفتح الباب والمخرج من تلك الحصون والحيطان لانهم لسوء
اختيارهم وشناعة اعمالهم وحبهم للدنيا وغمرهم في لذاتها
وحرصهم على جمع الاموال والحتى منهم في المهالك الشديدة و
المسالك الصعبة لذلك واعراضهم عن طاعة الله تعالى وابتغاء
مرضاته ونفورهم عن تحمل المشاق لاجل الآخرة وترجيحها على
الدنيا وشبه ذلك من الامراض النفسانية والهواجس الشيطانية
محبوسون في تلك الحصون مقيدون بتلك السلاسل والاغلال
محجوبون عن ساحة قرب ذي الجلال مغمورون في حجاب الظلمات
الهيولانية مستورون بالحجب الغليظة الشيطانية فليس لهم
حظ الا الدنيا وما لهم في الآخرة من نصيب اولئك يلعنهم الله
ويلعنهم اللاعنون والتقية في الشيعي لحبه واختياره للبعد

عن القصور العالية والمنال الواسعة باقتضاء الطبع والهوى النفس
عجزا موجبا لارتفاع الذم والتشنيع والتعيير والتقبيح والعقاب
بل هو مع ذلك مستحق للاذلال والاخذال والاهانة والتعذيب
الشديد ان الله لا يظلم الناس ولكن الناس انفسهم يظلمون
وهو تعالى قد كمل عنايته ولطفه وسهل السبل واوضح الطرق
وابدع الكتاب وانشاء الوسائل لكن العباد قد اهملوا
المسالك بسوء اختيارهم وغيروا النظام الحسن الاحسن
وضيعوا الشرائع واتبعوا الهوى وعبدوا الشيطان و
لازموا التعصب وعاندوا الحق واظهروا الفتن وابدعوا
الفساد واصطفوا العناد وضلوا واضلوا ووقعوا في
بئر الهلاك السرمدي والموت الابدي اعاذنا الله وجميع المؤمنين
من موبقات الدين ومضلات الفتن ومجال الكلام في
هذا المقام وسيع جدا لكن ما ذكرناه كاف لاهل القلوب
وفيه اشارات الى العيوب في موضع من المقاصد الشريفة
والمهام اللطيفة وكشف المهمات وحلال المعضلات

لكن هذا

لكن هذا الكشف يحتاج الى تاييد من الله تعالى واعانة في الدرك الصافي
اذ معرفة احوال النفوس محجوبة في غيب الله ولا يطلع عليها الا
من اهتدى بمصباح قريحته بانارة اللطف الخفي من الله تعالى
وليس الوصول اليها حظ كل واحد من الناس لان اكثرهم لا
يعقلون واغلبهم لا يعلمون هذا هو الكلام في ازاحة الوهم
الثاني واما الوهم الثالث الذي ذكرناه فنقول
في ازاحته مستمدا من عناية الملك العلام ان هذا الوهم انما
يجري في العقائد الايمانية التي يكون للعقل دخل في تحققها
واما التي يكون العقول مستبدة في معرفتها فلا يتطرق
اليها ذلك الوهم لان معرفتها غير مفتقرة الى المسافرة الى البلاد
لاداء الكلام والايمان والكون في محالهم والتعيش فيها و
المجاهدة بعد ذلك في طلب الحق من العلماء والرؤساء والفقهاء
اذ في العقول بابداع الله تعالى ما يكفي في معرفتها والوصول
الى حقائقها لقبول التكليف فهم باعتبار هذه المقاصد
الايمانية خارجة عن منافاة هذا الوهم وتزييفه اياها

بل هو محقق بالامور التي لابد في معرفتها من التثبت باذ بالنقل
منذ النبوة الى الائمة وما ضاهاها وهذه الامور الغائبة ليست على
اطلاقها مما يتعلق بهذا العلم وشبهه اذ قد فرغ سمعك في سالف
الكلام ان الذين ما تواعوا غير دين الحق في اوايل الاسلام قبل
ان اصحاب البيت صيته بمقتضى النظم البشري عارضين عن موضع النزاع
لانتفاء التقصير الموجب للاثم والعقاب منهم واضرابهم لسؤال
مادة العلم عن الذي وصل الى اسماعهم صيت الاسلام بمقتضى
النظم البشري بالنسبة الى النبوة وما ضاهاها من الامور التي
للنقد دخل في ثبوتها فنقول ان كل واحد من احاد عامة
الناس بعد استماع حدوث الاسلام وانه مامور بالاجتهاد
والتصفح في طلب الحق والتخلية اللائقة وتحمل المشاق
ولو كانت بالجلاء عن الوطن والاقتحام في الاسفار الصعبة
والمسالك الشاقة وهذا التكليف ثابت بالنسبة الى جميع
اهالي تلك البلاد فعليهم حقيق الاجتهاد في طلب حقيقة
ما وصل اليهم من الخبر وفاقا لان يكونوا معذورين عند الله

تعالى

تعالى واذا كان حال الكفار كذلك وكانوا من اهل التخلية والاجتهاد
والطلب فيمكن لهم تحصيل ذلك بان يعينوا طائفة من عقلائهم
وعلمائهم ومتدينيهم ويرسلوهم الى البلاد الذي بعث النبي
صلعم فيه حتى يحققوه واخبار امره ويحصلوا ما هو الحق ويرشدوا
قومهم اذا رجعوا فلا ينبغي عليهم في النسبة الى الحق مسافة
الكفار الى بلاد الاسلام والوقوف فيها زمانا يمكن معه تحقيق
الامر الا انه يحقق ان ذلك متعذر عادة بدليل السلوك الى
الصراط المستقيم الذي هديناه اليه وهو لا يلزم شيء من التعذر
الى حجب عن الوصول الى الحق واحتمال عدم امكان تعيين هذه
الطائفة منهم لانتفاء جماعة يوثق بديانتهم واجتهادهم
وتخليتهم ينافي ما هو المفروض من كون الكفار من اهل التخلية و
الاستفراغ وغير مقصرين اذ مع تحقق هذه الطائفة قطعا لان
اثر التخلية وطلب الحق يظهر عن له المعاشرة في زمان قليل
فيعلمون بتخلية انفسهم وغيرهم وكونهم طالبين للحق في زمان
يسير وتفتيش قليل فيتيسر لهم تعيين الطائفة المذكورة

وبه يطلق الوحي الالهي بكلمة ولولا نفر من كل فرقة طائفة ليتفقهوا في الدين
ولينذروا قومهم اذا رجعوا اليهم لعلهم يحذرون وقد ورد عن حذوه السنة
النبوية في غاية الكثرة فعند كون الكل متدينين طالبين للحق
موصوفين بالتخلية والنظر لا يلزم محذور اصلا وليس باب الطلب
منسدا بالنسبة الى احد منهم بل بابه مفتوح على الكل كما عرفت ولو
كان البعض غير طالبين للحق مع استماع هذا الخبر الالهي مرات عديدة
وكان شغلهم بالدنيا واستغراقهم في الزخارف والصناعات والتعصب ووجوه
مانعة لهم عن التخلية والتصفية والسير الى الحق وكشف قناع اللجاج
والحد عن وجوه قلوبهم وكان البعض الاخر في اهل التخلية و
الطلب والتوجه والنظر فارغين عن التعصب واللجاج والحسد
والكبر والبغض وشبه ذلك من الحجب الظلمانية والغواشي النفسانية
والوساوس الشيطانية فالاولون مقصرون في الخطاء مستحقون
للذم والعقاب باعتبار ذلك الفرض كونهم مشتغلين
بالدنيا وعدم توجههم الى الاخرة وعدم مبالاتهم بامر
الدين فليس لهؤلاء عذر عند الله تعالى اصلا واما الاخرون

الطالبون

الطالبون الى الحق الذين يجدون في سبيل الله المبتغون لمرضاته
فعليهم طلب الحق والاجتهاد التام في السلوك اليه وليس طريقه مخصوصا
بالمسافرة وجيرة الكل حتى ان ذلك متعذر في حق كل من في الاعلاء
الضعفاء بل لهم ان يعينوا من بينهم موصوفة متقدمة ويرسلوهم الى
بلاد النبي المبعوث من الله تعالى حتى يتعلموا الحق ويوصلوه
الى قومهم بعد الرجوع الى الاوطان فليس باب الطلب الى الحق منسدا
بالنسبة اليهم لوضوح الطريق وسهولة سلوكه فلو تركوه مع ذلك
فهم ايضا مقصرون كالاولين فاذا كان اهل الدار غير معذورين
في التقصير واحتمال عدم امكان تعيين الطائفة المفروضة
للارسال فاسد حتى لو فرض كما نبهناك عليه فلا يمكن من
الى قلبي ولو كان المتخصصون المستغرقون في الدنيا وزخارفها
اكثر وكان الطالبون قليلا منهم كما هو الان لبعض ان امكن لهم
افراز نبذة من عقلائهم ومتدينيهم للمسافرة المفروضة
فليفعلوا لئلا يصيروا محجوجين في يوم الحساب وان تركوه تعصبا
ولجاجا وعنادا واستغراقا في الدنيا واعراضا عن الاخرة و

تحمل المشاق في طلبها فهم مقصرون مذمومون مستحقون للعقاب في
الخطأ وعدم الهداية الى الحق وان لم يمكن لهم باعتبار فلتهم حدّا
فليبادروا في طلب الحق ولو كان بسفك المهج وغرق اللجج لعظم
شأن الدين وجلالة امر الآخرة وليس هذا مستحيلاً غير ميسور
بل هو ممكن غاية الامر استلزامه للمشقة في بعض الاحيان وهذا لا
يوجب حسن الكفر وعدم الاجابة للاسلام وانتفاء التقصير الموجب
للتعزير وتوجه التكليف فليس لاحد منهم عذر غدا سواء كان الكل
طالبين للحق او اكثرهم او اقل قليل منهم لان الباب مفتوح في
جميع الصور فلو لم يصل احد منهم الى الحق فلا نسلّم انه لاجل تقصيرهم
لا لاجل سدّ الباب كما تقولونه عليك هذا مع انه اذا كان اهالي تلك
البلاد النائية طالبين للحق ووصل خبرهم الى المسلمين يرسلون اليهم
من يعلمهم ويهديهم الى الحق ولا حاجة فيه الى مسافرتهم الى بلاد الاسلام
حتى يقال انه يمتنع عادة بل عليهم ان يرسلوا الى المسلمين وكبرائهم
واجلائهم رسولا لطلب منهم من يرشدهم الى الحق وينجيهم من الهلاك
الابدي والعقاب السرمدي سواء وصل خبر رشدهم وطلبهم الى المسلمين

ام الا

ام لا وبين المسلمين في جميع الاعصار رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن
ذكر الله يخافون ربهم ويفعلون ما يؤمرون فاذا اطلعوا على احوال
هؤلاء الجهلة الطالبين للحق يتحملون المشاق ويختارون البعد عن
الاوطان والسفر الى بلادهم ولو كان فيه مشقة عظيمة و
خطرات جليلة وتفويت المنافع الدنيوية وفقد الزخارف
الدنية وهذا الامر سهل لا يوجب لزوم المشقة والصعوبة
عليهم اصلا ولا يلزم منه المسافرة للكفار الموجبة للعناء العظيم
فلو كانوا خائفين من الله طالبين للآخرة فيسلكون هذه المسالك
الواضحة المستقيمة السهلة في الغاية وينالون الى الحق وينجون من الكفر
فالطريق مفتوح بالنسبة الى جميع هؤلاء الجهال بما تقولونه عليك
وما اشبهه كما اشار اليه تعالى في الوحي الاعظم بقوله الكريم والذين جاهدوا
فينا لنهدينهم سبلنا لكنهم باعتبار توغلهم في زخارف الدنيا
الفانية واستغراقهم في لذاتها وبعدهم عن الله تعالى بذلك وابتلائهم
بالملكات الرذيلة الشيطانية والاخلاق الرذيلة النفسانية
من الكبر والحسد والتعصب وحب الدنيا وحب المال والثناء

والنوم والدار لا يطلبون الحق ولا يجتهدون في طلبه ولا يتفكرون
في حقيقته طرفة عين بل ولا يرضون بذلك ويعاندونه تعصبا
ولجاجا ويصرفون هممهم في اطفاء نوره واخذال اهله وينفرون
منهم وينصرون ما هم عليه من الكفر بمجرد كونه مذهب آبائهم و
امثالهم من غير بصيرة وتفكر واعتقاد بحقيته بل يبذلون المهج ويجاهدون
مع اهل الحق حق الجهاد لاجل التعصب والكبر والغلبة الدنيوية من غير
ان يخطر ببالهم امر الآخرة وخوف النار فضلا عن توجه نفوسهم اليه
واهتمامهم به وجعله نصب اعينهم والمجاهدة في طلبه فمن اين يحصل
لهم التشبث الى الحق والفوز بالايمان مع انهم قد سدوا على وجوههم
جميع الابواب وغلوا على الواح قلوبهم رسم يوم الحساب ولا يسلكون
الى الله تعالى خطوة ولا يتفكرون في عواقبهم لحظة بل جميع همتهم الدنيا
ونصب اعينهم المال والتقييد بالملة الخ ولدواعيها و
ونصرتهم لها ومحاربتهم اياها ليست لاجل انهم عرفوا حقيقتها
واعتقدوا صحتها وعلموا انها سبب الآخرة حاشا وكلا ان
هذا التعصب عظيم بل هو من آثار عاداتهم الدنيوية واسبابهم المعاشية

واخلاقهم

واخلاقهم الدنية وملكاتهم الرذيلة كما ان حالهم بالنسبة الى سائر عاداتهم
الحالية وودادهم الماضية كذلك مما ليس له ارتباط بالدين والملة وليس
له حقيقة اصلا عندهم وهذا نوع من الدنيا يطلبونه ويحبونه اليه
ويحفظونه وينصرونه فهم قد وجدوا آباءهم على امة وهم على آثارهم
مقتدون وهؤلاء اذا وصل اليهم اسم الاسلام ورسمه يتعصبون
ويظهرون العداوة في بدو الاستماع وينكرونه تعصبا في اول الامر
ولا يعقلون الشيء وهم شهداء ولا يتفكرون ولا يتاملون فيه طرفة
عين ولا يرضون توجه قلوبهم اليه عن حيث يتمكن في قدرتهم عن
الوصول اليه والبحث عنه فالاعتذار من قبلهم ضلالة كبيرة وجهالة
سافرة ناشئة من سوء التدبر وعدم العبور من الظواهر الى
الى الحقائق واين حالاتهم وعاداتهم ومن اين وافق عليهم من عدم
التقصير وشبهاتهم المشرقين والعقل الصحيح حاكم بضلالتهم الاختيارية
وكفرهم الارادي من غير ارتياب والعقول المشوبة بالاوهام والخيالات
الظلمانية تتوهم انهم معذورون غير قادرين على تحصيل الحق
فلا اثم ولا عقوبة لهم ايها الطالب للحق ان كنت كاشفا

عن بصيرتك غشاوة التقليد والتعصب واللجاج والمعاندة للحق
وشمرت ذيلك للوصول اليه فاطرح ذلك عنك الاعتبار الدنيوي
والاشتهار الوهمي من غير حق خوفا من شقاق المشهورين بالحجة
الواضحة الالهية فانظر الى ما نبهناه عليك ورمزناه لك
بالنظر الصحيح الصائب النوراني فيتنور لك انه حق وصواب
من غير شوب وهم وارتياب وان كنت من اهل التقليد والتخمين
فحفظك اعتبار اتباع الاعتبار الوهمي من غير رشد حسابي وبالجملة
احتمال عدم التقصير بالنسبة الى اهالي البلاد النائية بعد انتشار
الاسلام وخبر دعوته اليهم باعتبار الوهم المصور لسبق حظ
من الادراك والشعور بيسير وضح الفرق عند اهل الرشاد
ومما بسطنا لك من الرموز في حق الاوهام المشهورة تعذرت
على كشف ما يرد على قلبك من ظلمات نظائرها من الاوهام والخيالات
الناشئة من ملاحظة عادات البشر وظواهر احوالهم من غير عبور
منها الى البواطن اذا احطت بما ذكرناه من الاوهام ودفعها و
حصل لك حظ من الحكمة في هذا المقام الذي هو من مزال الاقدام

ثم نرجع الى الاصل

ثم نرجع الى الاصل المقصود ونقول انك قد عرفت ان الواقع في الخارج اذا
كان غير ظاهر باسباب من قصور فطانته ونقصان في تحصيله او عدم امكان
النظر باعتبار كثرة الحجب والغواشي الالهية بحيث لا يمكنه مع ذلك
النظر والوصول الى الحق فذلك الحجب غير مقصر على تقدير وقوعه
ولا يجوز على الحكيم تعالى ان يعذبه باعتبار ذلك الخطاء القبيح وشناعته
عقلا لكن الكلام في وقوع ذلك فان تحقق فالحق مع القائلين
بان الواقع في الخارج انه لا يكون آثما والا فالحق مع القائلين
بكونه آثما مطلقا لكن نقول انه لا دليل عقلا ولا نقلا على ان
جميع اهل الضلال والكفر لا يكون مقصرا وكان ضلالته غير
مقصود له باعتبار احد الامرين كيف واحوال النفس في غاية
الغموض والخفاء ومعرفتها من اشكل فنون الحكمة واصعبها و
لا يكون لاكثر الناس حظ منها ولو كان قليلا بل اكثر درجة
اشراف الناس واكابرهم عن عجائب حالات النفس باعتبار غاية
غموضها ودقتها خفية على صاحبها ايضا فلا يدري ان نفسه
على اي حالة من الحالات وان منشأها ذا وانه امر اختياري ام لا

وان حصولها في اي مقدار من الزمان وانه يقدر على تبديلها ام لا
واذا كان حال ارباب التخوض بالنسبة اليها كذلك مع كونهم عارفين
بخفاياها وخباياها على حضورها اجالها في نظرهم كحال الخوارج
منها اليها مع انهم لا يحسون بعد كون الآثار القوية في الظواهر في الجملة
ويرون نبذة من الآثار من غير اقتدار منهم على العبور منها الى
المؤثرات ومع هذا كيف يمكن لهم الحكم الجازم في هذه
الملاحظة القشرية الناقصة بعدم تقصير بعض الناس بحسب
الباطن وليس هذا الا حكما ظنيا تخمينيا عاميا عاديا وما شم
رائحة التحقيق والحكمة اصلا والاوهام المشهورة قد تبتني
بك النكت فيها على وجه ظهر لك معه تقصير الكل فضلا عن ان د
توهم عدم التقصير ولو اغمضنا عن ذلك فغاية الامر عدم
ثبوت شيء من الامرين باعتبار غموض معرفة النفوس
واحوالها واسباب تلك الحالات وكيفية حدوثها
فصار ذلك الامر ممكنا ما ورد الآفين عنده يمنع ان
يكون لا يمكن الحكم بوجود غير مقصر من بين الكفار واهل

الهند كل

الضلال وعدمه فلا يعتبر لها الحكم لصدق الايجاب الجزئي ولا لصدق
نقيضه من السلب الكلي فالحكم بعدم التقصير على سبيل الايجاب الجزئي
غلط فاحش لا بسبب البيه لاستلزامه ترجيح احد طرفي الممكن من
غير سبب مرجح وهو ضروري البطلان واما الحكم بتقصير الكل
فان دل عليه دليل من الشرع يجب المصير اليه والا فيتوقف ولا
يحكم بشيء من النفي والاثبات فنقول الذي يظهر من التتبع
في كلمات القوم ان المسلمين قاطبة قالوا بتقصير الكل وان
المخالف في ذلك من العقلاء شاذ ولم يكن لهم في ذلك الا الى حفظ
والعبر من النادر ولا عبرة بمخالفتهم بعد اتفاق الكل
واما الشيعة فلم ينقل من واحد منهم المخالفة في الحكم بل نقل
في بعضهم اجماع المسلمين على ذلك وذلك اما لعدم وقوفهم على
الخلاف المذكور او لعدم اعتنائهم به وكيف كان فالظاهر
وقوع اجماع الشيعة عليه وقد ادعاه جماعة وهذا القدر
كاف في ثبوت الحكم سواء وقع اتفاق مخالفيهم ايضا على
ذلك ام لا لان الاجماع على نفسه المحقة كاشف عن دخول

الامام ع وهو المناط في حجية الاجماع والا لم يكن اعتماد
اصلا لان الآحاد اذا كانوا جائزي الخطاء لا يكون المجموع
معصوما لانتفاء الملازمة قطعا والكشف عن رضاء
الامام ع انما يتحقق باجماع الخاصة لانهم تابعون لهم و
المحبون لهم والمتكلفون لاخبارهم وآثارهم واحوالهم
ع واما العامة العمياء فهم عبدة الجبت والطاغوت
ومتبعة الفراعنة وعملة الشياطين وابالسة الدين فلا
يكشف اتفاقهم عن رضاء الحجة ع او دخوله اصلا لانتفاء
التلازم بل يغلب على الظن في الغالب كون رضاء الحجة
ع على خلاف ما اتفقوا عليه لان هؤلاء الكفرة والفجرة
اعداء آل رسول الله ص وشمروا اذيالهم من اول الاسلام
الى يومنا هذا في اطفاء انوارهم وقتل نفوسهم ونهب
اموالهم وتبديل احكامهم وتحريف آثارهم والافتراء
عليهم وعلى خواص شيعتهم وعلى مخالفتهم في جميع الامور الصادرة
عنهم ع قولا او فعلا ولذا صار اكثر امورهم مخالفا للسنة

الائمة ع

الائمة ع وصار البينونة بين المذهبين على سبيل الكلية وورد الحث
الاكيد منهم ع في الخبرين المتنافيين على الاخذ بما خالف العامة
وان الرشد في خلافهم وهذا من اعظم المرجحات المنصوصة و
الظنية وعليه مدار عمل العلماء والفقهاء في كتبهم الاستدلالية
فلا عبرة باتفاق هؤلاء الكفرة الفجرة الذين رضوا عن الائمة
المنتحلين للاسلام بل العبرة عندنا بقولهم بالاتفاق لخلافهم
وشقاقهم فالمعتبر من الاجماع هو اجماع الخاصة رضهم سواء انضم اليه
اجماع العامة ام لا والاجماع الخاصة موجود في هذه المسئلة الواضحة
الشيعة ولا حاجة الى اتفاق العامة لكنه موجود كما هو الظاهر
فنقول ان بعض اجلاء علمائنا من المتأخرين قد خالف
الاصحاب واجماعهم و احتج في ذلك وبالغ في صرف الآيات
المتظافرة والاخبار المتواترة الواردة عنهم ع
الظاهرتين في خلود جميع الكفار في النار عن ظواهرهما
وبسط الكلام بما لا يرجع الى محصل ومنشأ هذه المهلكة
الشنيعة لا لعمق المصير اليها الا عن دليل قوي متين و

برهان قاطع مستقيم يكون اقوى من الاجماع المحقق والحجة
المتضافرة والآيات والاخبار المتظافرة البالغة الى الغاية
لان ما بين الادلة الشرعية الواصلة الى هذه الدرجة من
القوة غير جائز قطعاً الا ان الحجة القوية الموجبة لصحة
هذا الدين وقد عرفت ان البرهان يكون دالا على انه
يجب ان يكون بعض الكفار غير مقصر ولا يكون من اهل النار
باعتبار معذوريته عن الضلالة وعدم كونه قادرا على
دليل الى الحق فيقبح تعذيبه وادخاله في النار والادلة
المعمورة وما ضاهاها قد انكشف لك انه ليس عليه وجه نظير
للعقول ان دلالة النص المثبتة بطلانه الطبع والحس
ان الكفار مقصرون في الكفر والضلالة وانه ليس احد ممن
كان متصفا بالعقل وما اشبهه مما رمزناه من شرائط
متعلق التكليف كذلك ولكن الا وكونه من تقصيره وتهاونه و
ميله الى الدنيا والتعصب واللجاج والكبر فكيف ظنك بعدم ثبوت
عدم التقصير فلا اقل من عدم ثبوت عدم التقصير واحد

من ارباب الملك

من ارباب الملك الباطلة فغاية الامر كون الامر بالنسبة الينا عدم حكم
عقولنا بشيء من النفي والاثبات فاذا اتفق اصحابنا على تقصير
الكفار ودخولهم في النار اتفاقا كاشفا عن قول الحجة المعصوم
الذي هو عين الواقع وانتقاض الآيات المحكمة لا الحكم
موجه من ليس كونه على تقصيره وتهاونه مع انه لو كان هذه
الفرق على الوجه الموصلة الى الحق غير واضحة مبهمة عنه
ذر العالم فاللازم بعد قبول ذلك التوقف في المسألة
وعدم القضاء بشيء من الايجاب والسلب لان عدم الدليل
على تقصير الكفار ليس دليلا على عدم تقصيرهم وهذا بين
جدا فما اختاره لا سبيل اليه جدا هذا مع انه لو كان
داعيه على ذلك شبهة من الاوهام والشبه التي لم يكن له
قدرة على حلها وازاحتها نقول ان الاجماع كاشف عن
قول الحجة واعتقاده وهو عين الواقع قطعا والميزان
بين البرهان والشبهة ومعيار الحق والباطل وهو كون
الادلة ان حجة التي لقضيه شبهة قطعا فيحكم بفسادها على سبيل

الاجمال وان لم يكن تعيين موضع الاشتباه لدلالة البرهان القاطع
على فساد الاجماع فينبغي الاعراض عنها والحكم بفسادها وسلوك
الصراط المستقيم والاخذ بالميزان الحق الا ان لا يكون الاجماع
غير محقق عنده والاجماعات المحكية ادلة ظنية لا تعارض
الادلة القاطعة ولكنه خراف من القول كما تعرفه انش
فهذه الاوهام على تقدير وجودها وعدم امكان حلها
وتعيين مواضع الاشتباه فيها منها شبه فاسدة ولو كان
معلومية في دلالة اجمالية لوجود الميزان الحق الذي لا
يعتريه شك ولا ارتياب فهذه الاوهام سبيلها عن واضح
واعوجاج مسلكه لا يحج الطالبها الطالب الى ما نتلوه
عليك بعين التدبر والانصاف حتى لا تضل ولا تضل
في هذا الطريق الصعب المسلك فاستمع لتلاوة اصل المرام
فنقول انه بعد ما حررناه في دفع الاوهام وازاحتها
بالامكان من الاغماض عن دلالته على تقصير الكل فاللازم
اما التوقف او اختيار تقصير الكل ان كان يقتضيه

البرهان

الثاني

البرهان لا مسلك ما ذلك العالم الكريم المحقق بالاتباع هو
لوجوه الأول ان اصحابنا الامامية قد اتفقوا على ان
المخطي في العقايد الايمانية مخلد في النار من غير تفصيل
بين فرد دون فرد وهذا يدل على ان بنائهم على تقصير الكل
والا لزم قولهم بخلوده في النار مع الاجتهاد الكامل والتخلية
التامة وبذل الجهد بحسب طاقته وعدم الوصول الى الحق
مع ذلك وهذا باطل على اصولهم الحقة بلا ارتياب فلا محيص
عن ان يق ان عدم التفصيل والحكم بالخلود مطلقا انما هو باعتبار
اعتقادهم بتقصير الكل وان من لم يقصر وطلب الحق بالتخلية
والجهد اللازم فقد وصل الى الحق البتة لوضوح المنار و
سطوع الآثار بل نقول ان المسلمين اتفقوا على ذلك بعدم
العذر بخلاف شرذمة من العامة لا يعبأ بقولهم ولذا
ادعى جماعة اجماع المسلمين من غير استثناء احد وهذا
الاتفاق كاشف عن رضاء الحجة فيكون دليلا قطعيا
لا يعتريه شك ولا اوهام وقد ادعى الاجماع جماعة الضم

وهذه الاجماعات المحكية بالنقل المستفيض حجة واضحة ساطعة لاعتبار
عليها مع ان دعوى الاجماع المحقق غير بعيدة وصرح كلماتهم وعباراتهم و
ساطيرهم المشتملة على نقل الحكم او مع دعوى الاجماع على صورة عدم
الاجتهاد والتقصير لتخرج الغير المقصر فان كان المعرض ان
الواقع في المخطئ على صنفين مقصر وغير مقصر وعباراتهم محمولة
على الاول فعندهم ان من بين الكفار من كان كفره على اجتهاد
ولا عن تقصير منه فهو غير آثم وليس مخلدا في النار ففيه ان
هذا صرف لكلماتهم عن ظواهرها بل نصوصها من غير حجة كيف
وقد صرح جماعة منهم بان المخطئ آثم اجتهد ام لا ومع هذا
التنصيص كيف يصح هذا التاويل فيها والفقيه الذي استفاد
من دليلهم ان الخطاء في العقليات دليل التقصير لوضوح
الادلة وظهور العلائم فكل من اخطا فهذا دليل على انه
قد قصر فاذا كان الخطاء عندهم ملزوم التقصير فلا سبيل الى
حمل عباراتهم على التفصيل مع انه قد قصر فاذا كان مقصودهم
ما ذكر لكان حاصل ما ذكروه ان من اخطأ في العقليات و

قصر في الطلب

وقصر في الطلب فهو آثم من اهل النار ووجه الحصر للاستدلال عليه لوضوح
الادلة وظهور العلائم اذ الاثم مع التقصير ضروري الثبوت سواء
كان المدارك ظاهرة ام لا والفقيه نظر من رموزاتهم ان بين العقليات
والفروع فرقا من الجهة المذكورة فلو كان الفرض ما ذكره لكان
الامر كذلك اذ حينئذ يكون الاصول كالفروع في ان المخطئ صنفين
مقصر وغير مقصر وان الاول معاقب دون الثاني وكلماتهم
تنادي على صوت عال انه ليس الامر كذلك وان كان بينهما فرق من
هذه الجهة فالمخطئ في العقليات آثم مطلقا لانتفاء ذلك الظهور
الموجب للتقصير في الخطاء على سبيل الكلية والفقيه من نسبهم عموم
تقصيره فهو اكثر الكفار كما ليس الى هذه منافق الكلام
فاطلاقاتهم محمولة على الافراد النادرة من غير قرينة وهذا خارج
عن قانون التخاطب واساليب الكلام والفقه لو كان مرادهم
ما ذكر لكان اللازم عليهم ~~من غير قرينة وهذا خارج عن قانون~~
التي ~~تطلب واساليب~~ التفهيم ولم يكن للاطلاق الموجب للابهام
المراد وجه سيما في مثل هذا المقام الذي كان كشف المقصد فيه

مطلوبا ومن القرائن المذكورة وغيرها يظهر ظهورا تاما انه ليس غرضي
علمائنا فيما اطلقوه في هذا المقام هو الذي ظن من التخصيص بل مقصودهم
هو العموم فاتفقت كلمتهم واقع على كون المخطئ في العقائد بعد الاجتهاد آثما
معاقبا وكون حكم الكل تابعا على التقصير والتهاون والتسامح
فقد تحقق ما ذكرناه من اجماعاتهم على تقصير الكل وورود اخبارهم
المحكية عليه بل نقول ان ذلك من ضروريات المذهب بل ضروريات الدين
عند كل الملل اذ من له عقل سليم وفهم مستقيم اذا نظر في الاديان
يعلم ان معتقد الكل من غير ناجٍ حتى نزل الا من عذابهم ارباب
المذاهب الاخر من اهل النار مطلقا من غير تفصيل والارتياب
احد ممن يعتقد كون دينه ومذهبه حقا في ذلك بل هو من
قطعياتهم وضرورياتهم ولذا ترى انه لو سئل احد من ارباب
المذاهب الباطلة عن علم بطلان مذهبه لحكم من غير ارتياب
بكفره وخلوده في النار من غير توقف حكمه على امر آخر من
معرفة كون خطائه عن تقصير فلو كان بناؤهم على التفصيل المذكور
لما كان الحكم بكونه آثما من اهل النار بمجرد الاطلاع على فساد

عقيدته

عقيدته وجب اللازم التوقف في امره والفحص عن امره حتى يتبين له
التقصير وعدمه ثم الحكم بالخلود في الاول دون الثاني كما هو شان العقلاء
في كل امر مبهم يحتمل الوجهين او الوجوه ذو وجهه ظاهر وسره باهر وقبح
خلافه باين وفساد غيره واضح مع انه ليس شيء من اهل مذهب من سائر
الملل على هذا التفصيل والتوقف والحكم بعد الفحص وعدم الحكم بالخلود بمجرد
الاطلاع على فساد الاعتقاد بل يحكمون بمجرده على الخلود والاثم من
غير ارتياب في نكير وهذا اتفاق كلهم في كافة الدهور تخلد من في النار
من ضرورياتهم بل هو من ضروريات الكل ولظهر هذا المبين لتعيش في
الاسلام زمان قصير فضلا عن التولد فيه والتعيش مع المسلمين
طول العمر فانه لا يبقى معه ريبة في ذلك اصلا واذا كان الامر
كذلك فالتصرف في عبائر القوم وحملها على المفتقر مع كون الكلمات
على صنفين لا احد ينفي او كونه ضروريا كاف في المقام بل موقوف
من اعاد الاجماع لا بد بيان شرح مع اثر قرينة واضحة على ان
المراد تقصير الكل وان الخطأ ودليل التقصير وكاشف الشهادة
وعدم التخلية اذ من المستبعد بل من المستحيل عادة عدم دقوف

اصحابنا رضهم على ما هو مذكور المذهب بالرأي وخطأهم كما ذكر في ذلك
فهذه قرينة واضحة اوضح على كون مقصودهم ما ذكرناه فنسبة الخطأ
الى المتصرف اولى بل متعينة وان كان الواضح انه ليس كلماتهم
مبنية على حال الواقع بل بيان الشرطية بمعنى ان من اخطأ في شيء
من العقائد الايمانية وقد قصر في الطلب فهو من اهل النار ومن
اخطأ مع عدم التقصير فهو معذور لا يعاقب ولا يخلد في النار فالغرض
الاشارة الى ذكر الحكم الشرطي من غير تعرض للواقع من المخطئ وانه آثم
كلية او على سبيل الجزئية ففيه ان كلماتهم آبية عن ذلك اباء جليا
مع تصريح جماعة منهم بكون المخطئ آثما على سبيل الكلية وملاحظة ان
الذي يلوح من كلماتهم ان الخطأ دليل التقصير فلا يمكن فرض
وجود الخطأ مع انتفاء التقصير وعدم التنبه لذلك من القرائن
المتقدمة وغيرها فان هذه القرائن دالة على ان بناءهم على
وحدة الحكم وانتفاء الفرق فلو كان كلماتهم راجعة الى بيان
حكم الشرطية لزم نسبتهم الظلم العظيم اليه في قولهم بتعذيب
نعم لمن اخطأ وكونه عن غير تقصير وتهاون ولم يلتفت الى

الحق

الى الحق مع التخطئة التي هي وهم اصحابنا في التفوه بهذه المقالة الشنيعة مع
ان جعلهم الخطأ دليل التقصير لا يلائم فرضهم المخطئ الغير المقصر كما نظير
بالتدبر الصادق فيعلم من ذلك انه ليس غرضهم بيان الشرطية بل مقصودهم
حال الواقع وان المخطئ الموجود في احد الازمنة آثم مطلق
لكون الخطأ ملزوما للاثم كما قررناه في تقرير محل النزاع فلا
ارتياب عليك في ان عباراتهم راجعة الى بيان حال الواقع وان
الاثم والخلود في النار لكافة الكفرة وارباب الخطأ في الاصول
الايمانية فلا شبهة في الاجماع المحقق والاجماعات المحكية بل الضرورة
وبدا ان وسق ظاهرة على ذيل التصرف في هذا المقام فانه غضة
اساطير هوى لكثرة الاعلام مع انه لو كان له وجه صحة فيها يدفعه
الضرورة الواضحة وقد عرفت ان الامر بالامكان على تقدير
تسليم عدم دلالة البرهان على ثبوت التقصير الكلي فاذا تحقق
الاجماع والضرورة الدالين عليه فالتصديق به لازم لانهما
يكشفان عن رضاء الحجة وقوله به وبعينه يبين الواقع فلا لازم
عقلي لا يعتريه شك ولا ريبة فيصير احد طرفي الممكن

به راجحًا فيجب علينا الاعتقاد به وان لم يصل عقولنا الى كيفية
تقصير كل صنف من الكفار اذ جهات التقصير مختلفة وطرقه
متشتتة في الغاية فقد يكون في غاية الخفاء بحيث لا يدركه
الا من كان مؤيدا بالنفوس القدسية وامعن النظر في معرفته
والاطلاع عليه وبالغ في ذلك حق المبالغة واستمد من عناية
الله تعالى ولطفه الحق في ذلك فلا يمكن الاحاطة بجهات
التقصير وطرق الضلال واسباب الكفر الا من كان عليه لا يخفى
عليه شيء من اجزاء العالم وهو الله تعالى ومن اصطفاه لذلك
على حسب درجته فاذا وصل الينا الخبر من الله تعالى في ذلك الامر
المشكل الخفي المتعلق باسرار التقصير اللازم لزم التسليم الذي
لا سبيل لعقولنا فضلا عن اوهامنا الى معرفته على سبيل التفصيل
والتعيين في الداعي على الكفار ودعوة الاوهام الى ملبس
لها حاصل الا الشيطنة والتدليس والكفر بنعمة قوتي
والتقيد بجهلها فقدم اصحاب هذا بابها لازم على ارباب
العقول السليمة اذ الوهم لا قدرة له على التكلم في هذا المقام الخطير

الذي يتزلزل فيه

الذي يتزلزل فيه اقدام العقول بشيء في مقابلة علم تعالى الذي لا يكثر
ولا يعزب عنه مثقال ذرة في الارض ولا في السماء فعليك ايها الكـ
بملازمة رسل الله وسفرائه عليهم السلام والتصديق بما انزله الله تعالى عليهم
فانه الميزان الحق والقول الصدق لا يكن فوقه دليل ولا وراءه
سبيل للفوز وتمسك الشقي في الداعي الى النار المعاند للاسرار
المتكبر عند الملك الجبار لانك تهلك من حيث لا تشعر وتصيب
من حيث لا تخبر اعاذنا الله وجميع الطالبين من الهلاك الابد
والعذاب المخلد بلطفه وعنايته وعصمته الثاني ان
الآيات الكريمة القرآنية والآثار النبوية الفرقانية واخبار
اهل العصمة عليهم السلام مع كثرتها وتظافرها وتفاضتها مشتملة على
ذم المشركين وعبدة اللات والعزى والجبت والطاغوت
واليهود والنصارى والصابئين وسائر الفرق الباطلة
وارباب الاديان الفاسدة وتوعيدهم وتعييرهم والاخبار
عن خلودهم في النار واستحقاقهم لسخط العزيز الجبار من غير
تفصيل وتمييز وتحديد بالاحكام المذكورة مع كثرة

اصناف الكفار وتشتت المذاهب الباطلة في الغاية مغمورة في
تلك الرموز الالهية والآثار النبوية والاحاديث الامامية مع
بلوغها في الكثرة الى الدرجة القصوى والمرتبة الاعلى على سبيل الاطلاق
والارسال من غير تقييد بالتقصير والتهاون والتسامح فلا يبقى
ارتياب في ان المقصر خلود الكفر في النار ولا يبقى منه في العقول
الا اذا كان احقاق الكفر ملزوما للتقصير والعصيان اذ تعذيب
الكافر مع اجتهاده الكامل وسعيه التام والتخلية التامة
ورفع غشاوة التعصب واللجاج قبيح في العقول لانه ظلم عظيم
بل لا ظلم اعظم منه وذيل جلاله وعظمته فوق اجل من ان
يتلطخ بهذه الادناس الدنية والارجاس الشنيعة فتبين [illegible]
من اطلاق هذه الآيات الكثيرة وعموم الاخبار المحصورة
ان الكفار مخلدون في النار وان هذا الاجل تقصير الجميع واغماض
الكفار واتباعهم للهوى وايثارهم للدنيا لا جحد وضوح الدلائل
وسطوع الامارات وظهور العلائم فلو لم يغمضوا ولم يتعصبوا
ولم يتبعوا الهوى ولم يؤثروا الحيوة الدنيا على الآخرة لوصلوا

الى الحق

الى الحق ودانوا الى المقصد وصاروا امة واحدة وكانوا مؤمنين لكنهم
قد تكبروا وتعصبوا واستغرقوا في الدنيا وآثروا الهوى فوقعوا في بئر
الهلاكة الابدية وصاروا من اعداء الله واوجبوا لانفسهم نار
السعير والعذاب المخلد واستفادة هذا المعنى الصحيح المطابق للعقول
ان ذهب السليمة من تلك الظواهر الغير المحصورة الواردة باسرها
مطلقة مرسلة غير مقيدة في غاية السطوع والبروز والظهور بحيث
لا يرتاب فيه الناظرون الواقفون باساليب الكلام والخطابات
العارفون باسرار المبدء والمآب ولئن قلت ان هذه الاطلاقات
باسرها منصرفة الى الافراد الشايعة الظاهرة وهم اهل التقصير و
العصيان والتعصب كما هو قضية فهم اهل العرف وارباب اللسان
فلا يبقى لها شمول ان لم يكن له تقصير وتهاون في الطلب والاجتهاد
فتختص الادلة بهم قلت في ازاحة هذا الوهم ان كان مقصودك
ان الموجودين من الكفار واهل الضلال مقصرون تابعون للهوى
مؤثرون للدنيا والكافر الغير المقصر في الكفر والضلالة مفقود
الوجود معدوم في الكون والرموز الالهية والخطابات النبوية
المنبئة عن الاسرار المختفية في الاستار لا تشمل هذا الصنف

الملكوتية

اذا اقتدر وجد فهذا احق حقيق بالاتباع لصدقك فيه لان العقول
تشهد بذلك اذا الكفر القدري الصادر من غير اختيار وحشية لا يوجب
التعيير والاخذال والتعذيب بالضرورة من صفاء العقول و
الارواح لكنه لا يوجد هنا لاستدلال اصلا اذ موضوع النتائج
هو حال الموحدين من الكفار وانه هل تستتبع الكفر للخلود
لكونه ملزوما للتقصير لا بد وقد يفارق عنه لكونه مفارقا
عن التقصير احيانا والمطلوب ان الواقع هو الاول وما ذكره لا يلزم
لا يفيد ذلك ولا يؤيده اصلا وان كان مقصوده ان الموحدين
من فرق الضلال واصناف الكفار منقسمين على قسمين مقصر
في الكفر والضلال وغير مقصر فيه وكلمات الله تعالى ورسوله و
حججه منصرفة الى الاول دون الثاني فتخصيص الدلالة من تلك
الجهة فاستمع لما يتلى عليك من الحق اللائق بالاتباع وهو ان
الداعي للانصراف ليس الا كون الظاهر عند العقول فهو تعذيب
من قصر في الطلب وتعيير من اغمض عن الحق ولم يبذل وسعه
اللازم بذله في اقتنائه فضلا عن تقصيره وكفر عن عقد عمد
دون من لم يكن حاله كذلك كفر بالقصور او بحجب العقول النفس

اللازمة

اللازمة لغير المقدورة الازاحة وهذا الانصراف مسلم لكنه لا يدل
على ان غير المقصر فيها موجود من بين الكفار واهل الضلال حتى
يخرج من اطلاق القرانية والآثار الفرقانية صنف موجود
من الكفار وهم المجاهدون الطالبون من غير توقف وعناد
الكافرون من غير تقصير بعد غاية ما يفهم منها مع هذا الانصراف
شهادة العقول والافهام الصحيحة ان من حكم بخلوده في النار
واهليته لتعذيب العزيز الجبار فهو مقصر في الكفر متهاون
في الضلالة مطروح في الريب بالاختيار واما ان هذا المحكوم
عليه بالاحكام المسطورة هو جميع الموحدين من الكفار او صنف
منهم فالانصراف المسطور لا يثبت الاول ولا يقتضي الثاني
بل هو جامع لكل واحد منهما كما هو الظاهر على العقول ومن زعم
اقتضائه للثاني ومنافرته للاول وهو بعيد عن التحقيق
صادر عن سوء التدبر فنقول لما كان جميع تلك الكلمات
الالهية والرموز القدسية مطلقة غير مقيدة بشيء لطلوع
آفاقها النورانية شمس حقيقة الاول وهو كون

الكثير من الكفار في كافة الدهور والاعصار مقتصر من كان في عز
مشيئة واختيار منهم كفر فقد قصر ووقع في الجحيم باتباعه للهوى
وايثاره للدنيا واغماضه عن الحق وهذا العموم الذي هو مدلول
جميع تلك الكلمات يجامع الانصراف المذكور ولا منافاة بينهما بوجه
واذا ارتفع التنافي وجب القول بمقتضى الدلالتين واتباع دعوة
الامارتين فتوهم اقتضاء الانصراف المشعور للاقتسام المذكور من
نتائج الضعف والقصور بديهي لا مقتضى لان المحكوم عليه بالخلود
ينبغي ان يكون من حيث مقصرا والاطلاق الذي في جميع الكلمات
مقتض لان الكفر من اهل التقصير واذا جمع بين الدلالتين
الغير المتضادتين تم الاستدلال ويلزم المطلوب من غير اشكال
ويعاضد هذا القصد اعني ارادة تقصير الكفر من كلام الله
تعالى ورسوله ص وخلفائه ع وانه يظهر من التصفح في الوجوه الاتي
والاحاديث النبوية والآثار الامامية ان الله تعالى نصب
آيات بينات ومعالم واضحات ودلائل ظاهرة وشواهد
باهرة لدين الحق والايمان بالله ورسوله ص واليوم الآخر وانها

بحيث لو لم يكن

خفيت

بحيث لو لم يكن التعصب والعناد وحب الدنيا والتكبر واللجاج لما
على احد من ارباب العقول ولوصلوا بها الى الحقائق الايمانية
والمقاصد الايقانية وان من لم يصب الى الحق وكفر بالله او
برسوله ص او بغيرهما انما اتى من تقصيره وتهاونه واغماضه
واستغراقه في الدنيا وتعصبه ولجاجه وتكبره وعناده لا من قصور
الدلائل وفتور الشواهد وخفاء المعالم وابهام المسالك و
هذا المعنى مع الاغماض عن شهادة العقول السليمة والافهام
الصحيحة عليه تفيده الآيات والاخبار افادة ظاهرة
بينة بحيث لا يبقى لاحد الارتياب في استفادته منهما اذا لم
يقصر في الطلب والانصاف ولم يسلك مسلك الجور والاعتساف
ونظر فيها بعين التخلية والتصفية فانه لا يكاد يخفى احتواؤهما
عليه بعد ذلك وهذا شاهد واضح ودليل ساطع على ان
المراد من العمومات والاطلاقات الواردة في خلود الكفار
بأسرهم في النار ان الكفار حالهم كذلك اي كونهم ناشئ عن التعصب
واللجاج وما اشبه ذلك من الاسباب الناشئة عن الاختيار

الداعية الى النار في دار القرار وانهم لو جاهدوا في الله حق جهاده
والصفوا ولم يعضوا الوصول الى الحق وصاروا مؤمنين ولم يبق
فيه كافر لوضوح الامارات وسطوع العلامات وفتح الابواب
الى المبدء والمآب وهذه الامارة في التحقيق امارة قوية ظاهرة
باهرة جدا كافية للناظر بعين التحقيق انها الطالب النظر ولا
تتمخض فانك ترى انوار كشف الحق باذن الله تعالى ويدل على ارادة
العموم وانتفاء الاهتمام الضمائر لو كان هذا الاهتمام حقا
وكان اطلاق الكلمات الالهية والاحاديث النبوية وما ضاهاها
منصرفا الى احد الفهمين وهو اهل التقصير والضلال يلزم
كون جميع تلك الكلمات والآثار على سعة جهاتها والكثرة الى الغاية
وورود جميعها مطلقة مرسلة محمولة على الافراد النادرة
اذ لا ارتياب في ان من يتوهم كونه غير مقصر هو الذي تقصر
فطانته عن درك نبذة من المعقولات او الذي يكون محجوبا
بالغواشي والحجب اللازمة التي لا يمكن انفكاكها وازاحتها
والذي يكون نائيا عن بلاد الاسلام لا يمكنه مسافرته

اليها

اليها بحجب الجبال الشاهقة والبراري القائمة والبحار العميقة وامم
الذين جبلتها مواد الاوهام وذكرناهم في تحريري وهذا الامر
على العقول النافذة والافهام الصائبة ولا ارتياب في انهم
اكثر الكفار واغلب اهل الضلال بل بالنسبة لهم الى الباقين
من الكفرة واهل الباطل اكثر الافراد وجميعها خارجة عن
تلك الكلمات العامة الغير المقيدة والباقي المقصود منها
اقل قليل منها وهذا النوع من التخاطب والتحاور في سبيل
بالعيان خارج عن قانون اهل اللسان لشهادة ضرورة التعارف
به فانه كيف وان من المسلمات عندهم انصراف المطلقات
الى الافراد الشائعة الظاهرة ولا ارتياب لاحد فيها و
مع الاغماض عنها نقول بشمولها لها ولغيرها من الافراد النادرة
ايضا واما انصرافها الى النادرة فقط فهذا لم يحتمله
احد ولا ينبغي ان يتفوه به من كان له ادنى انس بالكلام لا سيما
اذا كان المطلقات في غاية الكثرة وخرجت عدتها عن
الحصر فلو بني الامر على الاهتمام والانصراف المذكورين

لزم المحذور المطلوب الذي تشهد ضرورة اللسان بفساده وبطلانه
فكيف يجوز حمل الخطابات الالهية الواردة في اعلى درجات البلاغة
والفصاحة وخطابات حججهم على التي دونها فنهاها عن هذا الوجه
الباطل الشنيع الذي يعرض عنه جميع اهل اللسان وايضا الوحي
الاعظم الالهي ينطق في الف مقام بذم اكثر الكفار و
بتعييرهم وتوبيخهم بنفي الشعور والعقل والسمع والبصر وغير
ذلك مما هو مناط الوقلية عنهم بابلغ بيان وهذا معلوم بالعيان
والوجدان فلا يصح الاقسام المذكور لاستلزامه كون الاكثر باعتبار
انتفاء التقصير خارجين عن خطابات التعيير والذم والاخذال
والتوبيخ وهو خلاف ما نطق به الوحي الالهي ولئن قلت ان
هذه الشهادة انما يكون صحيحة اذا كان مورد التعيير وحيث
الاخذال في الخطابات الالهية اكثر الكفار واغلب اهل الضلال
لان هذا مناف للاقسام المذكور الموجب لعدم كون
اكثرهم مذمومين مخذولين وهذا محض مناقضة اذ مورد
التعيير والاخذال اكثر الناس وهذا لا يوجب نفي الاقسام

المذكور

المذكور فنقول في ازاحة ذلك انه لو كان اكثر الكفار مذمومين دون
غيرهم فينبغي ان يصح المذكور مع ما الحقناه به فان اكثر الكفار
خارجون عن خطابات التعيير والاخذال كاهل الاديان وارباب
المذاهب الحقة وهي اكثر من الاول لان الاول على حياله اكثر
منه فكيف الحال اذا ضم اليه ارباب الاعتقادات الحقة فاكثر
الناس ليسوا من اهل التعيير والتوبيخ وهو خلاف ما نطق به
الوحي الاعظم الالهي فيجب ان يكون جميع الكفار مع انهم اكثر
الناس مقصرين او يكون اكثر الكفار الذين يكونون اكثر من
الجميع منهم مع المؤمنين لكي يكون اكثر الناس مورد التعيير
والتوبيخ وكل واحد منها على تقدير صدقه مناف للاقسام
المذكور مع ما الحقناه به كما هو المعلوم بالبداهة من الوحي فيجب
ان يكون ما ذكرنا او ثبوت التقصير للكل حقا وهو المطابق
لما نطق به القرآن المجيد من كون الاكثر مذمومين موبخين
مخلدين في النار مستحقين لسخط الله العزيز الجبار شاهد قوي
على صدق ما ذكرناه من ثبوت التقصير للكل ولو كان المراد

الاقسام
من الاكثر اكثر الكفار او اكثر الناس فثابت جداً ومما يدل على فساد
المذكور ايضاً ان الآيات والاخبار الواردة في تعيير الكفار
وتوبيخهم وخلودهم في النار واستحقاقهم للعذاب على سبيل
الاطلاق والعموم بغير تقييد كثيرة جداً بحيث لا يمكن عدّها
وضبطها عادة وهي مع هذه الكثرة خالية عن التقييد
المذكور وليس في واحد منها التعرض له بوجه من الوجوه فلو
كان الحكم مقيداً في الواقع لاستحال ذلك عادة نظراً الى عاداتهم
عم اذ يظهر بالتتبع والتصفح انه قد جرى عادتهم عم انه
لو كان الحكم مقيداً لأشاروا الى التقييد ولو في خبر واحد وان
اطلقوا في آخر فهذا عادتهم عم في جميع الاحكام المقيدة
في الواقع سيما في الاحكام المشهورة المعروفة التي تكون
عمدة في الشريعة وكان الاخبار الكثيرة في النية
واردة عنهم عم فيها كما في محل البحث وغيره فان عادتهم
عم مقتضية للاشارة الى التقييد فيها في اخبار كثيرة كما
هو الظاهر بالتتبع في عاداتهم وسيرتهم عم والحكم بخلود
الكفار

به الآيات
الكفار في النار من الاحكام المهمة العظيمة في الشريعة وقد ورد
والاخبار الى حد لا يحصى وهي مع ذلك مطلقة مرسلة وليس
في شيء منها التقييد المذكور فلو كان حقاً لكان مذكوراً في كثير
منها نظراً الى عاداتهم المستمرة في كل حكم فيعلم منها بطلان
الاقسام والتقييد المذكورين نظراً الى العادة المستمرة
مع ان هذا مقتضى الحكمة الحقة ايضاً فتدبر والقرآن الوحي
الالهي مشتمل في كثير من المواضع على انقسام الناس الى مؤمن
وكافر وكون الاول في النعيم والثاني في الجحيم بقول مطلق وهذا
مناف للانقسام المذكور لان اكثر الكفار على هذا القول
من اهل الشقوة من الظاهر عدم دخولهم في المؤمنين لانتفاء
العقائد الحقة التي هي مناط الايمان وليسوا من الكفار
المذكورين في المقابل المحكوم عليهم بالدخول في الجحيم نظراً الى الاقسام
المذكور بل هم قسم ثالث له حكم آخر وسياق الوحي الالهي
ينادي بفساد ذلك لانه يقتضي الاحاطة والاستيفاء و
حصر القسمة فكيف يصح مع ذلك خروج اكثر المكلفين من

وهذا وتبه

الفهمي المتقابلين المخطئين بالكلية كحكم الشافي والطلوب وأن
واضحة على أن الكافر المذكور في المقام محيط بالكلية وأن
التقصير ثابت للجميع لئلا يلزم الظلم العظيم الذي لا ظلم أعظم منه
والثاني فيختص المأمور بالجهاد والقتال مع المشركين
لم يفرق في شيء من غزواته التي كان فيها مأمورا بالقتل
والنهب والأسر بين كافر وكافر من تلك الجهة كما هو المعلوم
لنا بالضرورة من الأخبار والآثار الواصلة إلينا في غزواته
صلى الله عليه وآله وغزوات أصحابه المأذونين من قبله من هذه
المعاملات كانت ثابتة بالنسبة إلى كل من كان محاربا
غير داخل في ذمة ولا صلح على سبيل العموم بالضرورة فلو كان
الانقسام المذكور حقا لما ساغ عند العقول ذلك بل كان
اللازم تفرقته صلى الله عليه وآله بين من كفر بالتقصير وبين من كفر لا عن
عناد ولجاج وتهاون وتقصير وهو الأغلب على تقدير
صحة الانقسام المذكور والحكم على الأولين بالقتل والنهب
دون الآخرين لانتفاء التقصير الموجب للتعيير والإخلال

ولئن قلت

الدنيوية

ولئن قلت أو أداه هذه الأحكام عليهم في النشأة الفانية
لا يستلزم الدخول في النار واستحقاق العذاب في دار القرار
وهذا محل النزاع ومطرح الأنظار فيسوغ اشتراك الكل
في تلك الأحكام الدنيوية لحكمة إلهية لا نعلمها لكنهم افترقوا
بالنسبة إلى عذاب الآخرة إلى مقصر في الكفر وغير مقصر
فاستحق الأول منهم العذاب الأبدي دون الثاني فلا يتم التأييد
قلت في مقام الإزاحة إنه لا ريب في أن القتل والأسر و
النهب عقوبات دنيوية ليس لها مصحح إلا الذنب والإثم
كالتعزيرات والحدود الثابتة في شريعتنا القويمة
الإلهية فلو انتفى الذنب والتقصير والعصيان لما صح عقوبته
بالقتل والنهب والأسر بالضرورة من العقول ولتأكده
الاستقراء في أحكام شرعنا فإنه يرشدك إلى أن مثل هذه العقوبة
منتف في حق من لم يكن له ذنب وتقصير في الشريعة الحقة
الإلهية وهذا في الظهور بلغ إلى درجة الوضوح فيعلم أن كل
كافر كان أهلا للقتل والأسر والنهب فهو مقصر في الكفر جاحد

للاسلام لسوء اختياره واتباع الهوى والتعصب والعناد
واذا انكشف انه مقصر في ذلك فهو آثم مخلد في النار لان
الكفار المقصرين حالهم كذلك بالضرورة والاتفاق والبراهين
القاطعة ولما كانت العقوبات الدنيوية عامة لجميع
الكفار بحكم صاحب الشريعة يلزم من ذلك تقصير الكل وانهم
وهو مستلزم لخلود الكل في النار واستحقاقهم للعذاب الابدي
وبطلان الاقسام المذكورة وهو المطلوب ويوافقه
التعيير والتوبيخ واللعن والذم في حق كثير من ارباب
المذاهب الباطلة من الشيعة من الفطحية والواقفية وغيرهم
من ائمتنا عم وخواص اصحابهم كما هو الظاهر بالتصفح في
الاخبار الصادرة عن اهل العصمة عم في احوال
رجالهم مع ان هؤلاء المذمومين كانوا ملازمين
للزهد والورع وخادمين لاخبارهم عم حافظين لها
عن الاندراس والزوال مبلغين لها الى الشيعة
مروجين للشريعة فلو كان تحقق الكفر والضلالة لا

عن تقصير

عن تقصير وتهاون لكن الوقوع بين اهل العلم كان هؤلاء غير مقصرين
مقصورين عن الضلالة والكفر لان آثار التخلية وعدم الاغماض
والمجاهدة في طلب الحق الصادرة منهم اكثر مما يتصور
صدوره من غيرهم من اهل العلم بدرجات شتى فاذا كان هؤلاء مع
هذه الرياضات والمجاهدات والزهد والورع مقصرين
مغمضين عن الحق كافرين لسوء اختيارهم باعتبار ما ورد
في حقهم من الذم والتعيير والاضلال والتوبيخ اذ توبيخ من
لم يقصر في العبودية والاطاعة قبيح وان اختلف بالحكم
القدوس من العقول الكاملة فما ظنك بغير هؤلاء ممن ليس له
هذه الآثار الحميدة الملازمة لعدم التقصير فينبغي ان يكونوا
مقصرين كافرين لسوء اختيارهم بطريق اولى ونتيجة من
ذلك تقصير الكل هذه المذكورات مستندة من الشواهد
والامارات الدالة على الدلالات المتكاثرة و
الاخبار المتواترة الواردة في توبيخ الكفار واخذهم
والحكم بخلودهم في النار على سبيل الاطلاق والارسال

ليست مبنية على الاقسام المفردة والاطراف المذكورة بينهما
على ان هذه الاحكام لارباب التقصير ونسبة الهوى وان
الكل موصوفون بذلك في الكل من اهل الشاهد والشواهد على
ذلك كثيرة لكن فيما تلوناه عليك كفاية لمن كان له نور في القلب و
كان فطرة سليمة وفطنة صحيحة لانه لا ارتياب بعد تعقله والاصابة
اليه في ان الكلمات الالهية والآثار الشرعية حالها كما رمزناه
لك ومن كان له سرعة انتقال واستقلال قريحة يعلم ان كثيرا
من الشواهد التي اقمناها على الكمال ودلالات الكتاب والسنة
يحج الى المقصود من تقصير الكل وخلود الجميع في النار وكون
الكفر الواقع ملازما للتقصير في ذات حنيفيتين وصاحبه
رتبتين مصدقة لكن هذه للقصة فلا نتوقف
الثالث من الشواهد والبراهين انه لا خفاء على ارباب
العقول الكلية ان ذهة عن حي الطة الاوهام ان العقلاء
البالغين الى مرتبتي الاعتقادات الايمانية والمقاصد
الايقانية لانه لهم في الوصول اليها من مؤن واسباب يتوسطها

سيالون

سيالون الى الايمان ويصلون الى الاسلام ومن العقد النظر الذي
فيه استعداد ادراك هذه العقايد والالتفات الى انه يكون في
الواقع دين وطريقة وعقايد ومقاصد اذ من لم يلتفت الى
وجود دين وملة لا يمكنه تحصيله وان كان مالكا للفعل الذي
يكفي في التصديق به ومعرفته اذ اعمال الآلة فرع الالتفات
لعدم كون الاثر لازما لوجود الفاعل والآلة بل لا بد من وجه
من القصد واعمال الآلة وهو موقوف على الالتفات بالضرورة
فاذا لم يحصل الالتفات لا يتحقق الاعمال فلا ينال الى المقصد
ضرورة فالالتفات الى وجود دين في متن الدهر من مقدمات
النظر والوصول الى العقايد الايمانية ومثله فعلية النظر وترتيب
المقدمات وجعلها معلومة لو كانت نظرية اذ انه يحتاج النتايج
في المقدمات البعيدة بطرز الاجمال والابهام ليس على بالضد
واعتقاد الشرع والآلات من خصله الضروريات الشرعية
مبادئ بعيدة لجميع العلوم على الكل من الفنون وواصله الى
الدرجة الاقصى من العقد والكمال وهذا من ضروري البطلان

فاسد بالحس والعيان كيف وهو مستلزم لكون الكل في امر مثله واحدة
ولا يكون بينهم اختلاف في الايمان والكفر وطرق الضلال اذ
الضروريات الاولية والفطرية لا تختلف فيها العقول ولذا
وقع التكليف بالايمان والمعارف الحقة والعقايد الصادقة
ووعد للمطيعين والمخالفين الثواب والعقاب والجنة والنار
فتبين فلا ارتياب لارباب العقول ان هذا الانسان الجاهل
ليس بعلم واعتقاد فلا بد من النظر في تحصيل الايمان والاعتقادات
الحقة وهو من مقدماته فالعقل النظر الكافي في تحصيل الايمان
والالتفات الى ما يوجب الدعوة فعليه النظر وازالة الموانع
وازاحة الحجب واضراب ذلك من مقدمات تحصيل العقايد
الحقة والوصول الى الايمان فان قلت لطالب الحق ان مبادي
الايمان والوصول الى الايقان اما ان يكون مجبولة في النفوس
البشرية التي ذوات عقول بمعنى ان نفوسها بحيث تكون
كافية في عقد الايمان والوصول اليه فيها ثم يوجبها
الانتقال الى اثر يوجبها الانتقال الى آخر وهكذا الى ان

تصل الى الايمان

بمؤونة
تصل الى الايمان فهي ذوات جملة مباديه وفي علته جملة اخرى منها
الاولى فنحن المبادي منها لا يمنع ان جميع المبادي حاصلة لها بالفعل
لان هذا فاسد بالضرورة لان النظر الذي هو من اعظم مقدماته غير
حاصل بالفعل كيف ولو كان جميع المبادي حاصلة بالفعل لكان
الايمان ضروري الثبوت لكل عاقل بالغ لامتناع تخلف المعلول
عن علته التامة ولو مع حصول جميع المبادي بالفعل يكون العلة تامة
فيكون الايمان واجب الكون ضروري الثبوت وهذا مع كونه
مخالف للضرورة بديهة موجب لبطلان التكليف بالايمان لانتفاء
القدرة والاختيار الذي هو مناط صحة التكليف فما هو
واجب الحصول او ممتنع الثبوت يقبح التكليف به والاكرام
او الاخذال بفعله او تركه فاذا كان النفوس الى قبله مجبولة
على الايمان الفعي فهو واجب الحصول لها فيقبح الامر به وجعله
مورد التكليف فالمراد من هذا الاصل كون النفوس العاقلة
البشرية كافية في تحصيل الايمان بالقدرة والاختيار باشتمالها
على فطريات تمكنها معها الوصول الى الايمان بابداع مقدماته

ومبادیه والکتب بها وتقریرها فلیس لها فی ذلک افتقار الی خارج من
نفوسها غیر داخل تحت قدرتها بل الکل منها بلطف صنعه تعالی
وبالغة حکمته ومتانة مشیئته واما ان یکون جمیع المبادی غیر حاصلة
فی النفوس البشریة بالمبدأ المفطور بحسب کلها او بعضها خارجة
عن تحت قدرتها وصنعها واختیارها بل من فوق الغیر مقدوره
فلو حصلت من باب الاتفاق بحسب لتلک النفوس قدرة الوصول
الی المقام الایمان ودرجة الایقان والا فهی محجوبة عن ذلک
لایمکنها الوصول الیه بحسب ما منحها الله تعالی فی فطرتها و
جبلتها لکونها فاقدة بذاتها عن آلات الوصول الیه مفطورة
بالنقصان والحجب فان فرض حقیقة الاول ووقوعه فی متن
الدهر یلزم المطلوب من کون المخطی فی الاعتقادات الایمانیة
ملزوما للتقصیر والتهاون وکون المخطی فیها من حیث
هو کذلک آثما عاصیا مخلدا فی النار الکبری لان کل نفس
تحت ذوات مبادی الوصول الی الحق بحسب الفطرة الاصلیة
والجبلة وعندها کل ماله دخل فی الوصول الیه بالقوة او

بالقوة

بالقوة بحیث یکون استخراج ما هو بالقوة الی الفعلیة بما هو عنده
من الاسباب من غیر ان یکون للخارج مدخلیة فی ذلک فقد اعطی
الله مبادی الوصول الی الاصول باسرها فحینئذ لو اخطاء فی شیء
من العقاید الایمانیة ولم یهتد الی ما هو الحق فیه فهو اما لفقد
سبب من الاسباب ومقدمة من المقدمات واما لسوء اختیاره
واهماله لمبدء من المبادی واغماضه عن الحق واتباعه للهوی
وعدم تخلیة للشوق باستغراقه فی الدنیا وعدم تحلیته وما اشبه
ذلک من الحجب الغواشی المانعة عن درک الحق فانکشف لک فی
تقریر الادلة الثلثة واتضح لک بطلان احتمال عدم التکلیف
مع وجود الاسباب المذکورة بالمعنی المسطور بالقوة وبما یاتی
و الاول باطل بالفرض فتعین الثانی فحینئذ فرض صدق الاحتمال
الاول یلزم ان یکون کل مخطئا آثما مخلدا فی النار وان فرض
حقیقة الثانی لایلزم عصیان الکل فی صورة الخطاء وعدم الوصول
الی الواقع لان النفوس لما لم یکن فی ذوات جمیع مبادی الوصول
الی الایمان بل بعض مبادیها خارجة عن قدرتها و اختیارها

ووقوعها فيها اي كان بالاتفاق لضعف الغير وضعفه فلا ضير
في عدم تحقق ذلك الامر الى رجع عن قدرتها لها ولا صبر في ذلكم لم تصف
تلك النفوس الا الحق الامور الاتفاقية لا يلزم وجودها في حق من يكون او صه
هذه الامور اتفاقية والاّ لم تكن اتفاقية وهو خلاف المفروض
فمع كون بعض الخطأ غير مقصر لاستناد خطائه الى نقصه بسبب ليس
ابداعه مقدوراً له فلا اثم ولا تعذيب له لحكم العقل الضروري فهناك
اضافتان احدهما وهو الاول يوجب تقصير الكل والآخر وهو الثاني
لا يوجبه ولا يوجب عدمه ايضاً وعلى الاول يكون التكليف بالامور
بالنسبة الى المبادي الفطرية الخارجة عن قدرة نفوس البشر ومن
العقل والبلوغ ونحو ذلك واجباً مشروطاً لقبح التكليف به
في حالة فقد تلك المبادي لانه تكليف بالمحال لكون متعلقه
متعلق الوجوب مما هو خارج عن تعلق قدرة المكلف به وامتناع
الى مستلزم لامتناع الى والمكلف به ولذا انطلق الوحي الالهي
والسنة النبوية بكون التكليف هو العاقل البالغ القادر
وبالنسبة الى المبادي الغير الفطرية التي داخلة في تحت قدرتها

في التوصل

الجهد
في التوصل الى الايمان وفعلية النظر وازالة الحجب والغشاوة وبذل
في طلب الحق وكشف قناع التعصب واللجاج وحب المال والشأن و
والبنين والمكاسب عن وجه قلبه وما يشبه ذلك مما لو حصل
او عدمه دخل في تحصيل الحق والوصول الى الواقع واجب مطلقاً
لا لان تلك المقدمات مقدورة اذ لا ملازمة بين مقدوريتها
وبين كونها مقدمات الوجوب اذ لا مانع عقلا ولا شرعاً من
كون وجوب الشيء مشروطاً بامور مقدورة للمكلف بل هو واقع
في الشرع في كثير كالحج بالنسبة الى الاستطاعة المالية وتكسبها والواجبات
النذرية بالنسبة الى اجراء صيغة النذر والواجبات المترتبة
على العقود والايقاعات من البيع والصلح والاجارة والنكاح و
الطلاق والوقف ومثل ذلك مما هو كثير في الشريعة الكاملة
بل لان البراهين القاطعة العقلية وضرورة الاسلام بل جميع
الملل واجماع علمائنا بل اجماع اهل جميع الاديان دالة على
ان البالغ العاقل الموصوف بصفة العقل النظري الذي به يميز
بين الحق والباطل ويدرك الحسن والقبيح لابد وان يكون عارفاً

بأنه مؤمنا لصانعه وخالقه ومدبره ورازقه وربه ومعبوده كماله وصفات
جلاله وعدله وحكمته ومشيته وبأنبيائه ورسله وخلفائه وباليوم
الآخر صح تحصيل له بذلك التقرب الحقيقي الى وأمن من الخوف وصار
أهلا للفوز بالنعيم والنجاة من الجحيم ونال لذة الزلفى وسعادة
العقبى واخبار نبينا صلى الله عليه وآله وأئمتنا عليهم السلام كاشفة عن ذلك الحكم
البين عند العقول الى ذروة عمن لطف الاوهام القلقة نشر بيان
ظاهر واضح للارتياب فيه لاحد ممن له ادنى انس بملاحظة تلك الآثار
الشريفة والاخبار الكريمة فالموصوف بالمبعوث مورد تلك العناية
الالهية بدلالة الشواهد القطعية وما يحجب عن ذلك مفقود
لان المقدمات المذكورة مقدورة له فلا يكون تكليفه بالايمان
في حالة فقدها قبيحا فتم العلة بوجود الداعي المقتضي وفقد
المانع الى حب فيجب وجود الاثر وهو المطلوب فلا عذر للعاقل
المعذور في الجهل والخطاء لفقد مبدء من المبادي الايمانية لثبوت
التكليف وفقد المانع ولكان عليه تحصيل المقدمات والمبادي
والفقد الاختياري لا يصحح عذره بالضرورة من العقل والشرع

فالى هذا يشير

فالى هذا يشير في اجزاء الايمان او المخل فيه من اهل التقصير والاثم والعصيان
والمخلود في النار بانشائه ذلك الى فقد حسب كان الى ده لازما عليه
فقد قصر فيه تحصيله او اخلاله بالتقصير فهو من اصحاب السعير ومع الثاني
يكون التكليف بالايمان بالنسبة الى غير المبادي الفطرية الغير واضحا
مشروطا كلا او بعضا وبكون هذه المقدمات بكليتها او بعضها
مبادي الوجوب فمن لم يلتفت الى الايمان والاسلام وان في
الواقع دينا وملة وطريقة او التفت ولكنه لم يخلي بخلية نافعة
ولم يجتهد في ازاحة الحجب والغواشي ولم يبذل همته في ازالة الموانع
ولم ينظر فيما ورد عليه من الامر العقلي الايماني حق النظر فوقع بذلك
في بئر الجهالة والهلاكة والخطاء الكلي معذورا لكونه خارجا
عن دائرة التكليف بالايمان حج فهو كالبهائم والمجانين و
الاطفال ولا خطاب له بالايمان والاسلام ومعرفة الصانع
تع وكماله وجلاله وانبيائه ورسله واليوم الآخر وان لم يتفق
له ذلك فلا تكليف له وليس يجب عليه تحصيل شيء من هذه الامور
فالذين هم خصمون في التعصب واللجاج والعناد والاستغراغ

في الدنيا ومتابعة الهوى وعدم التوجه الى الايمان وعدم الالتفات
الى صانعه وخالقه ورازقه ومدبره وعدم طلبه الى الآخرة اذ
التوجه ورفع الحجب لازم وجوبه على هذا الفرض لكونه مقدمة للوجوب
لا مقدمة الوجود حتى يكون تحصيله حتما لابد منه هذا ابان ما يلزم
على التقديم لكنك يا سالك الطريقة القويمة وصاحب القريحة
السليمة لا ترتاب في فساد الثاني وبطلانه واستلزامه لمخالفة
الشواهد الظاهرة والدلائل الباهرة اذ ما توهم على هذا كونه
مقدمة الوجوب غير المقدمات الفطرية ليس الا التوجه
وازالة الحجب والغواشي واكمال النظر في تحصيل الحق لعدم
تصور شيء آخر كما لا يخفى عليك اذا تاملت واذا فرض كون
هذه الامور مقدمات الوجوب يلزم ما اومأنا اليه آنفا
من ان ذلك يوجب كون الناس في رخصة وسعة في امر الدين
اذ ما من انسان الا وله فقد شيء من هذه المبادي فمنهم من ليس له
توجه والتفات بالفعل الى الايمان والاديان ومنهم
من كان مبتلى ببلاء التعصب واللجاج ومنهم من كان غريقا
في بحار الشهوات وزخارف الدنيا ومنهم من شق عليه

التخلية

التخلية التامة ومنهم من يصعب عليه النظر الوافي ومنهم من يصعب عليه المهاجرة
عن الاوطان وملازمة الكفار وترك مصاحبة الاكابر و
هكذا الكل فرقة منهم فاقدة لمبدء من تلك المبادي قطعا واذا
كانت مقدمات الوجوب وهي غير حاصلة يلزم من ذلك ان
يكون الكل او البعض الآخر شتى ويذرهم حقيقين فيما هم عليه
من الكفر والجهل والعناد والتكبر والتعصب وعبادة
الشيطان واتباع الهوى وملازمة الدنيا وعدم الالتفات
الى صنعه وخالقه ورازقه وعدم التوجه الى الآخرة وطلبها
ومقاصدها وما اشبه ذلك من انحاء الضلالة وطرق
الكفر والغواية فالكل بهائم وحشرات رفع عنهم القلم وهم
في مندوحة فيما هم عليه وهذا مقالة ارباب الهزل و
الهذيان ونسبة الكفرة الى الصبي والصبيح يشهد ببطلانه الحس
والعيان ولا حاجة فيه الى اقامة الحجة والبرهان كيف والامر
شديد على اهل الدنيا وارباب الهوى واتباع النفس
البهيمية الشيطانية والمؤثرين للدنيا على الآخرة وجميع العقلاء

على تعبيرهم وتوبيخهم وذمهم وتاديبهم وجميع الكتب السماوية
ناطقة بذلك بان الانبياء والاوصياء والرسل كانوا يتكلمون
به في كل يوم وليلة ومع هذا كيف يكون الكفر مندوحة عن
التقييد بالتكاليف الالهية وكانوا كالبهائم والحشرات
خارجين عن دائرة المدح والذم والتكليف وهذا في غاية
الظهور غير خفي على ذي شعور والحاصل لو كان الامر كما يزعم فوجهم
عند الخطاء عن التكليف ان لعدم تحقق ما هو مقدمة وجوب
في حقهم وهذا بناء في القول بمعذوريتهم لانه مستلزم لتعلق
التكليف بهم حال الكفر ما لم يكن لهم قدرة على الوصول الى
الواقع باعتبار اشتباه الامر عليهم من غير تقصير منهم فهم
معذورون في الخطاء كمعذورية المجتهد الغير المقصر في
الفروع فهذا الاحتمال بحكم عند الكل مخالف للاجماع ونفيا
يلزم من ذلك الغاء الانبياء في امرهم بالايمان بالله و
اليوم الآخر وما جاء به اذ لهم ان يقولوا لسنا مكلفين
باعتبار انه لم ينكشف الحجب عنا بعد فلم تامرنا بالايمان و

لا يلزم

لا يلزم علينا اطاعتكم ولو قال الانبياء في هذه الجواب ان نرفع حجبكم
ونزيد موانعكم في نظرا وانفسنا وفي منع اتباعنا كيف لكم بتلك
الحجب والغواشي فلهم ان يقولوا ان التفكر فيكم وفي منع الكم غير
واجب علينا وكذا ازالة الحجب والغواشي في نفوسنا مع الحجاب
وما نرفع الحجب حتى نصير مكلفين فح يلزم افحام الانبياء
ع لاشتفاء الجواب مع انه يقبح الفحم امرهم ونهيهم ودعوتهم
لان صحة هذه الامور فرع كونهم مكلفين وهو باطل بالفرض
فما كان اللازم عليهم التوقف في التبليغ حتى تحصيلهم
من باب الاتفاق شرائط التكليف من ازالة الحجب والتفكر
التام فان حصل لهم ذلك بلغوا اليهم والا فلا مع انا
نعلم بالضرورة ان الانبياء ع امروا ونهوا ودعوا
بطريق العموم والكلية مع اظهار المعجزة لئلا يكون لهم عليهم
حجة وصوروا المخالفين وعذبوهم وسألوا من الله قهرهم
اهلاكهم وتعذيبهم اذ اتركوا التفكر مع ذلك ولم يصدقوهم
ولم يتاملوا في امورهم واتبعوا الهوى والدنيا وقلدوا
الآباء واشتغلوا بالملاهي والمكاسب والمشتهيات

وبهذا ايضاً وكون الامور المذكورة مقدمات الوجوب دون الوجوب
بالضرورة وايضاً النظر في امر الانبياء عم ومعجزاتهم والاستدلال
منها على نبوتهم والاعتقاد بحقية النبوة المطلقة موقوف على
عقايد عقلية ايمانية كثيرة فما لم يحصل لهم ذلك لا يمكن لهم شيء من
تلك الامور واذا كان حصولها موقوفاً على عقايد عقلية امور
[ان تلك العقايد]
لا يجب عليهم تحصيلها فما لم يحصل لهم تلك المقدمات من باب
الاتفاق لا يجب عليهم تحصيل تلك العقايد فليس لنسبة
الى التكليف بالنسبة الى هذه العقايد في هذه الحالة الا
عليها غالب الناس فلا يحصل لهم من النظر في الانبياء عم و
احوالهم شيء لانتفاء المبادي التي لا يلزم تحصيلها وثبوت
وجوبها بقول الانبياء عم مستلزم للدور لانه فرع اعتبار
قولهم وهو لا يكون الا بان يكون النبوة حقة وهو لا يكون
الا لثبوت تلك الاعتقادات وحصولها وهو لا يكون
عادة الا اذا كان واجباً عليهم اذ مع عدم الوجوب لا
يطلبونها بل يبقون على الجهل القديم وهو الدور ولو فرض

المستلزم

المستلزم العقلي لا الى دور فح وان لم يلزم الدور كما لا يخفى لكن
لكنه لا يمكن اثبات الوجوب بقول الانبياء عم في الغالب لانه
يكون موقوفاً على امر غير حاصل لا موجب لهم في تحصيله فلغوا
قول الانبياء عم في ذلك ويبطل ثمرة الارسال والتبليغ
والدعوة ولا يحصل لهم من النظر في احوال الانبياء ومعجزاتهم
شيء كما قلناه فتم جداً فيجب ان يكون في النفوس موجبة
التكليف وان يكون المقدمات المذكورة مقدمات الوجوب
وكان في العقول شهادة من الله تعالى على ذلك فيلزم عليهم بحكم
العقول تحصيل العقايد ثم النظر في احوال الانبياء عم ومعه
لا يلزم شيء من الشنايع المذكورة كما لا يخفى بالتامل الصادق و
ايضاً البراهين القطعية العقلية دالة على ان من كان موصوفاً
بالعقل والرشد يجب ان يكون متوجهاً الى صانعه ومدبره ورازقه
وعارفاً لوحدته وصفات كماله وجلاله وبانبيائه ورسله
ومطيعاً لاوامره ونواهيه وطالباً للسعادة القصوى التي
هي غاية الحاجة والابداع في هذه النشأة الفانية التي

من دار البلاء والمحن وهذه البراهين الواضحة لتطلب الفرق
عاقل وعى قلب لان الكل عباد الله مضطرون للبلوغ الى
السعادة القصوى منتقلون من هذه الدار الفانية الى النشأة
الباقية فكيف لا يحكم العقول بوجوب تحصيلهم في هذه النشأة
الفانية التي هي محل الآلام والمصائب والامراض ما تنتعش
به ابدا وينفع حرمانهم عن السعادة الابدية واللذة
الدائمة وابتلائهم ابد الآباد ببلاء البعد والحرمان عن
الرضوان والحور والقصور واي وجوب اعظم من هذا الوجوب
واي حرمة اشد من هذه الحرمة والعقل السليم لا يرتاب
في ذلك فلا رخصة للعاقل بحكم العقل الصريح في القوة العقول
القعود عن معرفة الله تعالى وتهذيب النفس والتحلية و
التوجه الى الآخرة وتحصيل ما ينفعه فيها ومع الابتلاء
بالتعصب واللجاج والعناد والكبر والتعجب وما اشبه
ذلك مما يهلك النفوس ويميتها اماتة ابدية وفي
الاستغراق بالدنيا وزخارفها والاشتغال بالملاهي

وغفلته بذلك

وغفلته بذلك عن تحصيل العقايد الحقة والمعارف الايمانية
والتوجه الى دار السرور وعالم اللذة والرضوان وبـ
هذا الكون كان الانبياء عليهم السلام لم يفرقوا في الدعوة بين عاقل
وعاقل بل كان الكل عندهم سواء في آثار التبليغ والار
شاد المقدمات المغرورة لقضاء البراهين العقلية امور مقدورة
ومقدمات وجود الواجب فيجب على الكل تحصيل هذه
المقدمات فلو قصروا ولم يصلوا الى الحق فهم آثمون مقصرون البتة
والثاني ضرورة الكلام بين جميع الاديان تدل على شمول التكليف
بالايمان ومعرفة الله تعالى وصفاته الجمالية والجلالية وغيرها
لكل بالغ عاقل واحاطته بالجميع من غير فرق وهذا في الضرورة
بحيث لا يخفى على احد من المسلمين ولذا يكون المكفرين يذمونهم
ويعيرونهم بالتعبيرات الشديدة ويحكمون على خلودهم في النار
واستحقاقهم لسخط الملك الجبار وهذا مما لا ينكره الكفار
لاحد وهذه الضرورة الواضحة كاشفة عن ثبوت هذا الحكم عن
الحجج عليهم السلام وهم معصومون عن الخطأ فقولهم على الواقع قطعا والثالث

لو كان المقدمات المذكورة مقدمات الوجوب لزم بطلان جميع الشرائع والملل
لان الكفار حسبنا مع دعوة جميع الفقهاء الى معرفة الله وسائر المعارف
الحقة وذم المعاندين لها وذم حب الدنيا والحرص والاستكبار
واللجاج وعدم التوجه الى الآخرة وعدم التخلية وكون ذلك من
الحجب والموانع التي يكون الناس قادرين على كشفها ولو بالرياضات
الشاقة والمجاهدات الصعبة ويكونون مع هذه الحجب غير واصلين
الى المعرفة والايمان فلو كان هذه المقدمات مقدمات
الوجوب لكان الامر كذلك قطعا فيصير الشرائع والاديان باطلة
فاسدة بالضرورة والعيان بلا ارتياب ثم ان تربية النفوس
البشرية في هذه النشأة التي هي دار الاكتساب والبلوغ
الى الدرجات القصوى بالاعتقادات الحقة والصفات
المحمودة وازالة الصفات المذمومة ولم يخلق الانسان
الا للتقرب الى الله تعالى والتنعم بالنعيم الابدي والفوز
السرمدي ومن الضروري ان التربية انما تحصل عند الله تعالى
وان ارسال المرسلين وانزال الكتب والوعد والوعيد وما اشبه ذلك

من الالطاف انما

من الالطاف انما هي لاجل تربية النفوس الانسانية وابلاغهم الى غاية
وجهه فيه من الفوز بالرضوان والروح والريحان فلو فرض كون
المقدمات المذكورة مقدمات وجوب لزم اهمال الله تعالى
الذي هو رب الارباب ورب العالمين لاكثر النفوس البشرية
التي هي اشرف موجودات عالم الكون وترك تربيتهم اذ حصول
هذه المقدمات من باب الاتفاق من ممتنع عادة وبدونه ليس
عليهم تكليف والانسان بالطبع مائل الى الدنيا ومشتهياتها
والحجب والغواشي الجسمانية محيطة في ذاتهم الطبيعة منهم المجاهدة في
كشف هذه الحجب والغواشية ولم يخلق في عقولهم ما يهديهم الى [illegible]
ولم يعطوا مؤنة الوصول بل حصلوا ما داموا الحجب موجودة
فقد عطلت نفوسهم وضيعت ارواحهم وتركت تربيتهم و
اهملوا وخلصوا وهذا ظلم عظيم واهمال صريح لا يليق ان
يعزى بكبريائه فكيف وهو تعالى كامل الذات والصفات
والافعال بذاته المقدسة فكيف يجوز ان يكون فعله خاليا عن هذه
الدرجة من النقص والقباحة وانه تعالى عن ذلك عما يقول
الظالمون علوا كبيرا فيجب ان يكون لطف التكليف والتربية

اللائقة
متعلقة بالكل وكون تلك المقدمات مبادئ الوجود والصفات العقول
تشهد بشهادة واضحة بأنه لم يترك ولم يكن يتركنا ولا فيه درجة ما يقتضيه
فلا بد من فضل الله تعالى وعنايته الكريمة استعداد عقد العقائد
الايمانية التي بها الفوز بالنعيم والخلاص من الجحيم وازالة الحجب والغواشي
الجسمانية المحيطة بنوع افراده ولو كانت شفقة ضعيفة
مختلفة في المشقة باختلاف الموانع والقواسر فضرورة
العقول بالمراجعة الى النفوس والنظر في احوالها حاكمة بأن
الكل جامع من هذين الكمالين وان تفاوت الآحاد بالنقص
والكمال والشدة والضعف لكنه لا ريب باشتراك الكل في
المقدرة الضرورية كالذي لا محيص منه في تحصيل الاعتقادات
الحقة فاستعداد ذلك بادراكه وكشف قواسره في الكل مع
الاختلاف في الدرجات واثبات التوجه الى تحصيل الحق
والاجتهاد بين الاختلافات ووجوهه فهو ايضا ضرورة
العقول وبديهة الوجدان الصحيح اذ ما من احد من موجود
في هذه النشأة الا وقد قرع سمعه الاختلاف في الاديان
وان لم يكن مطلعا على جميع طرق الباطلة فالموفق الاجابة

به الفوز ل

باختلاف

باختلاف الاديان والملل المتشتتة لكثرتها التي هي فيه بالضرورة من العقول
وهذا سبب الالتفات والتوجه جدا فيجب عليه التوجه الى ذلك
الاختلاف الذي قرع سمعه ولو احال الحكم العقل السليم واذا
اطلع عقله وصح خلافه وتوجه الى ذلك الاختلاف ونظر الى
معرفته وتمييز الحق من الباطل لتحصيل الاطلاع في خلاف
ذلك مع الاختلافات الاخر ايضا بتقريب من التقارب
فيحكم عقله بوجوب النظر فيها ايضا لتمييز الحق من الباطل واذا
كانت متعلقة بالاعتقادات الحقة الايمانية فسماع الاختلاف
الاجمالي يستلزم الوصول الى كثرة الاختلافات الموجودة في العقائد
الايمانية والنظر فيها وهذا الشيء موجود في النفوس البشرية
لحب التفقه والنظر الموجود في هذه النشأة الكونية و
هذا الامر واضح لمن كان له ادنى بصيرة في اوضاع العالم واحوال
النفوس وعلومهم الحاصلة من سماع الاخبار وتواتر الآثار
فنحن لا نرتاب بعد الالتفات الصحيح والتوجه السليم في ان
مؤدى الوصول الى الحق موجودة في جميع النفوس بالفعل وهذا
ظاهر بالمشاهدة والعيان فلا غنى لنا عن شهادة البراهين

القاطعة والدلائل الساطعة على لابدية وجود هذه المؤن في
النفوس البشرية العاقلة الموصوفة بالرشد والعقل فهذا يكفينا
لان المشاهدة مغنية عن تجشم البرهان في اثبات وجود المؤن
بالفعل في جميع النفوس فلا يصح ان يتوهم ان هذه من المقدمات
المقدورة مقدمات وجوب لكونها خارجة عن قدرة النفوس
البشرية ومع وجودها بالفعل واتيانها بالمقدرة على النظر و
تحصيل الحق لا محيص عن القول بلزوم النظر ثم بقبح رفع التكليف
عنهم مع كون الحال كذلك كما يظهر من ملاحظة ما ذكرناه في تقريب
الاصحابي وغيره مما لا يخفى على العقول السليمة فهذه المقدمات
مقدورة ومقدمات الوجود لا الوجوب فان حصل خطاء
فهو ملزوم التقصير لان الفرض وجود الاسباب فلا يصح
استناد الخطاء الى فقد السبب بل يجب ان يكون مستندا
الى التقصير والتهاون وهو المطلوب فتم وبالجملة مقدورية
المقدمات لكل نفس بشرية قابلة معلومة بالوجدان الصحيح
الصريح وان فرضنا عدم دلالة البراهين القاطعة عليه وفي
هذا القدر كفاية في كونها مقدمات الوجود اذ قد عرفت انها لا تكون

مقدمات الوجوب

مجبولة

مقدمات الوجوب الا اذا كانت غير مقدورة وانها اذا كانت مقدورة
في النفوس بالمعنى المذكور هناك تكون مقدمات الوجود لا الوجوب لضرورة
واجماع المليين وغيره من الشواهد العقلية والنقلية وغير ما ذكرناه
من الادلة والشواهد وما لم نذكره مما لا يخفى على العقول ايكشف لك
يا طالب الحق الكشف في مبحث ان النفوس البشرية مجبولة على جميع المبادي
والمقدمات الموصلة الى الايمان بالمعنى الذي عرفته هناك وانه على
تقدير عدم كونها ثابتة لها بابداع الله تعالى فهي ثابتة لها بالفعل على
ما يدل عليه الوجدان والعيان ومع ذلك يكون التكليف ثابتا بالضرورة
ثم يكون كل تخطئة في شيء من العقائد الايمانية خطائه مستندا الى التقصير
والتهاون فيكون مخلدا في النار لثبوت التكليف وعدم تحقق الاطاعة
اذ الفرض وجود جميع المبادي بالمعنى المذكور وهي مبادي الوصول الى
الحق كما هو مقتضى البراهين فانه تعالى اعطى الكل لطفه وعنايته
امر كلي بالغ على تمام الحقيقة الايمانية التي هي سعادة النفوس ابد
الآباد واعظم مؤن الوصول الى تلك العقائد والاسباب
الموصلة اليها فكما فعله وتمم صنعه فلا قصور في جهته فتم دعوى
تهيئة جميع الاسباب من عنايته تعالى ولطفه ان تمام

لا يبقى الا قول اختيارا من المكلفين به لحصول الايمان وثبوت الحقية
فلو لم يحصل الايمان لم يكن ذلك الا لخذلان في فعل الاختيار لكمال الاسباب
بالبرهان وليس هذا الا التقصير ولما كان التكليف بالايمان ثابتا
يلزم العصيان والخلود في النيران واستحقاق العذاب الابدي وان توهمت
وقلت ان جميع ما ذكرت في تقرير ان مقدمات العقائد الايمانية ومباديها
مجبولة في النفوس البشرية بالطبع المسفور وان ما يتوهم كونه من مقدمات
الوجوب من الالتفات ورفع الحجب والموانع ونحوه ليس كذلك بل هي مقدورة
العقلاء فتكون مقدمات الوجوب فيلزم كون التقصير سببا للخذلان مطلقا
لا ينهض لنفي الاصلاح وغيره من فقد النبي في وقت آخر بان ان
المتقدم انما يتم بالنسبة الى العقائد التي يستقل فيها العقول
ولا يكون للنقل مدخلية فيها اصلا كاثبات الصانع تعالى وصفاته
الكمال والجلال واشباه ذلك واما الاعتقادات التي يكون
للنقل والشرع مدخلية ولا يمكن الوصول اليها بلا توسيطه
كالنبوة الخاصة التي المطلوب فيها هو التصديق بنبوة رجل
مشخص معهود معين والامامة الخاصة التي مرجعها ايضا
الى مثل ذلك واما سائر الاعتقادات اللازمة على المؤمنين

فلا يتم ما ذكرته

فلا يتم ما ذكرته من الارشاد والتنبيهات فيها اذا سمع ان الرجل الفلاني
ادعى النبوة واظهر المعجزة لا يكون الا بان يخبره المخبر دون غير ذلك على وجه
يفيد العلم او الظن او لا يفيد شيئا منهما وذلك الاخبار ليس مقدورا
له بل هو نصيب الغير من باب الاتفاق وما لم يصل اليهم ولم يقرع
اسماعهم فلا يمكن لهم الالتفات الى تلك النبوة حتى يتفكروا فيها
ويصرفوا الهمم في طلبها ويصلوا الى الاخبارات المتعلقة بها
ويتوسلوا اليها الطلب والاجتهاد ويعتقدوا بالحق وينجوا بذلك
من العذاب المهين فلم يتجه بالنسبة الى النبوة الخاصة والامامة
الخاصة واضرابهما مما للنقل مدخلية فيه هو الاتصال الذي في
لان جميع المبادي غير مجبولة في النفوس البشرية بالطبع المفطور
لان الالتفات الى نبوة ذلك الرجل المشخص المعلوم ليس
مقدورا له بل لو تحقق فتحققه من باب الاتفاق لا بتحصيله
ودعوة عقله اليه فالجمع في مثل هذه العقائد لا يلزم ان
لا يكون معذورا الا انه يمكن ان يكون خطاؤه مستندا الى عدم
وصول خبر هذا الشخص المفروض ولو في الجملة اليه كما انه يمكن استناده
الى التقصير في الطلب والتخلية وازالة الحجب والموانع بعد وصول

الجزم الاجمالي اليه ومع الاول لا يجوز اليه تقصير لان النظر في ذلك الجزم المخصوص
مع انتفاء الالتفات وبدون الجزم ولو بالاجمال ليس مقدورا له حتى يكون
تحصيله واجبا عليه ويؤاخذ على تركه لكنه ليس من اهل الاثم والعصيان
لانتفاء الموجب لهما فظهر ما ذكرنا من الكلية نقول في ازاحة الوهم
وكشف القناع عن وجهه انك قد تبين لك في تحرير محل النزاع و
تنقيح محل النزاع ان الذين كانوا في اوائل الاسلام وماتوا
باعتقادهم الباطل باعتبار عدم وصول صيت الاسلام اليهم عادة
خارجون عن محل النزاع وان محل النزاع بالنسبة الى منكر
الاسلام او جاحده او نحو ذلك ممن للتمكن مدخلية في ازالة الكفر
المتعلق به هو الذي يكون مقتضى العادة وصول صيت الاسلام
او نحوه اليه كالكفار الموجودين في ازمنتنا ودهورنا و
اضرابهم ممن وصل صيت الاسلام والايمان الى اسماعهم باقتضاء
العادة فنقول ان هؤلاء الفرق من الكفار الذين كان باقتضاء
العادات البشرية والمعايش الانسانية وصول خبر النبوة
والبعثة والوصاية والخلافة اليهم قد حصل لهم باقتضاء النظام
الالتفات الى وجه الاسلام والايمان فهذه المقدمة التي

كانت

كانت خارجة عن قدرتهم حاصلة لهم وبقية المقدمات التي يحصل الافتقار اليها
في تحصيل الحق بعد حصول الالتفات من التفحص والنظر والتخلية وشبه
ذلك مقدورة لهم فهي مقدمات الوجوب فعليهم تحصيلها واقتضاؤها لان
يصلوا الى الحق فاذا قصروا في شيء منها كما هو الواقع بالنسبة الى الكفار ولم
يصلوا الى الحق واخلوا عما لذلك فليسوا المعذورين لاستناد خطائهم الى
التقصير فلا حجة لهم في الكفر فهم مخلدون في النار الكبرى هذا مع انا
لو سلمنا عدم حصول تلك المقدمة للكفار باقتضاء هذا النظام الكوني
البشري نقول انا قد نبهناك على انه ليس من عاقل موجود في هذه
النشأة الكونية الا وقد قرع سمعه اختلاف الاديان وتشتت الملل
وهذا الاستماع يصير داعيا بالاختلاف على سبيل الاجمال فعليه التوجه
الى ذلك الاختلاف والمراجعة عقله وتشمير الذيل في تحصيل الحق
الصحيح المطابق للمعقول من بين تلك الاديان المختلفة المتشتتة فاذا
اجتهد في طلبه والسعي اليه واعرض عن اطاعة الهوى ومحبة الدنيا
والنفس الامارة ثبت تحصيله الاطلاع في خلال ذلك على دين
الاسلام وشريعة الايمان وانه افضل من جملة الاديان اذ الموقوف
انتشار اسم الاسلام في البلدان والامصار والقرى والجبال

فينشأ عن ذلك عدم الاطلاع عن ذلك في خلال القلب كما الحكم بالوجدان الصحيح
والدرك السليم فيحصل له الالتفات الى دين الاسلام البتة وهو فيه
باب العذر لان مقدمات الذي بعد ذلك من مقدمات الوجوب
فعليه الكتب بها وهو يصل الى الحق البتة فاذا اخطأ في سبيل السبيل
الذي الى التقصير منه في اقتناء المبادي وكتب المقدمات كان منهمكا
على ذلك فهم كافرون بالتقصير مخلدون في السعير في علم بانه لا يختلف
كاف في الوصول الى الحق لانه وسيلة الاطلاع الى سائر الشائعات
والالتفات الى التقليدات وبعد حصوله له الكمال المقدورية
المقدمات المقررة بعد ذلك فبعد انتشار الاسلام يكون الاحتمال
الاول صادقا بالنسبة الى جميع الكفار بالاضافة الى الاسلام وكونه
في الوقائع التي يكون للنفس مدخلية والوهم المعقود اضحى الاحتمال
فاسد المقال فيجب جميع ما تلوناه عليك فهم باطل الحق و
الصدق فالذي علينا ان نقول انه انكشف لك ان موضوع الشأن
هو الذي كان كافرا بعد انتشار الاسلام واقتضاء النظام الكوني
وحصول ووصول خبر الاسلام الى بلاده وانتشاره فيها ومثله
منه ايكون الحق واصلا اليه وصولا ظاهرا لا ارتياب فيه وينكشف

لامر الاسلام

لامر الاسلام الكشف فلا ظاهرا بينا بحيث لا يكون كفره مع ذلك الا عن
اغراض وتعصب ولجاج اذ لا خفاء على ارباب العقول ان الامور
الحادثة يكون انتشارها وحكايتها في الاصقاع والآفاق
بمقدار مسيس الحاجة اليه ووجود الدواعي عليه فكلما كان دواعي
نقله اكثر كان انتشاره واشتهاره ازيد ولذا ترى ان بعض الامور
يشتهر في العالم في زمان قليل كاشتهار الشمس في وسط السماء وبعض
الامور الاخر يبقى في ستار الخفاء مع تقدم زمان طويل وهكذا
وليس ذلك الا لاجل اختلاف دواعي النقل والاسباب الموجبة
للانتشار فما كان تلك الدواعي والاسباب موجودة فيه في غاية
الكثرة والازدياد ولظهر حاله على عامة الناس بعد مضي زمان
يقتضي الحالة ظهوره فيه وينكشف لهم انكشافا بينا بحيث
لا يبقى الارتياب فيه لاحد وذلك كقضية طوفان نوح وشجاعة
رستم وسخاوة حاتم ونحو ذلك من القصص الخالية والوقائع الماضية
ومثله ضروريات الدين او المذهب كوجوب الصلوات
اليومية وكون الظهر اربع ركعات وكذا العصر والعشاء و
وجوب صيام شهر رمضان ووجوب الزكوة والخمس والحج و

وحلية البيع والاجارة والنكاح والطلاق والوقف والصلح وحلية لحم
الغنم والبقر وحرمة لحم الخنزير والميتة والخمر وحلية المتعة ونحو
ذلك مما هو ضروري في الدين او المذهب اذ لا ارتياب في ان هذه
الامور من اجل وفور الدواعي وازدياد اسباب النقل صارت
ضرورية بحيث لا يخفى على احد من اهل الدين اذا كان ضروريا فيه
او من اهل المذهب اذا كان ضروريا فيه ولذا يكفر منكره
ولم يكن حديث العهد في الاسلام او الايمان ولم يقبل دعوى
شبهته لان ذلك الامر باعتبار كمال وضوحه وشدة ظهوره
لا يخفى عمن تعيش في الاسلام او المذهب بان معتقد انه منكر
له منكر للشرع حقيقة وشبهته غير مسموعة الدعوى لوجه
المكذب ولا ارتياب في ان دواعي نقل دعوى النبي ص
النبوة ونقل معجزاته ص اوفر وازيد من دواعي الصلوة نقل ص ٣
والزكوة ونحوهما بل من دواعي نقل قصة طوفان نوح وشيء عنه
رستم واضرابهما بدرجات شتى لكونها من اعظم الوقايع واجلها
ولا ريب في ان هذه الدواعي موجودة في جميع البلاد والاصقاع
والآفاق لتعلق هذه الواقعة الجليلة بالحق في الكل فيقتضي

الدواعي

الامصار
الدواعي والاسباب بلوغ هذا الخبر ووصول امارات صدقه الى جميع
والاقطار بحيث يسمعه كل عاقل ولكن يجب لو اراد تحقيق الحق فيه
لو يصل اليه لوضوح اماراته وسطوع معاملته باقتضاء العادة
البشرية والنظام الان في ذلك فمن كان كافرا بالاسلام مع ذلك و
ادعى العذر فهو غير مسموع العذر لوصول الخبر اليه بالضرورة ووضوح
امارات صدقه وشواهد حقيته بحيث لو يصل متوجها اليه
لادركه البتة فكفره قد نشأ عن عدم التوجه اليه لاستغراقه
في لذات الدنيا وشهواتها وملهياتها وزخرفها او عدم التخلية
وعدم كشف قناع التعصب واللجاج عن قلبه والاعراض عن الحق
مع الاطلاع عليه ومعرفته كما يتفق ذلك لاكثر الملحدين
الجاحدين للحق او نحو ذلك من الاسباب الموجبة للكفر والضلالة
على سبيل الاختيار والارادة فهذا الكافر لم يكن له عذر في
كفره للتقصير والتهاون في حال الكفار بعد انتشار الاسلام في
الاصقاع والاكناف مندرج كلهم كلية على حسب اقتضاء
العادات الانسانية والاسباب المعاشية والانكار
مكابرة لا يخفى الاصقاع اليها نعم من كان في جزيرة ذهنه

اعوجاج وفي ذوقه لجاج وكان مرآة عقله مغمورة في كدورات
الاوهام الشيطانية والخيالات النفسانية ولم يكن له اقتدار
على كشف تلك الظلمات والحجب والنظر الى ما عليه النفوس
البشرية في الواقع لم يؤمن بنبوتك ولم يصدقه بل ينكره غاية
الانكار ويزعم انه على هدى في ذلك مع انه في ضلال مبين
يا طالب الحق بالتخلية التامة والجهاد الاكبر وازالة الكدورات
عن مرايا بواطنك والتضرع الى الله والابتهال الى حضرته
الكريمة وتطهير الذيل في اقتفاء الحق وكشف حجب الامكان
فان كنت ممن كان له حظ من اليقين وتخلى بحلية
المتقين ووصل الى درجة العارفين ومقامات الواقفين
واتضح ان الله تعالى قرر الدين وحصل الاسلام وشرع
الايمان وخلق البشر وكونهم وانشأهم في هذه النشأة
الكونية الفانية الاستعدادية لاجل تحصيل ما يجديهم
في المعاد واقتناء سبب الرشد والبلوغ الى السعادة
القصوى والوصول الى درجة الزلفى وكلفهم بالايمان
والاعتقادات الحقة التي هي مبادي السعادة الابدية

والحيوة السر

والحيوة السرمدية وامرهم بالشرائع والاديان ودعاهم الى ما قرر لهم
بحسب ما يقتضيه حكمته الكاملة وعنايته التامة واذا كان هذا هو المقصود
من ابداع هذا التكوين العظيم الذي تحير فيه العقول ومن تشريع شرايع
الابداع والتكليف تعلق تعالى ان يجعل لهم ما يوجب وصولهم الى هذا
المقصد الاقصى والمطلب الاعلى ويبعدهم عن دركات الشقاوة
والجهل والعصيان لكن حسب ما يقتضيه هذا النظام الكوني الاستعدادي
التدريجي لاستحالة التصرف الملكوتي واللطف العقلي في تحصيل
هذه الغاية الكونية الاستعدادية بالنسبة الى هؤلاء المخلوقين في
هذه الدار الفانية التي كلها الفرق والفقر والغيبوبة والغفلة
والاستعداد كما هو الظاهر على العارف باسرار الصنع والتكوين
وما هو اللايق بكل درجة منه فاللازم على حكمته تعالى ان يلطف
بعباده ويجعل لهم في دار التكليف الموجبات للوصول الى هذه الغاية
المعبر عنها بالمقرب الى الطاعة والمبعد عن المقصد المعصية
على حسب ما هو اللايق بهذه النشأة والمناسب باحوال
النفوس البشرية الاستعدادية لانه تعالى لو لم يفعل ذلك مع

كون المقصد هو التكميل المقصود والبلوغ المطلوب يكون ناقضاً للغرض
تعالى اذ الغرض حصول المقصد بالجعل المفروض وكونه سبباً لانبعاث
العباد وبعدهم عن ظلمات الفساد ونقض الغرض قبيح ممتنع صدوره
من الحكيم تعالى ولذا اطبق اصحابنا الامامية شكر الله مساعيهم
الجميلة على وجوب اللطف والاصلح عليه تعالى وفرعوا عليه وجوب
التكليف وجعل الشرائع والاديان وارسال المرسلين وبعث
الانبياء وانزال الكتب وما يتفرع عليها من الامور المقررة
في مقامها وان انكره الاشاعرة خذلهم الله تعصبى لنبذة
من العقايد الفاسدة التي اخذوها بالتعصب واللجاج والعناد
وحب الرياسة فلم ياخذوا الدين من رسل العقول ودعواتهم
بل اخذوا الدين من الآباء بالاهواء وجعلوا عقولهم
مطابقة لما اخذوه فظلموا عقولهم وضيعوا نفوسهم
وكابروا فطرتهم وجادلوا حكمتهم فوقعوا في الدرك الاسفل
من النار واضلوا الاشرار الفجار وخربوا الاسلام و
ابهموا الاعلام فعليهم لعنة الله والملائكة والناس
اجمعين الى يوم الدين وبوجه آخر هو تعالى جواد لا بخل

وفياض

والقابل

وفياض لا امساك فيضه كامل وحقيقته فاعل تام وجاعل من غير نقصان
مستعد للفيض والجود اذ الغرض كون الغاية المذكورة عن حيث اهلية
هذه النشأة واقتضاء هذا النظام الاستعداد ولياقة هذا النوع
من التكوين فيكون القابل واجد الاسباب قبول الفيض وتهيؤ
صدور الفيض خارجاً عن حد البعد وظلمات الآباء والمنافرة
فيكون صدور الفيض لازماً لامتناع تخلف المعلول عن علته
التامة وان كان تماميتها بالاختيار كما هو المبرهن عند
الفحول بل الضروري عند العقول فلو لم يصدر هذا الفيض لكان
ذلك اما لاجل نقصان الفاعل في شرط ما يوجب كماله في الفاعلية
او لسوء القابل عن ساحة شرف القبول في الاستعداد وكلاهما باطل
اما الاول فبالضرورة واما الثاني فبالفرض فاللطف الذي
هو مناسب نظام البشر ولائق هذه النشأة واجب الصدور
من الحكيم تعالى لكمال العقول السليمة عن اختلال الاوهام والخيالات
والوساوس والشبهات بوقوعه في هذا العالم البتة من غير
تزلزل وارتياب فتفرع على هذه القضية الصادقة المطابقة

لكم العقول انه لا خفاء على ارباب الفطانة الذكية والفطرة الزكية
انه اذا مضى على اهل بلد وحدود زمان ممكن بالامكان الوقوعي
المطابق لاقتضاء الدواعي البشرية والاسباب الكونية وصول اخبار
النبي صلى الله عليه وآله ومعجزاته وشواهده وامارته اليهم ووضوح امره عندهم
في ذلك الزمان فايصال امره صلى الله عليه وآله اليهم بالاسباب العادية والامارات
الكونية وتبليغ معجزاته وبيناته اليهم وايضاحها لديهم من
اللطف الذي ليس لها مانع من قبح القواعد فيقبح في العقول
عدم صدور هذا اللطف من الحكيم تعالى ويمتنع ان لا يصدر
هذا منه تعالى وحينئذ ففي موضع التي خرج الكفار المنكرين
للاسلام او الايمان حتى يجب في حقه صدور هذا اللطف
الكامل منه تعالى تتميما للتكليف بالايمان وتحصيلا لما هو الغرض
من تكوين الانسان فلو مهد وصل اليه حديث الاسلام بعناية
الله تعالى واوضح له السبيل وكشف له الحجب من فضله الكامل وامر
الاسلام بالنسبة اليه واضح المنار ساطع الانوار بحيث لو لم
يعرض عن الحق واراد التثبت لوجد اليه الثقة لوضوح

البينات التي

البينات التي اعدها الله تعالى على امر النبوة واضرابه فيقتضي
البراهين العقلية تمامية الحجة بالنسبة الى جميع العباد الذين وقع
لطف التكليف بالايمان والاديان بالاضافة اليهم فهم الكف في
الكف مع البلوغ والعقل فالابواب بالنسبة اليهم منفتحة والسبل
لهم واضحة بلطف الله تعالى وعنايته بحكم البرهان فالكف في الكفر
والخطاء من اهل التقصير والاغماض وقد فشت ضلالتهم من
اتباع الهوى واقتفاء اثر الشيطان وايثار التعصب واللجاج
وتقليد الاباء على النظر في الحق والايمان والانقياد له وان
عارضك يا طالب الحق شياطين الاوهام ولم تكن في دراعة
صدرك وساوسهم فادفعهم بسيوف البرهان ورماح العقول
فان الاوهام لا تقاوم قوى الافهام فتصير مظفرا منصورا ولا
ينبغي لمدعي البرهان ان يتبع كل ناعق الجدل ذلك لمن كان
له قلب او القى السمع وهو شهيد فالخطاء في الحق بالايمان
لازم للتقصير من غير ارتياب وان عارضك وهمك والقى
في روعك ان حديث اللطف المذكور يجري في الفروع ايضا
بعين ما ذكرت فيلزم من ذلك كون الخطاء فيها في الفروع

معذوراً بالتقصير فيكون جميع علمائنا مقصرين في الفروع ويكونون من اهل
الفسوق والعصيان وهذا باطل بالضرورة من ديننا ومذهبنا والتفوه
به كاد ان يكون كفراً وجه اللزوم ان ايجاب اللطف الموصل الى الحق
يقتضي وصول من لم يقصر في الطلب اليه فمن لم يصل اليه فهو ناشٍ
عن اغماضه وتقصيره وتهاونه في الطلب ولا ريب في ان جميع
المختلفات ليست بحقة فيلزم تقصير الكل وخطائهم عن تعمد فجادله
بسيف التحقيق والتدقيق وهو ان هذا الوهم اختلاط و
اشتباه اذ اللطف اللازم على الله تعالى هو الذي يقتضيه
النظام الاتم ويكون محال النفوس الاستعدادية قابلة له
اذ هذا هو الذي يقتضي الحكمة المتعالية فيضانه على العباد
ويحكم العقول اذ ذهبت بوجوب ايجاده من المبدء الفياضي
واما ما يكون على خلاف ذلك ولا يكون المحال مستعدة لقبوله
بحسب هذه حالات هذه النشاة الاستعدادية فلا يكون
اقتضاء الحكمة افاضته واعطائه بل هذا لا يجوز صدوره ويمتنع
وجوبه لان وجود المعلول عند عدم العلة التامة من المحالات العقلية
التي اطبق عليها جميع العقلاء وما حكمنا بانه هو الصنف الاول

ولكن نقول

ولكن نقول بمقتضاه في الفروع ايضاً اذ الترغيبات التي تقتضي الاسباب الكونية
والدواعي الدنيائية ايصالها الى جميع العباد في كل الاعصار واقطارها
لكم بحيث لو اراد احد منهم معرفته والوصول اليه لوصل اليه من غير تامل
وتزلزل نقول بالخطاب في ذلك اللطف عليه تعالى بالنسبة اليها وهو تعالى
قد فعل ذلك وتلك الترغيبات هي التي تقتضي العادة انتشارها و
اشتهارها بين الناس بحسب كثرة الدواعي ووفور الاسباب المقتضية
له وعدم حصول الموانع والعلل المانع عنه كوجوب الصلوة والزكوة
والصوم والحج ووجوب الركوع والسجود في الصلوة وكون صلوة الظهر
والعصر اربع ركعات وكون صلوة المغرب ثلث ركعات وحرمة
الربا والخمر والميتة واكل مال اليتيم ظلماً وامثال ذلك مما يقتضي
وفور الدواعي ايصال احكامها الى الكل وانتفاع امرها عليهم فقد
فعل الله تعالى ذلك اللطف بالنسبة اليها ولذلك ترى وضوح احكام
تلك الامور في الاسلام وظهورها فيه بحيث لو التفت احد الى معرفته
لعرفه ووصل الى الحق من غير ارتياب فلو اخطأ احد في معرفة حكم
واحد من تلك الامور لكان خطاؤه ناشياً عن تقصير وتعمد و
لذلك لم يعذر من اخطأ فيه وصلى الظهر مثلاً ثلث ركعات

قطعاً وليس ذلك إلا لوضوح الأعلام وظهور الأحكام فلا يتصور الخطاء
فيها مع عدم التقصير والتهاون فاللطف الذي حكمنا بوجوبه في الإجماع
نقول بوجوبه في الفرعيات الضرورية وهذه الفرعيات لم يقع فيها
الاختلاف بين العلماء ولا نقول بكون المخطئ فيها معذوراً
غير مقصر فلا نقض بها وأما الفرعيات التي وقع فيها الاختلاف
ونقول بكون المخطئ فيها معذوراً غير مقصر إذا كان خطاؤه عن اجتهاده
وتخليته فليست من الصنف الأول بل من الثاني لأن الدواعي
في ضبطها ونقلها في غاية الكثرة والوفور حتى تصير موجبة ضبطها ر
لاشتهار أحكامها بين المسلمين وأسباب المنع والحذف الموجبة
للخفاء فلا يقتضي العادة مع هذه الاختلافات والحجج وضوح
أمر هذه الأشياء بل الذي يوجبه النظام البشري خفاء أكثرها
من البين وغموض معرفتها وانسداد أبواب علومها فلا يمكن
للنفوس البشرية معرفة هذه الأحكام على ما هي عليه في نفس الأمر
والعلم بها علماً مطابقاً للواقع فيمتنع لطف الله تعالى بهم في
إيضاح أمرها عليهم بحسب ما يقتضيه النظام البشري والوضع الكوني
الاستعدادي لسد الطرق بحسب هذا النظام وأما إيضاحها عليهم

بالنظم

بالنظم الملكوتي بطريق الوحي ونحو ذلك فليس لتلك النفوس قابلية له لضرورة
والذي يبطل أمر النبوة فلا يجب عليه تعالى أن يفيد هذا اللطف بالنسبة
إليهم بل لا يجوز ويمتنع عقلاً ونقلاً فليست أدلتها ظاهرة و
أعلامها باهرة فلا يمكن لكل من اجتهد وسعى في طلبها التيسير إلى
ما هو الواقع فيها علماً بل غايته حصول الظن له وهو قد يكون صواباً
وقد يكون خطاءً مع الاجتهاد الكامل والتخلية التامة لسد
الأبواب وإبهام الطرق بتقصير من المكلفين وعدم كمال
الدواعي الموجبة فيخطئ المجتهد مع عدم التقصير والتهاون باعتبار
القصور في المعالم والشواهد المستند إلى أفراد المبطلين في
ما أشبهه فيكون معذوراً وظهر بهذا أنه لا يجري حديث اللطف
والواجب اللائق عليه اللذان ذكرناهما لعدم معذورية المخطئ في أمر
النبوة ونحوها للنقض وضعف في الخطاء في الفرعيات النظرية
التي اختلف فيها آراء الفقهاء لأنها ليست محال الألطاف
الإلهية المتعلقة بكشف الواقع بالنسبة إلى كل مجتهد طالب للحق
ولا تقتضي العادة البشرية انتشارها واشتهارها بين المكلفين
بحيث لا يبقى مع طلب الحق عذر في الخطاء باعتبار وضوح

المنار وسطوع الانوار فلا وجه لان لا يكون الخطأ في تلك الفرعيات
منفكاً عن التقصير فلا يتجه النقض بالورع اذ الورع الذي هو مبني
الاحتمال لتحققه ولا نقول بمعذورية المخطئ فيه وما نقول بكونه المخطئ
مع الاجتهاد واستفراغ الوسع معذوراً فيه ليس مثبت الاصح حتى يتجه الوجهان
وما شابههما فيه حتى يتجه النقض به وهذا مثبت وجوب دفع الامام
عن الامة عن الاتفاق في الخطأ ووجوب ردعهم في الاختلافيات
بحيث لا يقع بينهم اختلاف في المسئلة فيكون جميع الاحكام اتفاقية
عندهم اذ اللطف في الاول موافق للاسباب العادية والاوضاع
البشرية فكون الثاني اذ ابراز الخلاف المعتقد به بينهم بحيث
ينهدم به بنيان الاتفاق امر يمكن وقوعه عادة ولا مانع منه
في العادات قطعاً واحتمال وجود المانع سفسطة بينة توجب
القدح في جميع العلوم العادية والبديهيات وينبه على ذلك ان المانع
المتصور في المقام اما عدم قبول نفوس الكل للوصول الى الحق
في المسائل النظرية باعتبار دقة المطلب وغموض الطرق الموصلة
اليه واعوجاج السليقة او قصور القريحة فلا يمكن عادة القاء
الحق في جميع نفوسهم بالتعليم البشري العادي واما الاختلافات

سرّ الموجهة

اليقيني
الموجهة في العالم المانعة من ظهور الحق وبروز الواقع ووصول ارباب
اليقين بعض الامراء والسلاطين وعلماء السوء واندائهم في جميع الدين و
افترائهم الكذب على الله تعالى ورسوله والائمة ع واحداث البدع
والضلالة على طبق اهوائهم ووفق آرائهم في الدين الالهي والشرع
النبوي وسد ابواب الحق واطفاء سراج الشرع الزاهر في الارض وما
يضاهي ذلك من الحجب والقواسر الموجهة في هذا النظم البشري من حجاب
شيطانية ودعوات نفسانية واما ان بروز هذا الحكم على ما هو عليه
في نفس الامر يبني صلاح النفوس البشرية في هذا الزمان الذي فيه فرض
الاتفاق ولا يتصور مانع آخر فقطع الآخر باب الاحتمالات التي توسطها
التي تجري في جميع الضروريات المعلومة الفساد بالضرورة من جميع
العقول الى فطرة السليمة عن الاعوجاج والوهانية السفسطية
وشرع في هذه الاشياء الثلثة غير مانع من وقوع اللطف المفقود
من ابراز الخلاف وما ربما بنيان الاتفاق اما الاول
فلان ابراز الاعتقاد من جميع تلك النفوس الخلاف
لا يتعلق له بقبول جميع الفقهاء واعتقادهم كافة به

يخفى ان ذلك ممتنع في العادات ولا يمكن ابراز الاعتقاد به في جميع
تلك النفوس الكثيرة من ذوات العقول والآراء بالتعليم الكوني البشري بل يرجع
الى ايجاد قول في مقابلة اقوالهم واحداث رأي غير آرائهم وهذا ضعيف
الوجود ممكن الوقوع بلا ريبة سواء كانت تلك النفوس كلا او بعضا
قابلة للاعتقاد به في العادات ام لا وهذه مقالة صادقة لا يتنفر
عنها الا قريحة شيطانية وفطرة ظلمانية مختلطة بظلمات الوهم و
الاعوجاج والشكوك والوساوس والعقل السليم يصدق به تصديقا
انفعاليا ضروريا واما الثاني فلان هذا الخلاف الموروث
بالفرض ليس الا كاحد اقوال اصحابنا وآراء فقهائنا وتلك الاختلافات
الواقعة الى حينه كما انها غير صالحة للافتاء فقهائنا بما هو معتقدهم
واختيارهم كذلك غير صالح لبروز هذا الخلاف منه عليه السلام على طرز افتاء
سائر الفقهاء ولشهرة عدم تعلق تلك الاختلافات بافتائهم الا
في اشاعته في مقامات التقية فلا يمكن ان يصلح للمنع عنه واذا كان
الخلاف الموروث من الرئيس على طرز الفقهاء كاقوالهم وآرائهم
في التقييد بحسب تلك الاختلافات عند افتاء الاخر اشاعته

وابرازه بين الناس

وابرازه بين الناس في مقامات التقية كما هو الشأن في فتاوى سائر
فقهائنا الضعف قد مر واما الثالث فلانه يقتضي ان لا يكون
هذا الحكم هو الحكم الالهي الواقعي لانه لا يعلم بحكم الله الواقعي في وقت الا
ما يكون صلاح الناس في ذلك الوقت هو ذلك الوقت واذا فرض
انه لا يقتضي حال الناس في وقت تحقق ظهور ذلك الحكم وتعلقه بهم
مع استجماعهم لشرائط التكليف فلا يكون هذا الحكم حكما له في متن
الدهر وفرض كونه كذلك مع كون الامر كما زبر فرض للمتناقضين
وهو واضح الفساد فلا يمكن ان يكون شيء من هذه الامور
الثلاثة المفروضة حاجبا عن بروز اللطف او حدوثه و
اشتغ حاجب آخر بالضرورة من العقول فوجب عليه عليه السلام التلطف
على الرعية بهذا اللطف وابراز الخلاف المعتد به في
بعضهم وعدم بيان الخلاف والا لزم صدور القبيح و
العصيان عنه عليه السلام وهو مستحيل بالضرورة واما وجوب
الردع في الخلافيات فهو ليس بلطف يقبله النفوس البشرية
بحسب العادات الكونية والتعليم العادي البشري لانا نعلم بالضرورة

لب

ان اختلاف آراء الفقهاء والمجتهدين يكون منشأه في الغالب
اختلاف افهامهم في العلو والتصفية والصعود والهبوط و
الاستقامة فرب نفس من تلك الانفس لا يمكن القاء الحق في روعها
باعتبار القصور او الاعوجاج ولوازم النفسانية وطوارئ
المسئلة معها في اوقات عديدة لانها باعتبار الذاتي لا تميز
الا بالفاسد ولا تقبل الحق ولا الصدق او باعتبار غموضه
وافتقار فهمه ودركه الى لطف قريحة ليس لها فهذا الرجل
لا يمكن ان يلقى الحق الى قلبه بالتعليم البشري الكوني ومن هنا
نرى انه كثيرا ما يقع الاختلاف بين المتعلم والمعلم وكلاهما
من اهل الانصاف والتحكية والاجتهاد ويتكلمان في معنى
ذلك مجالس عديدة ومع ذلك لا يرجع احدهما الى الآخر
بل كل واحد منهما مقر في قوله معتقد به من غير تزلزل و
ارتياب وليس ذلك من التقصير فانه منفي بالوجدان بل هو
باعتبار اختلاف فهمهما بالاعوجاج والاستقامة والعلو
والسفالة فيصل احدهما الى الحق ولا يصل اليه الآخر

بل

بل ينكره ويعتقد خلافه بملائمة فهمه ومناسبة قريحته ومثل هذا
كثير معلوم بالوجدان فاذا كان حال النفوس في الاختلاف كذلك
فلا يمكن ردع كلها عن الخطاء بالاسباب الكونية والنظم البشري و
التصرف الملكوتي لا يليق بهذا العالم واباء عن قبول النفوس
البشرية الآلية الاستعدادية الكونية فاللطف عليهم اللطف
المذكور مستحيل عادة لا يقبله الوجه الكوني فلا يصدر من
الامام عم لانتفاء القابل ولذا ترى وقوع الاختلافات
الكثيرة بين اصحابنا في المسائل النظرية باعتبار اختلاف
انظارهم وقرائحهم وما اشبه ذلك واذ قد تبين لك وجوب
اللطف في ردع الائمة عن الاتفاق على الخطاء لتحقق
المقتضي وانتفاء المانع وعدم وجوبه في المسائل الخلافية
باعتبار وجود الحجب والموانع يحصل لك ازاحة ما اورد
على بعض اصحابنا الامامية القائلين بحجية الاجماع بوجوب
اللطف على الامام عم وكون ردعه عم اياهم عن الخطاء
لطف بالتوجيه انه بهذا الوجه وان كان لطفا لكنه لا

دليل على وجوبه اذ لعله كان من قبل المكلفين مانع لحجبهم عنه كما
انه قد حجب عن ظهوره عليه السلام وتصرفه في امور الائمة مع انه لو تم
لزم ردعه للفقهاء عن الاختلاف في المسائل الخلافيات
اذ لا ارتياب في خطاء غير الواحد من الاقوال فيكون اصابتهم
الى الحق لطف فيجب عليه عليه السلام التلطف مع انا نقطع بفساده
ووقوع الاختلافات الكثيرة في اكثر المسائل الفقهية
فيلزم اما تقصيره عليه السلام في صدور اللطف او تقصير الفقهاء
في الاجتهاد وكلاهما باطل قطعاً فلا محيص عن ان يقال
انهم اجتهدوا غاية الاجتهاد ولم يقصروا في الطلب و
لكنه كان هناك مانع عن ردعه عليه السلام اياهم عن الخطاء و
حاجب عن هذا اللطف فصاروا محجوبين عن الوصول
الى الواقع باعتبار ذلك المانع ومع ذلك كان الامام عليه السلام راضياً بما هم عليه من الاعتقادات
والاعمال باعتبار انتفاء التقصير ووجود ما يوجب رفع
التكليف وهذا الكلام يمكن اجراؤه في الاتفاق على الخطاء ايضاً
بان يقال لم لا يجوز عدم ردعه عليه السلام اياهم عن الاتفاق على الخطاء

الاستنباط
مع عدم تقصيرهم في الاجتهاد والطلب واستفراغهم الوسع في مقام
فاخطأوا كافة ولم يردعهم عن ذلك باعتبار المانع ومع ذلك كان
راضياً بما هم عليه من الاتفاق على الخطاء والعمل به باعتبار رفع
التكليف الاكثر بالضرورة من الدين وانتفاء تقصيرهم في طلب الاحكام
وحجب المانع عن وصولهم الى ما هو الحكم الالهي في نفس الامر فحينئذ لا تتم الحجة
المشهورة التي اقيمت للاعتبار بالاجماع وهي دلالته على رضاء الامام
عليه السلام واعتقاده عليه السلام بكونه حكم الله الواقعي ووجه الازاحة والكشف بعد
التأمل فيما تلوناه عليك من الفرق بين المقامين ووجود
المانع في الثاني دون الاول بحسب العادات الكونية ومعرفة
مقام وجوب اللطف ظاهر فتأمل مع انه لو تم هذا الاحتمال لكان
الامر بالنسبة الى ثبوت التكليف ووجوب اللطف على الله تعالى
بارسال الرسل وانزال الكتب ونصب الاوصياء بعد الانبياء عليهم السلام
وما شابه ذلك من الاعتقادات اذ لقائل ان يقول الكل من هذه
الامور انما تكون واجبة اذا انتفى المانع من قبل العباد ولم
يحجبها قصور عباده عن القبول واما اذا وجد المانع وتحقق

الشارف فلا تكون واجبة بل ممتنعة لعدم تمامية العلة حينئذ وفي
المعقب صدور المعلول عند انتفاء علته التامة فلم لا يجوز ان يكون
في قبح العقاب ما يحجبهم عن قبول تلك الالطاف ومجرد الاحتمال يوجب
فساد الاستدلال فلا يمكن اثبات شيء من تلك الامور فحينئذ الاديان
ولنفسد الملل وينسد باب العبودية والتربية والتكليف و
الوصول الى رحمة الله والفوز بثوابه وهذا اختلال في النظم
الاتم الاحسن ونقض في عدله وحكمته وصنعه وتربيته تعالى عن
ذلك علوا كبيرا فلا محيص لهذا القائل الا عن القول بانتفاء
المانع قطعا على نحو ما ذكرناه او نحوه واثبات الاديان والملل
والالطاف المقررة او القول بانتفاء الدين والرسالة والكتاب
ولوحقها والحشر والنشر والثواب والعقاب والحي والشفع
مقالة السفهاء والملحدين وجنود الشياطين فتعين الاول
فيجب عليه القول بانتفاء المانع في الردع عن الاتفاق على الخطاء
لانتفاء الفرق والتجدد الآتي على ما يظهر للمتوقف الفطن فهذا
القائل لم يتأمل فيما ذكره ولم يدر ما يستلزمه فقال ما قال

والتحقيق

والتحقيق هو الذي تلوناه عليك فيلزم على الامام عم الردع عن الاتفاق
على الخطاء دون المسائل الخلافية فتم هذه من الكلمات الواقعة
استطرادا وتوفيقا فلنرجع الى صدد المقصود ونقول ان ايصال
الحق في امر النبوات وما يضاهيها الى العقلاء البالغين الذين
هم موضوع الشرع ونصب امارات الوصول اليهم وابلاغ
اصدق بيانهم اليهم من الالطاف الراجعة التي ليس لها حاجب في قبح
المكلفين فيكون لازما عليه تعالى ويكون تركه قبيحا يمتنع صدوره
منه تعالى فمن له عقل سالم لا يشوبه ظلمة الوهم وغياهب العيوب
يعلم قطعا من هذا البرهان السالم من المناقشات انه قد صدر هذا
اللطف منه تعالى وان خبر الاسلام قد وصل الى الكل المفروضين
وان علائم الوصول الى الحق قد نصبت لهم بحيث لو سعى
واحد منهم واراد الوصول اليه وخلص عن معارضة التعصب
واللجاج والعور لامكن له معها درك الحق والبلوغ اليه والخروج
عن الكفر والضلالة فالحجة قد اتممت لهم فاذا وجدنا في هذه
الازمنة وما ضاهاها الكفر بالخروج عن الاسلام او الايمان عن واحد

منهم في منهج كالغوهم فنعلم انه من اهل التقصير وان كونه من اهماله و هواه
فليس له عذر في ذلك كما هو الضروري عند اهل الاسلام فهو مخلد في النار
البتة وهو المطلق بطالب الحق بالبصيرة واليقين تفكر في مبادي
هذا البرهان واجزائه وتلو كاته وثمراته واجتهد في الوصول
الى مقامه فانه في كتاب مكنون لا يمسه الا المطهرون وفيه
شفاء الغليل وشفاء العليل فان عرفه فقد نجى والحق فاكشف
الغطاء عن قلبك وانظر بامارة الحق الى صقعه وآفاقه فانه
يكفيك في هذا المقام باذن الله تعالى ان وجدت حظا منه
بلطفه تعالى الى الاربع من الادلة والشواهد على الدعوى انه لو
كان المخطئ في الاصول معذورا غير مقصر اذا اجتهد وطلب
لزم مثلا ان يكون المنكر لله المبغض له المطيع للشيطان
العابد للاوثان مخلصا لها معاندا لله تعالى في غاية العناد
والفساد منكرا للشرائع والاديان مبغضا للاحكام الالهية
وللانبياء والمرسلين ممكن الاجتماع مع عدم التقصير و
المعذورية الموجبين لانتفاء الذم والخلود في النار بان

يكون هذه

يكون هذه الاعتقادات الباطلة حاصلة مع عدم التقصير لقبح تعذيبه
وتوبيخه والحال ان هذه الاعتقادات والاعمال الشنيعة الباطلة
ليس لها تاثير في ضلاله وهكذا يلزم بالاضافة الى سائر طرق الكفر
والضلالة ولزوم هذه الامور في غاية الظهور لكن اللوازم
فاسدة بمعيار التحقيق بيان ذلك ان المخطئ في الفروع اذا كان
خطائه عن اجتهاد كامل واستفراغ تام فحرم حلال الله تعالى وحلل
حرامه وحسن القبيح وقبح الحسن كان معذورا عند الله تعالى ماجورا
مثابا متقربا اليه تعالى ناجيا من سخطه وعذابه باعتبار انه لم
يكن في هذه الاعمال التي كانت صحيحة عنده بالاجتهاد الكامل
مخالفا لله تعالى بل هو في جميعها كان مطيعا له ممتثلا لاوامره
ونواهيه باعتقاده انه بنى على عدم التقصير فهو في مقام
عبودية الله تعالى كامل الرتبة مثل الذي صاحب الهمة
العالية وان كان هو قد حصل له الخطاء في تعيين نفس المطلوب
او المبغوض ولم يتم في ذلك المقام رائحة الخلاف والنفاق
فالذي يوجب التقرب الى الله تعالى واستحقاق ثوابه وتعظيمه

واكرامه حقيقة وهو التعبد الذي هو تجوز في حقه والذي يوجب البعد عنه تعالى
واستحقاق غضبه واهانته وتوبيخه لك وهو العنود والشقاق والمخالفة
والخروج عن العبودية له تعالى والدخول في حزب الشيطان فيفضى في
حقه ولذلك يستحق عقلا للثواب والتعظيم والالطاف مع كونه
مخطئا في ما طلب الله تعالى منه او نهاه عنه من غير تقصير منه فالخطأ في
الفروع مع عدم التقصير يوجب الزلفى لوجود اصل السبب فيه وهو
الذي اشرنا اليه واما اذا كان الخطأ في الاصول والعقائد الحقة
فمرجعه الى الخطأ في اصل السبب وما هو المقتضى للتقرب بالذات
فيعتقد ان الله تعالى ليس بموجود مثلا فيخرج عن عبوديته ويهرب
عن بابه ويدخل في حزب الشيطان ويلازم باب العدوان
ويسل السيف لقتل عباد الله بغضا لهم ويوالي اعداء
الله تعالى حبا للشيطان فهو ذا سبب البعد عن الله تعالى والقرب
الى الشيطان والخروج عن الجنان والدخول في النيران
لان السبب الاصلي للدخول في النيران والعذاب الاليم وهو
البعد عن درجة القرب والزلفى والوقوع في اسفل درك

البعد الذي

البعد الذي هو مأوى الشياطين والابالسة واتباعهم وهذا السبب موجود
في حق هذا الرجل المخطئ المفروض فلا يتصور معذوريته او مرجع معذوريته
مع ذلك الى فرض عدم الوقوع في النار الى فرض وقوعه في النار وفرض عدم
كونه في اسفل الدركات مع كونه فيه وهذا افرض لوجود المتنافيين
وصدقهما معا وبطلانه ضروري ويشبه ما ذكرناه انه لو كان
هناك سلطان مقتدر وخرج احد امرائه عن اطاعته واضاع
لواء سفاهته وحمى لحقه ولغضه وعداوته وجمع الجند لمحاربته
وافنائه واخراجه عن السلطنة وقتله ونهب مملكته وكان هذه
الاعمال الصادرة ناشئة عن اعتقاد ذلك الامير بعدم
خلافة السلطان وكونها حقه وكان ذلك الاعتقاد
ناشئا عن اجتهاده واستفراغ وسعه فلا ريب في ان ذلك الامير
لا يستحق القرب الى السلطان واعزازه وتوقيره
واكرامه من هذه الجهة لما فيه التشنيع والشقاق الواضح
بل هو بعيد عنه غاية البعد ومستحق لسخطه وتعذيبه
واهانته وتضييعه وتاديبه وعقوبته قطعا وان كان

ذلك الامر من تلك المخالفة غير مقصر من عند نفسه نعم لو كان هناك من هو اعلى
من كل واحد منهما وكان مرجعهما اليه وكانا محكومين بحكمه وكان شقاق
ذلك الامر باعتبار قصد امتثال ذلك الثالث الاعلى المرجع يجب
اجتهاده واستفراغ وسعه لكان مثابا ماجورا عنده باعتبار
عدم التقصير وصحة العبودية له والاخلاص في امتثال اوامره
ونواهيه ومحل البحث ليس كذلك لانتفاء الثالث الاعلى الذي
يقصد منكر الالوهية مثلا امتثاله في ذلك الانكار ونفي الموحدين
وما نحن ذلك امتثال امر ذلك الثالث وتحصيل رضاه
واقتضاء التقرب اليه فلا يستحق الثواب والتعظيم منه بل نقول
محل البحث هو الذي ذكرناه ومن يستحق ذلك الكافر التعذيب
والاهانة وان كان كفره لا عن تقصير لكون تعذيب الله اياه تعالى
لمن لم يكن له تقصير في الكفر بل كان كفره ناشيا عن كمال اجتهاده
وغاية استفراغه قبيح جدا كما اومانا اليه مرارا مع ان سبب
التعذيب موجود كما عرفت ويلزم من هذا اجتماع سببين متنافيين
متنافيين في شيء واحد من جهة واحدة وهو مستحيل جدا

تمت

فيجب ان يكون الكفر ملزوما لعدم التقصير والتسامح باعتبار
وضوح العلايم وظهور الادلة في الغاية بحيث لا يحصل معها
الخطاء اذ انتفى التقصير وهذا هو مقالة اهل الحق وهو المحقق
فكل من اخطأ في شيء من العقائد الايمانية فخطاءه ناش
عن التقصير البتة ولا يجوز ان يخطئ مع عدم التقصير كما تزعمه
لما اشرناه اليه وحينئذ المتحقق يبين على وجه الكلية فان قلت
هذا الوجه لا يوجب صدق كلية الدعوى وكون الخطاء في كل
جزء من اجزائه الايمان ملزوما للتقصير اذ الخطاء في كل منه
لا يوجب الخروج عن عبودية الله تعالى والدخول في حزب
الشيطان فالمتحقق هو التفصيل بان يقال ان كل خطاء يوجب
الخروج عن عبودية الله والدخول في جند الابالسة كالخطاء
في وجود الصانع تعالى وشبهه فهو ملزوم التقصير والتهاون
بعين ما ذكرت وكل خطاء لا يوجب ذلك كالخطاء في
عذاب القبر وسؤال منكر ونكير ونحوها فان المخطئ
فيه لا يخرج عن عبودية الله تعالى والتصديق برسوله

وكتبه بعد مع ذلك مؤمن بالله تعالى ورسوله ويعتقد ما الخطاء
فيه بعنوان انه مما جاء به النبي صلعم من عند الله فهو فذلك الخطاء
لا دليل على انه ملزوم للتقصير والتهاون لان سبب السعد
والدخول في النيران ليس موجودا في حقه حتى انه اذا فرض
عدم تقصيره يلزم اجتماع سببين مستقلين متنافيين وهو
ظاهر فالحق هو التفصيل لا دعوى الكلية قلت في الجواب
انه اذا اثبت التلازم بين الخطاء وعدم التقصير في هذه
من العقايد الايمانية يثبت التلازم في الجميع بانتفاء
التفصيل اذ القول بالتفصيل منتف فلا يجوز القول
به لان اعتقاد الامام عم هو عين الواقع قطعا وبعد
العلم بالواقع يجب التصديق به وان لم يعلم السر وهو
ظاهر وايضا اجزاء الايمان متساوية النسبة الى الدخول
في الجنان وجودا والوقوع في النيران عدما والا لم
يكن جزء للايمان وهو خلاف المفروض فح اذا كان
جملة من تلك الاجزاء موجبة للبعد عن الجنة والقرب

وكتابه بعد مع ذلك

الى الشيطان والدخول في النيران مطلقا ويكون اجتماعها مع عدم التقصير
ممتنعا يجب ان يكون الاخر ايضا كذلك والا لخرجت عن كونها اصول
الايمان ودخلت في الفروع لا القسم فيها بما هو من الفروع وان
يختلف دون الاصول التي هي ملاك الثواب والعقاب وجودا وعدما
بالبراهين القاطعة والشواهد القاطعة ومما ذكرنا تبين انه يجب ان
يكون متعلقا بالاعتقادات التي يكون صحتها وفسادها منوطين بوجه
الثواب والعقاب وعدمه وهو عبودية الله تعالى والدخول في عبادته
فيجب ان يكون كل واحد من اجزاء الايمان في سببية الثواب والعقاب
مثل وجود الصانع تعالى ووحدانيته ورسالة النبي صلى الله عليه وسلم وفي درجتها
مما ذكرناه من الوجوه على تمام المورد من المباحث فبطلت الكلية المدعاة
وبطل التفصيل المتوهم بالطالب الحق واليقين لا خفاء عليك
ان هذه المسئلة من امهات المسائل الدينية واصول المقاصد
الاسلامية ومع ذلك لم يحم حول تنقيح مباحثها وتحقيق مقاصدها
احد من علماء المتقدمين والمتاخرين على ما وجدناه من مقالاتهم
مع انها مما ينبغي الخوض فيها والغور في اطرافها ونقد مباحثها

ووقوع مثل

ووقوع مثل ذلك في مقالاتهم غير عزيز ونحن قد حققنا لك في هذه
الوجيزة بالقدر اللائق بها لا ينبغي المسئلة فان الفكر فيها
طويل وذلك الكثر العقول فيها كليلة ومجال الكلام فيها واسع
ونجم الدقائق من آفاقها طالع فتأمل وتفكر وانصف وجد جهدك
في سبيل ربك وتفرغ وابتهل حتى يزول عن بصيرتك غشاوات
العمى ويزول عن ساحة قلبك غبار الشبهات ويحصل لك حظ من
كاس التحقيق ووصل اليك شمة من رائحة التدقيق وفيما ذكرناه
اشارات لطيفة ورموز دقيقة فانظر اليه بالتامل التي الوافي
فانه يهديك الى سواء الطريق ويسقيك من مختوم رحيق التوفيق
ان صنف جمع من المتاخرين قد ارخى عنان الكلام في هذا المجال
واكثر فيه القيل والقال لكنه لم يصب واخطأ وعثر معذور بعثه
كثير من اهل الضلال وخالف جميع الاصحاب واول محكمات
الكتاب وعدل عن الطريق المستقيم وشذ عن المنهج القويم
ونحن لم نتوجه الى جرح مقالاته وتعديد دلالاته وحيث
بيان مواضع خطائه وذكر محال اشتباهه فان الوقت لم يسع

مع ان فيما ذكرناه ورمزناه وحققناه غنية لاولى الالباب فلا حاجة لهم
الى مزيد الاطناب ومن لم يجعل الله له نوراً فما له من نور ولا يجديه طول
الكلام وزيادة النقض والابرام فانه لا يزيده الا بعداً فالمهم
في هذا المقام هو ازاحة غشوات الوهم الظلماني وكشف حجب
الاعوجاج الشيطاني وتصفية العقل النوراني والاستمداد
من الفيض الرحماني والخروج عن مضيق العادات الكونية والخلاص
عن سلسلة الملكات الدنيوية وسلب العصبية والهوى وحب
الدنيا ورفع قناع الظلمات والاهانات والدعوى والمجاهدة
في سبيل الله حق الجهاد والسلوك بالقدم الراسخ مسلك الرشاد فان
كان لك حظ من ذلك واخذت الباب تصل الى المقصد بلا ارتياب
وان كنت من الغافلين المحرومين فلا تجشم نفسك فانه لا سبيل
لك الى هذا المقام ولا يجديك صرف الليالي والايام فاتعب
نفسك في طلب اصل الزاد فانه سلوك مسالك الرشاد هدانا الله
واياكم الى ما يجدينا في يوم الدين وينجينا من العذاب المهين
وكشف عن قلوبنا سحائب الارتياب ونور ضمائرنا بانوار
الآداب

الآداب واراه الاشياء على ما هي عليه في الواقع وعلمنا حقائق
الامور من عنايته بالبرهان القاطع وازاح عنا الشكوك والظنون
فانها لواقح الفتن ومكدرة لصفو المناهج والمنن هذا آخر
المقالة فيما قصدنا ايراده في هذه الرسالة والحمد لله اولاً
وآخراً وظاهراً وباطناً وارجوا منه تعالى ان ينفعنا به وجميع
المؤمنين ويجعله ذخراً لي في يوم الدين بالنبي وآله الطاهرين
قد وقع الفراغ عنه بيد مؤلفه الجاني محمد تقي النوري المازندراني
في يوم الجمعة في الثلث الثالث من شهر ربيع الاول في سنة ١٢٤١
هذا آخر كلام ذلك المصنف دام ظله العالي المستغني
عن الاوصاف والالقاب المنصور بنصر رب الارباب
المجاهد في الله حق جهاده المشتهر فضيلته وحسن
كتابته وآياته التي صيت فضله في اسماع العالم
قرع ونتيجة فكره لاولي الالباب نفاع
هادياً للصغار والكبار الى سبيل الرشاد
مرغباً للعباد الى ما ينفع في يوم المعاد

مبعداً اياهم عن الذى يخلدهم فى النار مقرباً
لهم الى ما يوجب دخولهم فى جنات الابرار
البديع فى الانظار والعجيب فى الافكار الذى سحاب
نظره الصحيح مطير وبدر فكره الفسيح منير وشموس
تدقيقاته شارقة وسيوف تحقيقاته بارقة
ونار حراسته لاعداء الدين حريق
وهو لنا صرية لطيف شفيق
وسهم ممانعته المحرفين
فى صدور محرفى الشريعة
خير مكين وعدوها
منه كئيب حزين
فنعم الشكوت فى
المقام لان
اوصافه
الحميدة كالشمس
فى وسط
النهار

والاحتشام للكلام لان شمعة مرتبته فى رأس
المنار وشمس اجلاله واوصافه الحميدة مشرقة
فى وسط النهار وآثار فيضه غير مخفية على الصغار
والكبار وسبب تخلفى لمضمون ما ذكرت اولا
من الاستغناء تحصيل شرافة كلامى بذكر شذرة
من اوصافه دام ظله العالى بذكر اوصافه شرفت
كتابيا وان كان قدره عن الذكر آبيا وانا عبد
من عبيده وتلمذة تلامذته ابن محمد طاهر
محمد الماذندرانى التنكابنى الجليجانى غفر الله
لهما وللمؤمنين وحشرهم مع النبى والائمة الطاهرين
عليهم صلوات الله ابد الابدين وكان فراغى من
تسويد هذه الرسالة الشريفة يوم الاربعاء
من عشر الثالث من شهر ربيع الاول
من سنة ١٢٤٢ الخمسة من
الهجرة على هاجرها واله الف الف
من صلوات الله وسلامه
تم تم تم

الجليلة مشتغلة بـ ...

سليمان بن محمد ... الجليجانى التنكابنى ...